

ابن قدامة<sup>(١)</sup>، وروي ذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهما وعطاء وطاووس والحسن ومسروق، وهو القول الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ عبد العزيز بن باز - رحمهم الله -. .

والقول الثاني: أن لمس المرأة ينقض الوضوء مطلقاً، سواء أكان بشهوة أم بدون شهوة، وهذا قول الشافعية، ورواية عن أحمد<sup>(٢)</sup>، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْسُتُمُ النِّسَاءَ﴾، فقد قرأ حمزة والكسائي - من السبعة - (أو لمست النساء) بغير ألف، فيكون المراد اللمس باليد؛ لأن اللمس حقيقة في المنس باليد، والملاسة مجاز في الجماع أو كناية، ولا يعدل عن الحقيقة إلى غيرها إلا عند تعذر الحقيقة، والأية قد أوجبت الوضوء، فيكون لمس المرأة ناقضاً للوضوء.

أما أصحاب القول الأول فيقولون: المراد بالأية: الجماع، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

والقول الثالث: التفصيل وهو أنه إن كان اللمس بشهوة نقض الوضوء وإن لم يكن بشهوة لم ينقض، وهذا هو المشهور من المذهب عند الحنابلة، وهو قول مالك وجماعة من السلف، واستدلوا:

١ - بالأية السابقة، وحملوها على اللمس بشهوة؛ لأن الشهوة مظنة الحدث، فوجب حمل الآية عليه.

وبهذا يتبين أن سبب الاختلاف في هذه المسألة - كما يقول ابن رشد - اشتراك اسم اللمس في كلام العرب بين اللمس باليد، وبه فسر أصحاب القول الثاني الآية، وبين الجماع، وهو تفسير أصحاب القول الأول<sup>(٣)</sup>.

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) «بدائع الصنائع» (٢٩/١ - ٣٠)، «المغني» (١/٢٥٧).

(٢) «المغني» (١/٢٥٧).

(٣) انظر: «بداية المجتهد» (١/١٠٢).

ورجلاً في قبنته، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي، فإذا قام بسطتها، قالت: والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح<sup>(١)</sup>.

ولو كان مجرد اللمس ينقض الوضوء لانتقض وضوء النبي ﷺ واستأنف الصلاة.

٣ - قالوا: ولأن إيجاب الوضوء على من مس مطلقاً لا يخلو من إيقاع الناس في الحرج والمشقة، فقد لا يسلم منه أحد، وما فيه حرج فهو منتفٍ شرعاً.

والراجح - والله أعلم - هو القول الأول، وهو أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً، إلا إن خرج منه شيء من مذى أو نحوه، ووجه الترجح ما يلي:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها الوارد في الصحيحين، وقد تقدم، والقول باحتمال أن يكون اللمس بحائل أو أن هذا خاص بالنبي ﷺ تكلف، ومخالفة للظاهر<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن الأصل عدم النقض وبقاء الطهارة حتى يرد دليل صريح صحيح على ذلك.

٣ - ولأن لمس المرأة مما تعم به البلوى في البيوت، فلو كان ذلك ناقضاً للوضوء لبينه النبي ﷺ للأمة بياناً واضحاً، فلما لم يبينه دل على أنه لا ينقض الوضوء.

وأما الآية الكريمة فلا دلالة فيها على ما ذكر؛ لأن المراد باللامسة الجماع، وليس اللمس باليد، لما يلي:

١ - أن ابن عباس، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن الذي علمه الله تأويل كتابه واستعجاب فيه دعوة رسوله، فسر الملامسة بالجماع، فقد علقَ

(١) أخرجه البخاري (٣٨٢)، ومسلم (٥١٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤٩٢/١)، «عمدة القارئ» (٣٦١/٣)، «نيل الأوطار» (٢٣١/١).

البخاري في صحيحه عنه أنه قال: (الدخول والمس و اللمس هو الجماع)<sup>(١)</sup>، وقد أخرج عبد الرزاق عن معاذ، عن قتادة أن عبيد بن عمير و سعيد بن جبير و عطاء بن أبي رباح اختلفوا في الملامسة، قال سعيد و عطاء: هو اللمس والغمز، وقال عبيد بن عمير: هو النكاح، فخرج عليهم ابن عباس و هم كذلك، فسألوه وأخبروه بما قالوا، فقال: أخطأ الموليان، وأصابا العربى، وهو الجماع، ولكن الله يعف ويكتنى<sup>(٢)</sup>، وتفسيره أرجح من تفسير غيره لتلك المزية.

وقد ورد هذا التفسير عن جماعة من السلف، كما نقل ذلك ابن جرير في «تفسيره»<sup>(٣)</sup>، قال ابن كثير: (وقد صح من غير وجه عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك)<sup>(٤)</sup>، وقد رجح ذلك ابن جرير<sup>(٥)</sup>.

٢ - أنه إذا حمل لفظ الملامسة أو اللمس في القراءة الأخرى على الجماع تكون الآية شاملة للحادفين: الأصغر في قوله: ﴿أَوْ جَاهَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنْ أَفَإِطِ﴾، والأكبر في قوله: ﴿أَوْ لَمْسُمُ النِّسَاءَ﴾ وهذا أبلغ وأشمل، أما إذا أريد منه المس باليد - مثلاً - فإنه يكون قليل الفائدة، إذ المجيء من الغائط واللمس حينئذ من موجبات الوضوء، فتخلوا الآية من ذكر وجوب الغسل، وهو الحدث الأكبر.

٣ - أن تفسير اللمس في الآية بالجماع فيه جمع بين الأدلة وإعمال لها كلها، بخلاف ما إذا فسر باللمس باليد فإن ذلك يلغى دلالة السنة على عدم الوضوء من لمس المرأة.

وأما قولهم: إن اللمس حقيقة في المس باليد فهذا صحيح، لكنه تعرف عند إضافته إلى النساء في معنى الجماع، بل يكاد يكون ظاهراً فيه، كما أن الوطء حقيقته المشي بالقدم، فإذا أضيف إلى النساء لم يفهم منه غير الجماع.

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/١٥٧).

(٢) «المصنف» (٥٠٦) وهو صحيح الإسناد.

(٤) «تفسير ابن جرير» (٢/٢٧٦).

(٣) «تفسير ابن جرير» (٨/٣٩٦).

(٥) «تفسير ابن جرير» (٨/٣٩٦).

وأما حمل الآية على اللمس بشهوة لكون ذلك مظنة الحدث فمردود بأن المظنة لا تنقض الموضوع، ما لم تكن قوية؛ لأن الأصل الطهارة، كما سيأتي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما حديث عائشة الذي في الصحيحين فهو دليل على أن اللمس لا ينقض الموضوع، وأما قول الحافظ: (وتعقب باحتمال الحائل أو (١) الخصوصية) فليس بشيء؛ لأن الأصل عدم الخصوصية إلا بدليل، كما في الأصول، فكيف تبني المسائل على الاحتمال، وأما احتمال الحائل فلا يفكر فيه إلا متغصب (٢)، وقد خالف الحافظ في كلامه هنا ما ذكره في «التلخيص» (٣) من أن الحديث دليل على أن اللمس في الآية الجماع؛ لأنه مَسَّها في الصلاة واستمر، وهذا هو الحق إن شاء الله.

وقد اعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية القول بأن لمس المرأة ينقض الموضوع بلا شهوة قوله شاداً، ليس له أصل في الكتاب، ولا في السنة، ولا في أثر عن أحد من سلف الأمة، ولا هو موافق لأصول الشريعة، فإن اللمس العاري عن شهوة لا يؤثر في شيء من العبادات، فمن جعله مفسداً للطهارة فقد خالف الأصول (٤)، والله تعالى أعلم.

(١) «فتح الباري» (٤٩٢/١).

(٢) انظر تعليق أحمد شاكر على الترمذى (١٤٢/١).

(٣) «الفتاوى» (١٤١/١) (٣٦٨/٢٠).



## حكم الشك في الحدث مع تيقن الطهارة

**٥/٧١** - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ: أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءًَ، أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجُ حَنْ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْنَاً، أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه مسلم (٣٦٢) في كتاب «الحيض» باب «الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلبي بطهارته تلوك» من طريق جرير بن عبد الحميد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه<sup>(١)</sup> ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد جاء في معناه أحاديث أخرى، تأتي إن شاء الله.

### ○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

قوله: (إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً) أي: إذا حسّ بتrepid الريح في بطنه، وهو صوت الأمعاء، وهو القرقة: أي: قرقعة البطن<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فأشكل عليه) أي: التبس عليه الأمر أو جد ناقض أم لا؟

قوله: (فلا يخرجن من المسجد) أي: لأجل أن يتوضأ.

قوله: (حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحًا) أي: حتى يتيقن الحدث بسمعه أو شمه وأو للتنويه، وخص السمع والشم بالذكر لكونهما الغالب، وإلا فلو

(١) هو ذكران أبو صالح السمان الزيات المدني، ثقة، ثبت، من الثالثة.

(٢) «اللسان» (٥/٩٠).

كان لا يسمع ولا يشم لآفة أو مرض وتيقن بغير هذين الطريقين انتقض وصوّره.

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على أن المتظاهر إذا شك في الحديث لم يلزمه الوضوء، بل يصل إلى بطهارته تلك حتى يتيقن أنه أحدث، إما بسماع صوت أو شم ريح.

وقد دل على ذلك - أيضاً - حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه أنه شكا إلى النبي صلوات الله عليه الرجل الذي يخيل أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحًا»<sup>(١)</sup>.

○ **الوجه الرابع:** هذا الحديث دليل على قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة وهي (البيان لا يزول بالشك)، وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، وهي من القواعد الفقهية الكبرى التي يتخرج عليها فروع فقهية كثيرة في العبادات والمعاملات والعقود.

قال القرافي: (هذه قاعدة مجمع عليها، وهي أن كل مشكوك فيه يجعل كالمعدوم الذي يُجزم بعده)<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو داود: (سمعت أحمد سُئل عن رجل يشك في وضوئه؟ قال: إذا توضأ فهو على وضوئه حتى يستيقن الحديث، وإذا أحدث في وضوئه فهو محدث حتى يستيقن أنه توضأ)<sup>(٣)</sup>.

○ **الوجه الخامس:** هذا الحديث سند عظيم لإغلاق باب الوسوسة الذي يدخل منه الشيطان على العبد لإفساد طهارته وصلاته وعبادته.

وقد دل هذا الحديث على أنه لا ينبغي للمسلم أن يستسلم للوسوس، فإنه داء عضال، إذا اشتد بصاحبها لا ينفك عنه، فيقع في الحرج والمشقة،

(١) أخرجه البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١).

(٢) «الفرق» (١١١/١).

(٣) «مسائل الإمام أحمد لأبي داود» ص (١٢).

ويواجه عناه في أداء الواجبات؛ لأن الوسواس أكثر ما ينشأ من الشك، ومتى استسلم الإنسان للوسواس وانقاد لها تعب منها، ومتى عَفَّ عنها ولم يلتفت لها فإنها تزول بإذن الله تعالى.

○ **الوجه السادس:** دل الحديث على أن الريح ناقض للوضوء، لقوله: «حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحًا».

وسيذكر المصنف أحاديث في هذا الموضوع في آخر هذا الباب، وكان الأولى جمعها في موضع واحد، والله تعالى أعلم.



## ما جاء في أن مس الذكر لا ينقض الوضوء

٦/٧٢ - عَنْ طَلْقِ بْنِ عَلَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: مَسَسْتُ ذَكَرِي. أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ يَمْسُ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، أَعْلَمُهُ وُضُوءٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينيِّ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُشْرَةَ.

□ الكلام عليه من ٩ جوهر

### ○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو أبو علي، طلق بن علي بن عمرو، ويقال: طلق بن علي ابن المنذر بن قيس السحيمي اليمامي مشهور، له صحبة، ووفادة، ورواية، وقد ورد في صحيح ابن حبان عن قيس بن طلق، عن أبيه قال: بنيت مع رسول الله ﷺ مسجد المدينة، فكان يقول: «قدموا اليمامي من الطين، فإنه من أحسنكم له مسأ»<sup>(١)</sup>، روى عنه ابنه قيس، وابنته خلدة وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

### ○ الوجه الثاني: في تخریجه:

هذا الحديث أخرجه أبو داود (١٨٢، ١٨٣) في كتاب «الطهارة» باب «الرخصة»، والترمذى (٨٥)، والنسائي (١٠١/١)، وابن ماجه (٤٨٣)، وابن حبان (١١١٩) كلهم من طريق ملازم بن عمرو الحنفي، ثنا عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه.

وآخرجه أحمد (٢٦/٢٤) من طريق أبيوب بن عتبة، عن قيس بن طلق،

(١) أخرجه ابن حبان (٣/٤٠٤) وإسناده قوي.

(٢) «الإصابة» (٥/٢٤٠).

عن أبيه. وأيوب بن عتبة ضعيف، لكنه توبع، وله طرق أخرى.

وهذا الحديث صححه قوم، وضعفه آخرون، قال الطحاوي فيه: (فهذا حديث ملازم، صحيح مستقيم الإسناد، غير مضطرب في إسناده ولا في متنه)، ثم أسنده عن ابن المديني قوله: (حديث ملازم هذا أحسن من حديث بسراة)<sup>(١)</sup>، وقال الترمذى: (هذا الحديث أحسن شيء روى في هذا الباب)<sup>(٢)</sup>، وقال ابن حزم: (هذا خبر صحيح)<sup>(٣)</sup> وصححه ابن التركمانى<sup>(٤)</sup>.

وضعفه آخرون، ومنهم الشافعى، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والبيهقى، والدارقطنى، وابن الجوزى<sup>(٥)</sup>، وذلك لأن قيس بن طلق ليس بالقوى عندهم، كما يقول البيهقى<sup>(٦)</sup>. ونقل الدارقطنى عن يحيى بن معين قوله: (قد أكثر الناس في قيس، ولا يحتاج به)<sup>(٧)</sup>، وقال الذهبي: (ضعفه أحمد، ويحيى في إحدى الروايتين عنه)<sup>(٨)</sup>، وقد ثبت عن يحيى نقىض ذلك، فروى عنه عثمان بن سعيد الدارمى قال: (قلت: فعبد الله بن نعمان عن قيس بن طلق؟ قال: شيوخ يمامية ثقات)<sup>(٩)</sup>.

أما تضعيف أحمد له فقد نقله - أيضاً - ابن الجوزى<sup>(١٠)</sup>، والذي نقله عنه الحال أنه قال: (غيره أثبت منه)<sup>(١١)</sup>.

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(١٢)</sup>، وقال العجلى: (قيس بن طلق يمامي، تابعى، ثقة)<sup>(١٣)</sup>.

(١) «شرح معاني الآثار» (١/٧٥).

(٢) «المحلى» (١/٢٣٩).

(٣) «الجوهر النفي» (١/١٣٧).  
(٤) انظر: «علل الحديث» (١/٤٨)، «الخلافيات» (٢/٢٨٢)، «سنن الدارقطنى» (١/١٤٩)، «التحقيق» (١/٤٩٤)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٦)، «التلخيص» (١/١٣٤).

(٥) «الخلافيات» (٢/٢٨٢).

(٦) «الخلال» (١/١٤٩).

(٧) «الجوهر النفي» (١/١٣٧).

(٨) «الميزان» (٣/٩٩٧).

(٩) «تاريخ عثمان بن سعيد» ص (١٤٤) رقم (٤٨٦).

(١٠) «التحقيق» (١/٤٦٥).

(١١) «تهذيب التهذيب» (٨/٣٥٦).

(١٢) «الثقات» (٥/٣١٣).

(١٣) «تاريخ الثقات» (١٣٩٦)، وانظر: «الخلافيات» وتعليق محققه (٢/٢٨٥).

والذي يظهر - والله أعلم - أنه إلى الضعف أقرب، لأن كلام كبار الأئمة - أمثال الإمام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم - مقدم على كلام غيرهم.

وأما قول النووي: (إنه ضعيف باتفاق الحفاظ)<sup>(١)</sup>، فهو وهم منه، وكأن ابن عبد الهادي أراده بقوله: (وأخطأ من حكم الاتفاق على ضعفه)<sup>(٢)</sup>.

### ○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

**قوله: (قال رجل: مَسِّسْتُ ذكْرِي)** مَسِّسَ: من باب تعب، وفي لغة: مَسِّستُه مساً، من باب قتل، أفضيت إليه بيدي من غير حائل.

قوله: (لا) أي: لا موضوع من مسه.

قوله: (بَضْعَةٌ مِنْكُمْ) البضعة: بفتح الباء ويجوز كسرها، القطعة من اللحم، والمراد: أنه كاليد والأذن والرجل ونحوهما.

**○ الوجه الرابع:** الحديث دليل لمن قال: إن مس الذكر لا ينقض الموضوع؛ لأنه وصفه بأنه بضعة من الإنسان، كمس أذنه أو يده ونحوهما، وهو قول الحنفية، وبعض المالكية، ورواية عن الإمام أحمد، وهو قول ابن المنذر<sup>(٣)</sup>.

وسياطي توضيح هذه المسألة وبيان الراجح فيها في الحديث الآتي، إن شاء الله تعالى.

(١) «المجموع» (٤٢/٢).

(٢) «المحرر» (٨٦/١).

(٣) «شرح فتح القدير» (٥٦/١)، «حاشية الدسوقي» (١٢١/١)، «المغني» (١/٢٤٠ - ٢٤١).



## ما جاء في أن مس الذكر ينقض الوضوء

**٧/٧٣** - عَنْ بُشْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ مَسَ ذَكَرَهُ فَلَيَتَوَضَّأْ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

□ الكلام عليه من ٩ جوهر:

### ○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهي بُشْرَة - بضم الباء وإسكان السين المهملة - بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية، وهي بنت أخي ورقة بن نوفل، وأخت عقبة بن معيط لأمه، وقيل في نسبها غير ذلك، وما ذكر صوبه ابن عبد البر. وقال ابن الأثير: (هو الأصح)<sup>(١)</sup>، روى عنها عبد الله بن عمر، ومروان بن الحكم، وابن المسيب، وغيرهم، قال الشافعى: (لها سابقة قديمة وهجرة)، وقال ابن حبان: (كانت من المهاجرات)<sup>(٢)</sup>، وقال مصعب بن الزبير: (كانت من المبايعات)<sup>(٣)</sup>.

### ○ الوجه الثاني: في تخریجه:

فقد أخرجه أبو داود (١٨١) في كتاب «الطهارة» باب «الوضوء من مس الذكر»، والنسائي (١٠٠/١)، وأحمد (٤٥/٢٦٥)، ومالك (٤٢/١)، وابن حبان (١١١٢) من طريق عبد الله بن أبي بكر أنه سمع عروة يقول: دخلت على مروان بن الحكم، فذكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان:

(١) «أسد الغابة» (٣/٣٢١). (٢) «الثقات» (٣/٣٧).

(٣) «الاستيعاب» (١٢/٢٢٦)، «الإصابة» (١٢/١٥٨).

ومن مَسْ الذكر، فقال عروة: ما علمت ذلك، فقال مروان: أخبرتنى بسرة بنت صفوان.. ذكر الحديث.

وأخرجه الترمذى (٨٣)، وابن ماجه (٤٧٩)، وابن حبان (١١١٥) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة بنت صفوان، وفي لفظ ابن حبان: (من مَسْ فرجه فليتوضاً)، وقال الترمذى: (هذا حديث حسن صحيح)، ونقل عن البخارى أنه قال: (أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة).

وظاهر السياق عند أبي داود وغيره أن الحديث من روایة مروان بن الحكم عن بسرة، وقد طعن فيه بعضهم، بسبب ولادته وأخباره في التاريخ من قتل طلحة رضي الله عنه وشهادة السيف وطلبه الخلافة، وقد دافع عنه ابن حجر، بأن قتلها طلحة كان فيه متولاً، وأما إشهاره السيف في طلب الخلافة فقد كان بعد هذا الحديث، لأنه قد حدث به حينما كان أميراً على المدينة<sup>(١)</sup>، وقد احتج به البخاري في «صحيحه» ومالك في «الموطأ»، وأحمد في «مسنده» وهذا كافٍ في الاحتجاج به.

وقد ورد الحديث من روایة هشام بن عروة، عن عروة، عن بسرة، بدون ذكر مروان، أخرجه الترمذى (٨٢)، والنسائي (٤٤٧)، وأحمد (٤٥ / ٢٧٠) وهذه مخالفة لرواية الأكثرين، فإما أن يحكم بشذوذها، أو يقال: إن عروة سمع الحديث من مروان أولاً، ثم أراد أن يستوثق، فلقي بسرة وسمع منها، كما في روایة شعيب بن إسحاق، عند ابن حبان (١١١٣)، والدارقطنى (١ / ١٤٦) وغيرهما.

**○ الوجه الثالث:** الحديث دليل لمن قال: إن مَسْ الذكر وكذا مَسْ الفرج ينقض الضوء، وهو قول الشافعى، وقول لمالك في المشهور عنه، والمشهور في مذهب أَحْمَد<sup>(٢)</sup>، وهو معارض بحديث طلق بن علي المتقدم

(١) انظر: «هدي السارى» ص(٤٤٣)، «المحلى» (١ / ٢٣٦).

(٢) «المجموع» (٢ / ٣٨)، «حاشية الدسوقي» (١ / ١٢١)، «المغني» (١ / ٢٤٠).

الذي يدل على أن مس الذكر لا ينقض الوضوء، وقد اختلفت كلمة أهل العلم<sup>(١)</sup> في إزالة هذا التعارض على ثلاثة مسالك، وهي المسالك المعروفة في الأصول:

فمن أهل العلم من سلك مسلك النسخ، وأن حديث طلق بن علي منسوخ بحديث بسرة؛ لأن حديثه متقدم، وحديثها متاخر، ودليل تقدمه ما مضى في ترجمته من أنه قدم المدينة على رسول الله ﷺ وهم يبنون المسجد في أول الهجرة.

وممن قال بالنسخ: ابن حبان<sup>(٢)</sup> والطبراني<sup>(٣)</sup> وابن العربي<sup>(٤)</sup> والحازمي<sup>(٥)</sup> والبيهقي<sup>(٦)</sup> وابن حزم<sup>(٧)</sup>، وأيد ابن حزم القول بالنسخ بأن قوله ﷺ: «هل هو إلا بضعة منك» دليل على أن ذلك كان قبل الأمر بالوضوء من مس الذكر؛ لأنه لو كان بعده لم يقل عليه الصلاة والسلام هذا الكلام، بل كان يبين أن الأمر بذلك قد نسخ، وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلاً، وأنه كسائر الأعضاء.

لكن القول بالنسخ فيه ضعف لأمرين:

**الأول:** أن القاعدة عند الأصوليين أنه لا يعدل إلى النسخ إلا إذا تعذر الجمع بين الدليلين؛ لأن النسخ إبطال لأحدهما، والجمع بينهما عمل بهما، وهو ممكن.

**الثاني:** أن العلماء قالوا: إن التاريخ لا يعلم بتقدم إسلام الراوي أو تقدم أحدِه، لجواز أن يكون الراوي المتأخر رواه عن غيره من الصحابة، ولذا قال الشوكاني: (إن هذا ليس دليلاً عند المحققين من أئمة الأصول)<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: «عارضة الأحوذية» (١١٤/١) حيث قال ابن العربي: (هذا الباب عظيم القدر في الدين اختلف فيه الصحابة والتابعون والفقهاء إلى الآن.. وقد جرت فيه مناظرة بين العلماء..).

(٢) «صحيح ابن حبان» (٣/٤٠٥).

(٣) «المعجم الكبير» (٨/٤٠٢).

(٤) «عارضة الأحوذية» (١١٧/١).

(٥) «الاعتبار» ص(٤٣).

(٦) «الخلافيات» (٢/٢٨٨).

(٧) «المحل» (١/٢٣٩).

(٨) «نيل الأوطار» (١/٢٣٥).

**المسلك الثاني:** مسلك الترجيح، والمحققون على ترجيح حديث بسرة بنت صفوان على حديث طلق بن علي، فيجب الوضوء من مس الذكر، وهذا اختيار الصناعي<sup>(١)</sup> والشيخ عبد العزيز بن باز، وذلك لما يلي:

١ - أن حديث بسرة أصح من حديث طلق بن علي، فإنه سليم الإسناد، وحديث طلق ضعفه جماعة، كما تقدم، وقد قال البخاري عن حديث بسرة: (إنه أصح شيء في هذا الباب) وإن كان شيخه علي بن المديني قد خالقه، فرجح حديث طلق، لكن قول البخاري في هذا الموضع أولى؛ لأنه مؤيد بما سيذكر.

وقد نقل الحافظ عن البيهقي قوله: (يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم يخرجه الشيشان، ولم يحتاجا بأحد من رواته، وحديث بسرة قد احتاجا بجميع رواته، إلا أنهما لم يخرجاها...).<sup>(٢)</sup>

٢ - أن حديث بسرة له شواهد كثيرة تعضده، رواها سبعة عشر صحابياً، وحديث طلق لا شاهد له.

ومن شواهده: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضاً».<sup>(٣)</sup>

وحيث أن أم حبيبة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من مس فرجه فليتوضاً».<sup>(٤)</sup>

وحيث أن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيما رجل مس فرجه فليتوضاً، وأيما امرأة مسست فرجها فلتتوضاً».<sup>(٥)</sup>

(١) «سبل السلام» (١٢٦/١). (٢) «التلخيص» (١٣٤/١).

(٣) آخرجه أحمد (١٤/١٣٠)، وابن حبان (٣/٤٠١) واللفظ له، وأخرجه غيرهما، وفي إسناده ضعف، ولكنه بطرقه يصل درجة الحسن.

(٤) آخرجه ابن ماجه (٤٨١)، والبيهقي (١/١٣٠)، ونقل عن الترمذى أنه سُئل أبا زرعة عن هذا الحديث فاستحسن، قال: (ورأيته يعدد محفوظاً).

(٥) آخرجه أحمد (١١/٦٤٧)، والدارقطنی (١٤٧/١١)، والبيهقي (١/١٣٢)، وإسناده حسن، وصححه البخاري كما في «العلل» (١/١٦١) للترمذى، كما صححه الحازمي في «الاعتبار» (٨٨) وصححه أحمد شاكر في تعليقه على «المستند» (١٢/٣١).

وحدثت زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من مس فرجه فليتوضاً»<sup>(١)</sup>.

- ٣ - ومن مرجحات حديث بصرة أنه ناقل عن البراءة الأصلية التي هي عدم الوضوء من مس الذكر، والنافق عن البراءة الأصلية مقدم؛ لأن معه زيادة علم.
- ٤ - أن حديث بصرة أحوط وأبراً لللذمة.

**المسلك الثالث:** مسلك الجمع بين الحديدين، وهو مسلك جيد؛ لأن فيه عملاً بكل الدليلين، ولهؤلاء اختلفوا على قولين:

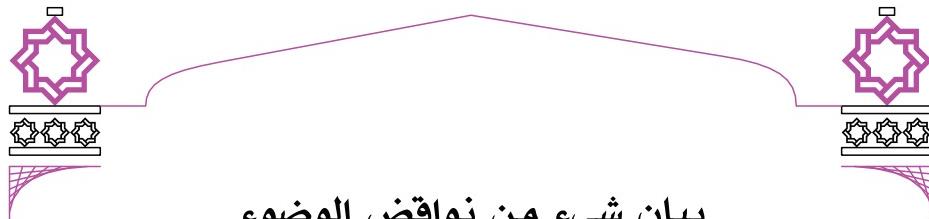
**الأول:** أن مس الذكر يستحب منه الوضوء مطلقاً عملاً بحديث بصرة، ولا يجب عملاً بحديث طلق بن علي، وقد بوب ابن خزيمة في صحيحه بقوله: (باب استحباب الوضوء من مس الذكر) ثم ذكر حديث بصرة، ثم روى بسنده عن مالك أنه قال: (أرى الوضوء من مس الذكر استحباباً ولا أوجبه)، وروى بسنده - أيضاً - عن الإمام أحمد أنه سئل عن الوضوء من مس الذكر، فقال: (استحبه ولا أوجبه)، ثم اختار القول بوجوب الوضوء كقول الشافعي<sup>(٢)</sup>. واختار هذا القول - وهو الاستحباب - ابن المنذر، وشيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٣)</sup>.

**الثاني:** أنه إن كان الممس بشهوة وجوب الوضوء لحديث بصرة، وإن كان لغير شهوة لم يجب لحديث طلق، ويفيد ذلك أنه قال في حديث طلق: «هل هو إلا بضعة منك»، فإن هذا يقتضي أن الحكم في مس الذكر كالحكم في مس سائر الأعضاء الذي لا يقارن مسه شهوة، فإن مسه مساً يخرج به عن مس نظائره من بقية الجسم وهو ما كان بشهوة وجوب عليه الوضوء<sup>(٤)</sup>. والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه أحمد (١٩٤/٥) وسنده جيد. (٢) «صحيح ابن خزيمة» (١/٢٢).

(٣) «الأوسط» (١/٢٠٥)، «الفتاوي» (٢٠/٥٢٤) (٢١/٢٢٢)، (٢٤١).

(٤) انظر: «الاستذكار» (٣/٣٤).



## بيان شيء من نواقض الوضوء

**٨/٧٤** - وَعَنْ عَائِشَةَ رَبِّنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيءٌ أَوْ رُعَافٌ، أَوْ قَلْسٌ، أَوْ مَذْيٌ فَلِيَنْصُرِفْ فَلَيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْيَنْ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

قولنا: (بيان شيء من نواقض الوضوء) هي: القيء، والرعاف، والقلنس، والمذي، والظاهر أن هذا هو غرض الحافظ من إيراد هذا الحديث هنا، وقد بوب عليه ابن ماجه في كتاب «الصلاحة» بباب «البناء على الصلاة»، وذكر الحافظ في باب «شروط الصلاة» ما يتعلق بذلك، وأعاد هذا الحديث مرة أخرى هناك على ما في بعض النسخ.

### □ الكلام عليه من وجوهه:

#### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه ابن ماجه (١٢٢١) في كتاب «الصلاحة» بباب «ما جاء في البناء على الصلاة» من طريق إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة<sup>(١)</sup> عن عائشة رضي الله عنها به.

وهذا الحديث من أفراد ابن ماجه عن بقية أصحاب الكتب الستة، وإسناده ضعيف، ضعفه البوصيري<sup>(٢)</sup>، وسبب ضعفه:

١ - أنه من روایة إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، وابن جريج حجازي، وإسماعيل شامي، وروایة إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة، وقد

(١) هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة - بالتصغير - ثقة، فقيه، من الثالثة.

(٢) «مصابح الزجاجة» (١/١٤٤).

خالفه الحفاظ في روايته، قال عنه في «الترقيب»: (صدق في روايته عن أهل بلده، مخلط عن غيرهم).

٢ - أن الحفاظ أصحاب ابن جريج خالفوا إسماعيل في روايته، فروده عن عبد الملك بن جريج، عن أبيه عبد العزيز بن جريج، عن النبي ﷺ مرسلاً، ونقل ابن عدي عن الإمام أحمد: أن الصواب عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حاتم عن وصل الحديث: (هذا خطأ، وإنما يروونه عن ابن جريج، عن أبيه، عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً)<sup>(٢)</sup>.

ونقل البيهقي عن الشافعى أنه قال في حديث ابن جريج، عن أبيه: (ليست هذه الرواية بثابتة عن النبي ﷺ)<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فالصواب أن رفع إسماعيل له شاذ، والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج، عن أبيه، عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

## ○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

قوله: (من أصابه قيء) القيء: بالهمزة، إلقاء ما أكل أو شرب، أو هو ما قذفته المعدة عن طريق الفم.

قوله: (أو رعاف) بضم الراء المهملة، وهو خروج الدم من الأنف، وفعله رَعَفَ رَعْفًا من بابي: (قتل) و(نفع) ورَعُفَ بالضم لغة، وقيل: الرعاف الدم نفسه، وأصله: السبق والتقدم، وفرس راعف، أي: سابق، والرعاف سبق علم الراعف وتقدم.

قوله: (أو قلس) بفتح القاف وسكون اللام، يقال: قَلَسَ قَلْسًا، من باب ضرب): خرج من بطنه طعام أو شراب إلى الفم، وذلك أثناء الجشا، وسواء ألقاء أو أعاده إلى بطنه إذا كان ملء الفم أو دونه، فإن غالب فهو قيء،

(١) «الكامل» (٢٩٢/١)، وانظر: «سنن البيهقي» (١٤٢/١).

(٢) «علل الحديث» (١٣/١) رقم (٥٧). (٣) «سنن البيهقي» (١٤٣/١).

والقلنس : - بفتحتين - اسم للمقلوس ، وهو ما يخرج من الفم .

قوله : (أو مذى) تقدم .

قوله : (ولين على صلاته) أي : أو ليحسب ما كان قد صلى قبل الوضوء من ركعة أو أكثر ، ويصلِّي ما كان باقياً .

قوله : (وهو في ذلك لا يتكلم) أي : في حال انصرافه ووضوئه .

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على أن الخارج النجس من غير السبيلين كالقيء ، والقلنس ، والرعناف أنه ناقض للوضوء ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ، على تفاصيل عندهم ؛ لأنَّه خارج نجس ، وكل خارج نجس من البدن فهو ناقض عندهم<sup>(١)</sup> .

كما استدلوا بحديث مَعْدَانَ بْنَ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي الدَّرَدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَاءُ فَأَفَطَرَ فَتَوْضَأَ ، فَلَقِيتُ ثُوبَانَ فِي مسجد دمشق ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِهِ ، فَقَالَ : صَدِيقٌ ، أَنَا صَبِّيْتُ لَهُ وَضَوْءَهُ)<sup>(٢)</sup> ، لَكِنْ لَا يَتَمَّ الْإِسْتِدَلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا بِأَمْرِيْنِ :

**الأول:** أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ لِلْسَّبِيْبَةِ ، وَهِيَ لَيْسَ نَصَّاً فِي ذَلِكَ ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْقِيْبِ .

**الثاني:** أَنْ يَكُونَ لِفَظُ (فَتَوْضَأَ) بَعْدَ لِفَظِ (قَاءُ ) مَحْفُوظاً ، وَهُوَ مَحْلٌ بَحْثٌ<sup>(٤)</sup> .. ثُمَّ لَوْ ثَبِّتَ ذَلِكَ فَلَا دَلِيلٌ فِيهِ ، كَمَا سَيَّأَتِيَ .

**والقول الثاني:** أَنَّ الْخَارِجَ النَّجَسَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِيْنَ لَا يَنْفَضُ الْوَضُوءَ ،

(١) «شرح فتح القدير» (٣٩/١)، «كشاف القناع» (١٢٤/١)، «الإنصاف» (١٩٧/٢).

(٢) القائل هو معدان بن أبي طلحة ، الراوي عن أبي الدرداء رضي الله عنه .

(٣) أخرجه الترمذى (٨٧)، وأحمد (٤٥/٤٩٢) ولفظه : (قاءُ فَأَفَطَرَ)، وفي لفظ له (٤٥/٥٢٥) : (استقاء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَفَطَرَ، فَأَتَى بِمَا فَتَوْضَأَ)، قال الترمذى : (هذا أصح شيء في هذا الباب)، وقيل لأحمد : حديث ثوبان ثبت عندك؟ قال : (نعم)، نقله في المغني (٢٤٧/١).

(٤) «تحفة الأحوذى» (٢٨٨/١).

وأن من قاء أو رَعَفَ فإن طهارته باقية، وهو قول الشافعي، ومالك، ورواية عن الإمام أحمد<sup>(١)</sup>، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٢)</sup>، وهو اختيار الشوكاني<sup>(٣)</sup> والشيخ عبد الرحمن السعدي<sup>(٤)</sup> والشيخ عبد العزيز بن باز.

واستدلوا بما يلي:

١ - حديث جابر رضي الله عنه في قصة عَبَاد بن بشر في غزوة ذات الرقاع عندما أصيب بسهام وهو يصلّي وخرج منه دماء كثيرة واستمر في صلاته<sup>(٥)</sup> ، قالوا: ويبعد أن لا يطلع النبي صلوات الله عليه على مثل هذه الواقعة العظيمة، ولم ينقل أنه أنكر أو أخبره بأن صلاته بطلت.

٢ - وجوب البقاء على البراءة الأصلية، فلا يحكم بالنقض حتى يثبت الشرع، ولا يصار إلى أن الدم أو القيء ناقض إلا لدليل ناهض، والقياس ممتنع في هذا الباب؛ لأن علة النقض غير معقوله، وهي مختلفة.

والراجح - والله أعلم - أن الرعاف والقيء والقلنس لا تنقض الوضوء، لعدم وجود أدلة واضحة تدل على ذلك، فيبقى الأصل وهو عدم النقض إلا بدليل شرعي، ولأن الطهارة ثبتت بمقتضى دليل شرعي، وما ثبت بمقتضى دليل شرعي، فإنه لا يمكن رفعه إلا بدليل شرعي.

وأما ما استدل به القائلون بالنقض، فحديث الباب ضعيف - كما تقدم - فلا تقوم به حجة، وأما حديث أبي الدرداء فإنه لا يدل على وجوب الوضوء من القيء، فإن النبي صلوات الله عليه كان يتوضأ لكل صلاة طاهراً وغير طاهر، ولأن هذا

(١) «حاشية الدسوقي» (١١٧/١)، «المجموع» (٨/٢)، «الإنصاف» (١٩٧/١).

(٢) «الفتاوى» (٢١/٢٢٢، ٢٢٨).

(٣) «نيل الأوطار» (١/٢٢٤).

(٤) «المختارات الجلية» ص (٢٢).

(٥) آخرجه أبو داود (١٩٨)، وأحمد (٥١/٢٣)، وابن خزيمة (٣٦)، وابن حبان (٣/٣٧٥) من طريق ابن إسحاق، حدثني صدقة بن يسار، عن عقيل، عن جابر، به. وهذا سند ضعيف؛ لأن عقيل - وهو ابن جابر - في عداد المجهولين، ما روی عنه غير صدقة بن يسار. وقد علقه البخاري في كتاب «الوضوء» [١/٢٨٠] فتح الباري] مختصرًا بصيغة التمريض.

فعل، والفعل لا يدل على الوجوب، بل يدل على مشروعية التأسي، فمن توضأً من باب الاحتياط فهو حسن، وأما الوجوب فليس عليه دليل ظاهر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إذا توضأ من الرعاف فهو أفضل، ولا يجب عليه في أظهر قوله العلماء) <sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: (استحباب الموضوع من القيء متوجه ظاهر، والفعل إنما يدل على الاستحباب) <sup>(٢)</sup>.

وأما انتقاد الموضوع بخروج المذى فقد مضى الكلام عليه وأنه ناقض لل موضوع بالإجماع.

وأما غير دم الرعاف، وهو الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السبيلين، فسيأتي الكلام عليه - إن شاء الله تعالى - عند حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه احتجم ولم يتوضأ.

○ **الوجه الرابع:** الحديث دليل على أن من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذى وهو في الصلاة أنه ينصرف ثم يتوضأ ويبني على صلاته، وشرط ذلك ألا يتكلم، لقوله في آخر الحديث: (وهو في ذلك لا يتكلم) ولكن الحديث ضعيف كما تقدم، والصواب أن الحديث كالمذى والريح ونحوها تفسد الصلاة، كما سيأتي في باب «شروط الصلاة» من حديث علي بن طلق رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «إذا فسا أحدكم في الصلاة، فلينصرف وليتوضأ وليعيد الصلاة». أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه، وصححه ابن حبان، لكنه الحديث ضعيف، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - والله تعالى أعلم.

(١) «الفتاوى» (٢١/٢٢٨ ، ٢٢٢/٥٢٦). (٢) «الفتاوى» (٢٠/٥٢٦).



## حكم لحم الإبل والغنم من حيث النقض وعدمه

**٩/٧٥** - عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما أن رجلاً سأله النبي عليه السلام: أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قال: «إِنْ شِئْتَ» قال: أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الإِبْلِ؟ قال: «نعم». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في ترجمة الرواية:

وهو أبو عبد الله، ويقال: أبو خالد، جابر بن سمرة بن جنادة العامري السُّوائي - بضم السين المهملة وتحقيق الواو - نسبة إلى سُواء من أجداده، له ولابيه صحبة، نزل الكوفة، ومات بها سنة ست وستين، وقيل: أربع وسبعين <sup>(١)</sup>.

### ○ الوجه الثاني: في تخریجه:

فقد أخرجه مسلم في كتاب «الحيض» باب «الوضوء من لحوم الإبل» (٣٦٠) من طريق أبي عوانة، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما أن رجلاً سأله النبي عليه السلام: أَتَوْضَأُ من لحوم الغنم؟ قال: «إِنْ شِئْتَ فتوضأ وإن شئت فلا توْضأ» قال: أَتَوْضَأُ من لحم الإبل؟ قال: «نعم، فتوضأ من لحوم الإبل»، قال: أصلني في مرابض الغنم؟ قال: «نعم»، قال: أصلني في مبارك الإبل؟ قال: «لا».

قال ابن خزيمة: (لم نر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل، وروى هذا الخبر - أيضاً - عن جعفر بن أبي ثور أشعث بن

(١) «الاستيعاب» (١١٧/٢)، «الإصابة» (٤٢/٢).

أبي الشعثاء المحاربي، وسمّاك بن حرب، فهؤلاء الثلاثة من أجلة رواة الحديث، قد رروا عن جعفر بن أبي ثور هذا الخبر<sup>(١)</sup>.

وقد أخرجه مسلم - أيضاً - من هذين الطريقين: طريق سماك بن حرب وأشعث بن أبي الشعثاء.

وكأن ابن خزيمة يقصد بذلك - والله أعلم - الرد على من أعمل الحديث بجعفر بن أبي ثور راويه عن جابر بن سمرة وأنه مجهول، ونُسب هذا إلى علي بن المديني<sup>(٢)</sup>، وهذا ليس ب صحيح، فإن جعفراً هذا مشهور، وهو يروي عن جده جابر بن سمرة، وقد أودع مسلم حديثه في « صحيحه ».

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على أن الموضوع من لحم الغنم لا يجب، وإنما يباح لقوله: «إن شئت» لأنه غير ناقض لل موضوع، ويكون هذا الموضوع بهذا الاعتبار تجديداً لل موضوع السابق، فيستدل به على جواز ذلك.

○ **الوجه الرابع:** الحديث دليل على وجوب الموضوع من لحم الإبل؛ لقوله: «نعم» لأنه ناقض لل موضوع، وهذا مذهب الإمام أحمد، وهو من المفردات، وبه قال إسحاق بن راهويه وابن المنذر وابن خزيمة و اختاره البيهقي، وحكي عن جماعة من الصحابة، ورجحه ابن القيم<sup>(٣)</sup>، ورجحه النووي، وقال: (هذا المذهب أقوى دليلاً وإن كان الجمھور على خلافه)<sup>(٤)</sup>.

وقال الجمھور ومنهم الأئمة الثلاثة: لحم الإبل لا ينقض الموضوع<sup>(٥)</sup>، واستدلوا بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (كان آخر الأمرين من رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه ترك الموضوع مما غيرت النار) وفي لفظ: (مما مسّت النار)<sup>(٦)</sup>.

(١) «صحيح ابن خزيمة» (٢١/١). (٢) «تهذيب مختصر السنن» (١٣٦/١).

(٣) المصدر السابق. (٤) «شرح صحيح مسلم» (٢٨٨/٣).

(٥) «بدائع الصنائع» (٣٢/١)، «المتنقى» للباجي (٦٥/١)، «المجموع» (٥٧/٢).  
 (٦) آخر جه أبو داود (١٩٢) واللفظ له، والترمذى (٨٠)، والنسائى (١٠٦/١)، وابن ماجه (٤٨٩)، وأحمد (٢٢/١٦٤) من طرق عن جابر رضي الله عنه، وهو حديث صحيح، ويشهد له ما رواه البخاري (٥٤٥٧) عن جابر رضي الله عنه أنه سئل عن الموضوع مما مسنته النار، فقال: «لا».

ووجه الدلالة: أن قوله: (مما مس النار) عام فيدخل فيه لحم الإبل؛ لأنه من أفراد ما مسنته النار، بدليل أنه لا يؤكل نيتاً، بل يؤكل مطبوخاً، فلما نسخ الوضوء مما مسنته النار نسخ الوضوء من أكل لحوم الإبل أيضاً.

والقول الأول هو الراجح في هذه المسألة؛ لأن حديث الباب نص في الموضوع، ويفيد حديث الباب، حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: سئل رسول الله صلوات الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الإبل، فقال: «توضؤوا منها»، وسئل عن لحوم الغنم، فقال: «لا توضؤوا منها..» الحديث<sup>(١)</sup>.

وأما حديث جابر رضي الله عنه فعنده ثلاثة أوجه:

الأول: أنه حديث مضطرب، كما قال أبو حاتم<sup>(٢)</sup>، وله علة أخرى فقد نقل الحافظ عن الشافعي أنه قال: لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر، إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل، وعبد الله هذا صدوق، في حدبيه لين، كما في «الترقيب»<sup>(٣)</sup>.

الثاني: على فرض صحته فلا دلالة فيه؛ لأن لحم الإبل لم يتوضأ منه لأجل مَسِّ النار، بل لمعنى يختص به ويتناوله نيتاً ومطبوخاً.

الثالث: أن ما قاله جابر نقل لل فعل لا للقول، فإنهم قد شاهدوه قد أكل لحم غنم ثم صلى ولم يتوضأ<sup>(٤)</sup>.

وحديث جابر رضي الله عنه لا معارضة بينه وبين حديث الباب وما في معناه حتى يقال بالنسخ، بل حديث جابر عام، وحديث الباب خاص، فيقدم الخاص على العام، ويخرج عن العام الصورة التي قام عليها دليل التخصيص، فلا يتوضأ مما مس النار إلا من لحم الإبل.

## ○ الوجه الخامس: لا فرق في النقض من لحوم الإبل بين أن يكون

(١) أخرجه أبو داود (١٨٤)، والترمذى (٨١)، وابن ماجه (٤٩٤)، وهو حديث صحيح، صححه أحمد وإسحاق وجماعة.

(٢) انظر حديث (٦٦/١).

(٣) «علل الحديث» (١٢٨).

(٤) «الفتاوى» (٢٦٣/٢١).

اللحم قليلاً أو كثيراً أو نيناً أو مطبوخاً، لصدق اسم اللحم على ذلك.

وقد اختلف العلماء هل نقض الوضوء خاص باللحم، أو شامل لجميع أجزاء الإبل من الهبر - وهو قطع اللحم<sup>(١)</sup> - أو الكرش أو الكبد أو الكلية أو الأمعاء وما أشبه ذلك، على قولين:

**الأول:** أنه شامل لجميع أجزاء الإبل، وهذا وجه في المذهب عند الحنابلة، واختاره ابن سعدي<sup>(٢)</sup>، ودليل ذلك ما يلي:

١ - أن لفظ اللحم في الشرع يشمل جميع أجزاء الحيوان، بدليل قوله تعالى: ﴿ حِمَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ [المائدة: ٣]، ولحم الخنزير شامل لكل ما حواه الجلد، بل الجلد كذلك، وكون بعض الأجزاء له اسم خاص لا يدل على خروجه عن حكم اللحم.

٢ - أن العموم المعنوي يؤيد ذلك، فإن الهبر وبقية الأجزاء يتغذى بدم واحد، وطعام واحد، وشراب واحد، والرسول ﷺ لم يفصل للسائل، وهو يعلم أن الناس يأكلون من هذا وهذا، فلو كان اللحم يختلف لم يترك الرسول ﷺ بيانه.

٣ - أنه ليس في الشريعة الإسلامية حيوان تتبعض الأحكام في أجزائه، فيكون بعضها حلالاً وبعضها حراماً، وإنما الحيوان إما حرام كله كالخنزير، وإما حلال كله كبئيمة الأنعام.

**القول الثاني:** أنه لا ينقض إلا اللحم فقط، وهذا هو المذهب عند الحنابلة، وقال الزركشي: (هو اختيار الأكثرين)<sup>(٣)</sup>، واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم<sup>(٤)</sup>، واستدلوا بأن النص ورد في اللحم، وغير اللحم مما ذكر لا يتناوله النص.

(١) قال في اللسان: الهبر: قطع اللحم، والهبرة: بضعة من اللحم أو نحضة لا عظم فيها.

(٢) «الإنصاف» (١/٢١٧)، «المختارات الجلية» ص (١٧).

(٣) «شرح الزركشي» (١/٢٦١). (٤) «فتاوي ابن إبراهيم» (٢/٧٦).

قالوا: ولا يستدل بآية **﴿وَلَمْ يَنْهَا حُرْمَةً لِنَجَاستِهِ وَخَبْثِهِ، وَأَجْزَاءُ الْخَنْزِيرِ كُلُّهَا نَجْسٌ لِيُسْ فِيهَا شَيْءٌ طَاهِرٌ، بِخَلَافِ لَحْمِ الْإِبْلِ فَلَا شَيْءٌ فِيهِ نَجْسٌ، وَالْأَحْوَطُ هُوَ القَوْلُ الْأَوَّلُ؛ لِمَا تَقْدَمَ.**

أما مرق لحم الإبل فالمشهور من مذهب الحنابلة أنه لا يجب الوضوء منه؛ لأن النصَّ ورد في اللحم، فيجب الاقتصار عليه. وفي وجه آخر أنه يجب الوضوء منه، لأنَّه من جملة الجذور، والله تعالى لما حرم لحم الخنزير كان تحريماً لجملته، كذا هنا.

وهذا القول أحوط، وأبراً للذمة، والقياس على لحم الخنزير تقدم ما فيه، وهذا في المرق الحالص، إما إذا كان المرق في الطعام فالأظهر أنه لا يتوضأ منه؛ لأنَّه ليس له أثر<sup>(١)</sup>.

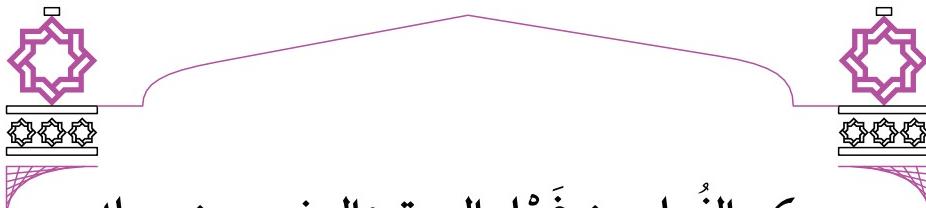
**○ الوجه السادس:** اختلف في الوضوء من لحم الإبل هل هو معلل أو لا؟ فالصحيح من المذهب عند الحنابلة أنه غير معلل، بل هو تعدي، وقيل: إنه معلل، بما أشار إليه النبي ﷺ بأنها من الشياطين، كما ورد في حديث أبي لاس الخزاعي قال: حملنا رسول الله ﷺ على إبل من الصدقة للحج، فقلت: يا رسول الله، ما نُرِى أَنْ تَحْمِلَنَا هَذِهِ، قَالَ: «مَا مَنْ بَعِيرٍ إِلَّا فِي ذُرُوفِهِ شَيْطَانٌ، فَاذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِذَا رَكِبْتُمُوهَا كَمَا أَمْرَكُمْ، ثُمَّ امْتَهِنُوهَا لِأَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّمَا يَحْمِلُ اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>، وتقدم في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «لا تصلوا في مبارك الإبل؛ فإنها من الشياطين»<sup>(٣)</sup>.

قالوا: والأكل منها يورث حالاً شيطانية، والشيطان من نار، والماء يطفئها. والله تعالى أعلم بأسرار شرعه، فعليها الإيمان والعمل، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

(١) انظر: «المغني» (١/٢٥٤)، «الفروع» (١/١٣٠)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (٨/٤٤٢)، «الشرح الممتع» (١/٣٠٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٩/٤٥٨) وغيره، بإسناد حسن، وفيه محمد بن إسحاق، صدوق حسن الحديث، وقد صرَح بالتحديث في رواية أخرى عند أحمد.

(٣) انظر: ص(١١٥) من هذا الجزء.



## حكم الغسل من غسل الميت والوضوء من حمله

**١٠/٧٦** - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ غَسَّلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْتَّرْمذِيُّ وَحَسَنَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصْحُ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

### □ الكلام عليه من وجوهه:

#### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه أحمد (١١٨/١٣)، والترمذی في كتاب «الجناز» (٩٩٣)، باب «ما جاء في الغسل من غسل الميت» وابن حبان (٤٣٥/٣) من طريق سهیل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هریرة رضی اللہ تعالیٰ عنہ به مرفوعاً. ورجاله ثقات رجال الشیخین، إلا سهیل بن أبي صالح فمن رجال مسلم، وقال: الترمذی: «حديث حسن».

وأخرجه أبو داود (٣١٦٢) من طريقين؛ أحدهما: الطريق المذكور، لكن زاد أبو صالح بينه وبين أبي هریرة إسحاق مولى زائدة، وقد ذكر ذلك أبو داود، وكأنه يشير إلى ضعف الحديث.

وأخرجه ابن ماجه (١٤٦٣) من هذا الطريق مقتضراً على جزئه الأول فقط، وقد وقع في المطبوع: (سهیل بن أبي صالح) وهو خطأ. وأما عزوہ للنسائی فالظاهر أنه وهم من الحافظ، فإنه لا يوجد في مظانه من «سنن النسائی»، ولم يعزه المزی إلى في «تحفة الأشراف»<sup>(١)</sup>، فالله أعلم.

(١) «تحفة الأشراف» (٩/٢٩٤، ٤١٤) (١٠/٢٩١).

وقد اختلف في هذا الحديث، فمنهم من صحق وقه على أبي هريرة رضي الله عنه كالبخاري، فيما نقله عنه الترمذى <sup>(١)</sup>، وأبي حاتم فإنه قال عن رفعه: (هذا خطأ، إنما هو موقوف على أبي هريرة، لا يرفعه الثقات) <sup>(٢)</sup>، وكذا البيهقي فإنه رجح وقه <sup>(٣)</sup>.

ومنهم من صحق رفعه، كالترمذى، وابن حبان - كما تقدم - والذهبى <sup>(٤)</sup>، وصححه ابن حجر <sup>(٥)</sup>، وهو ظاهر صنيعه في البلوغ، فإنه لم يعلمه بالوقف، ونقل الترمذى عن الإمام البخاري أنه قال: (إن أحمد بن حنبل وعلي بن المدينى قالا: لا يصح من هذا الباب شيء) <sup>(٦)</sup>، ونقله عنه البيهقى <sup>(٧)</sup>، وكذا قال محمد بن يحيى الذهبى شيخ البخارى: (لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً) <sup>(٨)</sup>.

وقد ذكر البيهقى معظم طرق هذا الحديث، وساق ابن القيم في «تهذيب مختصر السنن» <sup>(٩)</sup> أحد عشر طريقاً، ثم قال: (وهذه الطرق تدل على أن الحديث محفوظ).

وما قاله ابن القيم من أن الحديث محفوظ، قد سبقه إليه الذهبى حيث ذكر أن طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتاج بها الفقهاء ولم يعلوها بالوقف، بل قدموا رواية الرفع <sup>(١٠)</sup>، لكن قول الأئمة الكبار - كما تقدم - مقدم على قول من هو دونهم.

وقد أنكر النووي على الترمذى تحسينه لهذا الحديث <sup>(١١)</sup>، فذكر الحافظ أن هذا معرض؛ لأن الحديث بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً <sup>(١٢)</sup>.

(٢) «عمل الحديث» (٣٥١/١).

(١) «العلل الكبير» (٤٠٢/١).

(٣) «الستن الكبير» (٣٠٣/١).

(٤) «المهذب في اختصار السنن الكبير» (٣٠١/١).

(٥) «التلخيص» (١٤٥/١).

(٦) «العلل الكبير» (٤٠٢/١)، «الأوسط» (١٨١/١).

(٧) «الستن الكبير» (١٤٥/١).

(٨) «التلخيص» (٣٠٢/١).

(٩) «المهذب» للذهبى (٣٠١/١).

(٤) «تهذيب مختصر السنن» (٣٠٦/٣).

(١٠) «المجموع» (١٤٥/١).

(١١) «المجموع» (١٨٥/٥).

○ **الوجه الثاني:** الحديث دليل على وجوب الغسل على من غسل ميتاً، وعموم لفظ الحديث يفيد عموم الأموات من كبير وصغير وذكر وأنثى، وقال بهذا بعض أهل العلم، وقد حكاه ابن القيم عن علي وأبي هريرة رضي الله عنهما، وقال: يروى عن ابن المسيب وابن سيرين والزهري <sup>(١)</sup>.

وذهب أكثر أهل العلم، ومنهم مالك وأحمد والشافعي إلى أن الغسل من غسل الميت مستحب وليس بواجب <sup>(٢)</sup>، وذلك لأن الحديث لا ينهض على الإيجاب، لما تقدم من كلام العلماء فيه، وقد ذكر العلامة ابن مفلح الحنبلي قاعدة جيدة ومفادها: أن الحديث إذا كان فيه ضعف، وكان دالاً على الوجوب بصيغته، أو دالاً على التحرير، فإنه يحمل على الاستحباب في الأمر، وعلى الكراهة في النهي احتياطاً، ولا يلزم المسلمين بحكمه وجوباً أو تحريراً <sup>(٣)</sup>.

ويؤيد استحباب الغسل وعدم وجوبه ما رواه الدارقطني والخطيب من طريق عبد الله بن الإمام أحمد، قال: قال لي أبي: كتبت حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: (كنا نغسل الميت، فمنا من يغسل، ومنا من لا يغسل)? قال: قلت: لا، قال: في ذلك الجانب شاب يقال له: محمد بن عبد الله المخرمي يحدث به عن أبي هشام المخزومي عن وهيب، فاكتبه عنه) <sup>(٤)</sup>، قال الحافظ: (هذا إسناد صحيح، وهو أحسن ما جمع به بين مختلف هذه الأحاديث، والله أعلم) <sup>(٥)</sup>.

وقال الشوكاني: (وهذا لا يقصر عن صرف الأمر عن معناه الحقيقي

(١) «المغني» (١/٢٧٨)، «تهذيب مختصر السنن» (٣٠٦/٣).

(٢) «الاستذكار» (٢/١٣٧ - ١٣٨)، «روضة الطالبين» (١/٨٥)، «المغني» (١/٢٧٨).

(٣) «النكت على المحرر» (١/١١٠).

(٤) أخرجه الدارقطني (٧٢/٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٢٤/٥) ومحمد بن عبد الله المخرمي ترجمة الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢٤٢/٩) وهو ثقة، سئل عنه أبو حاتم فقال: (ثقة ثقة)، وقال الدارقطني: (ثقة جليل متقن).

(٥) «التلخيص» (١/١٤٩).

الذي هو الوجوب إلى معناه المجازي - أعني الاستحباب -، فيكون القول بذلك هو الحق، لما فيه من الجمع بين الأدلة بوجه مستحسن ..<sup>(١)</sup>.

ولا يجب الوضوء من غسل الميت في أظهر قول العلماء؛ لأن الوجوب يحتاج إلى دليل.

وقد اختلف العلماء في الحكمة من الأمر بالغسل لمن غسل ميتاً:

١ - فقيل: لأن تغسله قد يورث للغاسل انكساراً وضعفاً وانحلالاً في القوة بسبب مشاهدة الميت وتذكر ما وراء الموت، فيسن الغسل لذلك، كما يُشرع الغسل من الجماع لوجود الضعف، وكذا الحيض والنفاس.

٢ - وقيل: لأن الغاسل لا يأمن أن يقع على بدنـه شيء من رشاش الماء الذي غسل به الميت، وقد يكون على بدنـ الميت نجاستـ، فإذا أصاب شيئاً من بدنـه وهو لا يعلم مكانـه سنـ له غسل جميع بدنـه، قالـ الخطابـي<sup>(٢)</sup>.

**○ الوجه الثالث:** يدلـ الحديثـ بظاهرـه على وجوبـ الوضوءـ من حملـ الميتـ، لكنـ الحديثـ فيهـ ما تقدمـ، فلاـ ينهـضـ علىـ وجوبـ الوضوءـ، ولمـ يردـ فيـ البابـ شيءـ، كماـ وردـ فيـ الغسلـ منـ غسلـ الميتـ.

قالـ الخطابـيـ: (لاـ أعلمـ أحدـاـ منـ الفقهـاءـ يوجـبـ الاغتسـالـ منـ غسلـ الميتـ، ولاـ الوضـوءـ منـ حملـهـ، ويـشـبهـ أنـ يـكونـ الـأـمـرـ فيـ ذـلـكـ عـلـىـ الـاسـتـحـبـابـ، وـقـدـ يـحـتـمـلـ أنـ يـكـونـ الـمـعـنـىـ فـيـ: أـنـ غـاسـلـ المـيـتـ لـاـ يـكـادـ يـأـمـنـ أـنـ يـصـبـيـهـ نـضـحـ مـنـ رـشـاشـ الغـسـولـ، وـرـبـمـاـ كـانـ عـلـىـ بـدـنـ المـيـتـ نـجـاستـ، فـإـذـاـ أـصـابـهـ نـضـحـهـ - وـهـوـ لـاـ يـعـلـمـ مـكـانـهـ - كـانـ عـلـيـهـ غـسلـ جـمـيعـ الـبـدـنـ، ليـكـونـ المـاءـ قـدـ أـتـىـ عـلـىـ الـمـوـضـعـ الـذـيـ أـصـابـهـ التـنـجـيـسـ مـنـ بـدـنـهـ).

وقدـ قـيلـ: معـنىـ قولـهـ: (فـلـيـكـنـ عـلـىـ وـضـوءـ، ليـتهـيـأـ لـهـ الصـلاـةـ عـلـىـ الـمـيـتـ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ).<sup>(٣)</sup>

(٢) «معالم السنن» (٤/٣٠٥).

(١) «نيل الأوطار» (١/٢٨٠).

(٣) المصدر السابق.

لكن قوله: (لا أعلم أحداً قال بوجوب الغسل من غسل الميت) فيه نظر، فقد تقدم من قال بوجوبه.

وقال الصناعي: (لا أعلم قائلاً يقول: بأنه يجب الوضوء من حمل الميت ولا يندب.. ثم قال: قلت: ولكن مع نهوض الحديث لا عذر عن العمل به، ويفسر الوضوء بغسل اليدين..)<sup>(١)</sup> إلخ كلامه.

وهذا فيه نظر، فإن تفسير الوضوء في كلام الشارع بغسل اليدين لا يستقيم؛ لأن الواجب حمل الفاظ الشرع على الحقيقة الشرعية، لا على الحقيقة اللغوية.

وأيد الشيخ عبد العزيز بن باز القول بأنه لا يستحب الوضوء من حمل الميت؛ لأن ذلك يحتاج إلى دليل، فإن توضأ فهو من باب تجديد الوضوء، والله أعلم.

(١) «سبل السلام» (٣٥٣/١).



## اشتراط الطهارة لمس القرآن

**١١/٧٧** - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَجُلَةَ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ بَعْدَ لِعْمَرِ وَبْنِ حَزْمٍ: (أَلَا يَمْسَسُ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ). رَوَاهُ مَالِكُ مُرْسَلًا، وَوَصَّلَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِيَانَ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في ترجمة الرواية:

وهو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنباري المدنبي القاضي، تابعي، ثقة عابد، روى له الجماعة، روى عن أبيه أبي بكر بن محمد وغيره، وروى عنه الزهراني ومالك وهشام بن عروة وغيرهم، مات في سنة (١٣٥) وقيل: (١٣٠ هـ)، وقد وهم المغربي صاحب «البدر التمام» شرح بلوغ المرام<sup>(١)</sup> فترجم لعبد الله بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وتبعه على هذا الصناعي<sup>(٢)</sup> وهذا وهم فاحش، فإن عبد الله بن أبي بكر الصديق ليس من رواة هذا الحديث؛ لأنَّه صحابي، مات في خلافة أبيه، كما في «الإصابة»<sup>(٣)</sup>، فالصواب الأول، لأنَّه جاء في «الموطأ»: (حدثني يحيى، عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم: أنَّ فِي الْكِتَابِ . . . إلخ)<sup>(٤)</sup>.

### ○ الوجه الثاني: في تخریجه:

فقد أخرجه مالك في «الموطأ» (١٩٩/١) مرسلاً<sup>(٥)</sup> كما تقدم.. مقتضراً

(١) «البدر التمام» (٤٨/١).

(٢) «سبل السلام» (١٣١/١).

(٣) «الإصابة» (٦/٢٦).

(٤) «الموطأ» (١٩٩/١).

(٥) المرسل: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، ورواية مالك هنا مرسلة؛ لأنَّ راوي الكتاب هو عبد الله بن أبي بكر، وهو تابعي، كما تقدم في ترجمته.

على هذه الجملة المذكورة، وأخرجها النسائي (٥٧/٨) مختصرًا موصولاً<sup>(١)</sup> من طريق الحكم بن موسى، قال: حدثنا يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، قال: حدثني الزهرى، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده.. لكن بدون هذه الجملة المذكورة هنا، وأخرجها ابن حبان (٥٠١/١٤) أيضًا مطولاً، وفيه هذه الجملة.

وهذا الإسناد ظاهره السلامه من العلة، فرجاله جميعاً ثقات، فمن أخذته على ظاهره صحيح الحديث<sup>(٢)</sup> كابن حبان<sup>(٣)</sup> والحاكم، وابن عدي، وقوى عندهم بالمرسل الذي رواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر، وكذا ما رواه معمر عن عبد الله بن أبي بكر أيضًا، وللحديث طريق ثالث عن الحكم بن موسى، نا إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن سعيد، وهو ضعيف.

ولكن الحديث معلول، كما ذكر الحافظ، فقد ذكر بعض أهل العلم أن في الحديث علة خفية قادحة، وهي أن الحكم بن موسى أخطأ في هذا الحديث، وقال: سليمان بن داود، والصواب سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث، وقد حكى ذلك غير واحد من الأئمة، وسليمان بن داود هذا هو الخولاني، وثقة ابن حبان، وقال في صحيحه: (ثقة مأمون) ومن أجل ذلك أدخل حديثه في الصحيح، ونقل البيهقي أنه أثنى على سليمان بن داود الخولاني أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والدارمي، وجماعة من الحفاظ، ورأوا هذا الحديث الذي رواه في الصدقة موصول الإسناد حسناً<sup>(٤)</sup>.

لكن هذا مبني على أن الحكم بن موسى قد أتقن الحديث، وإلا فلا يصح إلا مرسلاً، كما تقدم.

قال صالح جَزَّة: حدثنا دحيم، قال: نظرت في أصل كتاب يحيى

(١) الموصول: ما اتصل إسناده مرفوعاً كان، أو موقعاً على من كان، والمراد بذلك ما سمعه كل راوٍ من شيخه في سياق الإسناد من أوله إلى منتهاه.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/١٦٦).

(٣) انظر: «المجروحين» (١/٤٢١).

(٤) «الستن الكبرى» (٤/٩٠).

حديث عمرو بن حزم في الصدقات، فإذا هو عن سليمان بن أرقم، قال صالح: فكتبت هذا الكلام عن مسلم بن الحجاج.

وقال أبو داود: (هذا وهم من الحكم، ورواه محمد بن بكار، عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهرى)<sup>(١)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، عن الزهرى، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن بصدقات الغنم، قلت له: مَنْ سليمان هذا؟ قال أبي: من الناس من يقول: سليمان بن أرقم، قال أبي: وقد كان قدِّم يحيى بن حمزة العراق، فيرون أن الأرقام لقب، وأن الاسم: داود، ومنهم من يقول: سليمان بن داود الدمشقي شيخ ليحيى بن حمزة، لا بأس به، فلا أدرى أيهما هو، وما أظن أنه هذا الدمشقي، ويقال: إنهم أصابوا هذا الحديث بالعراق من حديث سليمان بن أرقم)<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو زرعة الدمشقي: (الصواب: سليمان بن أرقم).

وقال الحافظ ابن منده: (رأيت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه: عن سليمان بن أرقم عن الزهرى، وهو الصواب)<sup>(٣)</sup>.

ولما ذكر النسائي الحديث من طريق سليمان بن داود أتبعه بذكر الحديث من طريق سليمان بن أرقم، ثم قال: (وهذا أشبه بالصواب، والله أعلم، وسليمان بن أرقم متروك الحديث)<sup>(٤)</sup>.

وقد أثني العلماء على كتاب عمرو بن حزم. فقد قال ابن معين: (حديث عمرو بن حزم أن النبي ﷺ كتب لهم كتاباً، فقال له رجل: هذا مسند؟ قال: لا، ولكنه صالح)<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عبد البر: (وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه

(١) «تهذيب التهذيب» (٤/١٦٦).

(٢) «العلل» (١/٢٢٢).

(٣) «الميزان» (٢/٢٠١).

(٤) «سنن النسائي» (٨/٥٩).

(٥) «تاریخ يحیی بن معین» (١/١١٣).

عند أهل العلم معرفة تستغنى بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجئه، لتلقى الناس له بالقبول والمعرفة<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: (كتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء، وما فيه فمتفق عليه إلا قليلاً)<sup>(٢)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا الكتاب ذُكرُ هذا فيه - أي أن العمرة هي الحج الأصغر - مشهور مستفيض عند أهل العلم، وهو عند كثير منهم أبلغ من خبر الواحد العدل المتصل، وهو صحيح بإجماعهم)<sup>(٣)</sup>.

### ○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (**العمرو بن حزم**) هو عمرو بن حزم بن زيد الخزرجي الأنباري، شهد الخندق وما بعدها، واستعمله الرسول ﷺ على أهل نجران، ليفقههم في الدين، ويعلّمهم القرآن، ويأخذ صدقاتهم، وذلك سنة عشر، وكتب له كتاباً في السنن والصدقات والفرائض والديات، وهو كتاب طويل، آخرجه بطوله **الحاكم**<sup>(٤)</sup> **والبيهقي**<sup>(٥)</sup> وغيرهما، روى عن النبي ﷺ، وكان من المقلّين<sup>(٦)</sup>.

قوله: (**أَلَا يمس**) تقدم أن المس معناه: الإفشاء إلى الشيء باليد من غير حائل.

قوله: (**القرآن**) المراد به نفس الحروف المكتوبة دون البياض الذي في الجوانب، ويراد به المصحف، فيشمل الحروف والحواشي، سمي بذلك لكتابته في الصحف، وإنما ذُكر المعنى الأول؛ لأنه وقت هذا الحديث لم يكن مصحفاً.

قوله: (**إلا ظاهر**) هذا اللفظ من المشترك في اللغة العربية، له عدة معان:

(١) «التمهيد» (١٧/٣٣٨). (٢) «التمهيد» (١٧/٣٣٩).

(٣) «شرح العمدة»، كتاب «المناسك» (١/١٠١).

(٤) «المستدرك» (١/٣٩٧).

(٥) «السنن الكبرى» (٤/٨٩ - ٩٠).

(٦) «الاستيعاب» (٨/٢٩٩)، «الإصابة» (٧/٩٩).

- ١ - الطهارة المعنوية، وهي الطهارة من الشرك؛ أي: لا يمس القرآن إلا مؤمن، أما الكافر فليس بظاهر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُسْرِكُونَ بِنَجْسٍ﴾ [التوبه: ٢٨].
  - ٢ - الطهارة الحسية، وهي الطهارة من الخبث والنجاسة، ومن ذلك قوله ﷺ في الهرة: (إنها ليست بنجس) أي: بل هي ظاهرة.
  - ٣ - الطهارة من الحدث الأصغر أو الأكبر، وهي الوضوء أو الغسل ومنه قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾، وقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»<sup>(١)</sup>.

والاشراك خلاف الأصل؛ لأن الأصل استعمال اللفظ في الدلالة على معنى واحد، لا إبهام فيه ولا غموض، لكن إذا وجد الاشتراك فإن المجتهد يبحث عن قرينة تصرف اللفظ عن معانيه المشتركة إلى معنى واحد منها، وقد تكون القريئة لفظية مثل: فجرنا عيون الأرض، وقد تكون مستمدّة من عمومات الشريعة، ومراعاة حكمة التشريع، ومقدّس الشرع.

والاَظْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِ هَذَا الْنَّفَظِ عَلَى الْمُتَوْضِيِّ،  
لِمَا يَلِي:

- ١ - لأنه كثُر في لسان الشرع إطلاق هذا اللفظ على المُتوسطي.
  - ٢ - ولأن الصحابة رضي الله عنه فهموا ذلك وأفتوا بأنه لا يُمَسُ القرآن إلا على طهارة.

٣ - ولأنه لم يعهد على لسان الرسول ﷺ أن يعبر عن المؤمن بالطاهر لأن وصفه بالإيمان أبلغ.

٤ - أنه ورد في بعض الروايات: «لا يمس القرآن إلا على طهر»<sup>(٢)</sup>.  
وفي حديث حكيم بن حزام: «لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر». وفي إسناده  
ضعف<sup>(٣)</sup>، لكن يفيد ترجيح المعنى المذكور.

(١) تقدم تخریجه في أول باب «الوضوء». (٢) آخر جهـ عـد الرـزـاق (٣٤٢ / ١).

(٣) رواه الدارقطني (١/١٢٢)، والحاكم (٣/٤٨٥)، والبيهقي في «الخلافيات» (١/٥١٠) وغيرهم، وفيه سعيد أبو حاتم، ومطر الوراق، وهمما ضعيفان.

**قوله: (وهو معلول)** الحديث المعلول: ما فيه علة خفية قادحة في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، كالإرسال الخفي.  
وقد انتقد بعض العلماء كابن الصلاح هذا التعبير، وقال: (إنه مرذول عند أهل التحو واللغة، وأن الصواب أن يقال: المُعلل).

والصواب جوازه، وأنه من عَلَّ الثلاثي، قال الجوهرى وغيره: (عُلّ الشيء فهو معلول)<sup>(١)</sup>، وقد ذكر السخاوي أنه وقع هذا اللفظ في كلام البخاري والترمذى وخلق من أئمة الحديث قدِيمًا وحديثاً، وكذا الأصوليون في باب «القياس» حيث قالوا: العلة والمعلول، وقد استعمله الزجاج اللغوي، وذكر ابن القوطية في كتابه «الأفعال» أنه ثلاثي، قال: (عُلّ علة: مَرِضَ، وعُلّ الشيء: أصابته العلة)<sup>(٢)</sup>، وإذا كان ثلاثياً فاسم المفعول منه معلول، وعليه فلا مانع منه، لوقوعه في عبارات أهل هذا الفن، مع ثبوته لغة، ومن حفظ حججه على من لم يحفظ.

○ **الوجه الرابع:** الحديث دليل على تحريم مس المصحف إلا على طهارة، وهذا قول الجمهور من أهل العلم من الصحابة والتابعين، ومنهم الأئمة الأربع، قال في «المغني»: (ولا نعلم لهم مخالفًا إلا داود)<sup>(٣)</sup>، لقوله: (أَلَا يمس القرآن إلا طاهر)، وأحاديث أخرى جاءت في الباب يشد بعضها بعضاً.

ومن ذلك ما رواه سليمان بن موسى قال: سمعت سالماً يحدث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر»<sup>(٤)</sup>.

وكذلك ما رواه عبد الله بن يزيد قال: كنا مع سليمان فخرج يقضى

(١) «الصحاح» (٥/٥) (١٧٧٤). (٢) «الأفعال» ص(١٨٧).

(٣) «المغني» (١/٢٠٢)، وانظر: «المحلى» (١/٨١).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/٣١٣)، و«الصغرى» (٢/١٣٩)، والبيهقي (١/٨٨)، من طريق سعيد بن محمد بن ثواب، نا أبو عاصم، أئبنا ابن جريج، عن سليمان بن موسى، قال الحافظ في «التلخيص» (١/١٤٠): (وإسناده لا بأس به، ذكر الأثر أن أحمد احتج به)، وقد أعل الحديث بما لا يوهنه.

حاجته ثم جاء، فقلت: يا أبا عبد الله لو توضأت، لعلنا نسألك عن آيات، قال: إنني لست أمسه، إنما «لا يمسه إلا المطهرون» فقرأ علينا ما شئنا<sup>(١)</sup>.

وعن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص أنه قال: (كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص، فاحتكت، فقال سعد: لعلك مَسِّيْتَ ذرك؟ قال: قلت: نعم، فقال: قم فتوضاً، فقمت، فتوضاً، ثم رجعت)<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن تحرير مس المصحف للمحدث ثابت عن الصحابة، وقال: (إنه قول سلمان الفارسي، وعبد الله بن عمر، وغيرهما، ولا يعلم لهما من الصحابة مخالف)<sup>(٣)</sup>.

ومن أدلة تحرير مس المصحف على المحدث قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لِقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَبٍ مَكْتُوبٍ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [٧٨] ﴿تَنْزَيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٨٠] [الواقعة: ٧٧ - ٨٠]، قالوا: لأن في الآية قرينة دالة على ذلك وهي: ﴿تَنْزَيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ والمنزل هو القرآن، ومعنى ﴿مَكْتُوبٍ﴾: محفوظ عن التبديل والتغيير، وممن ذكر هذا الدليل ابن قدامة<sup>(٤)</sup> والنوي<sup>(٥)</sup> وابن القيم<sup>(٦)</sup>.

والظاهر أن الاستدلال بالأية على ذلك لا يتم؛ لأن المراد بالكتاب في هذه الآية - والله أعلم - الكتاب الذي بأيدي الملائكة، قال الشوكاني بعد أن ذكر الاستدلال بالأية: (وهو لا يتم إلا بعد جعل الضمير راجعاً إلى القرآن،

(١) أخرجه الدارقطني (١٢٤/١)، والبيهقي (٨٨/١)، والحاكم (٤٧٧/٢) وقال: (صحيح على شرط الشيفين)، وصححه الدارقطني، وجوده الزيلعي في «نصب الراية» (١٩٩/١) ونقل تصحيح الدارقطني له، كما نقله ابن حجر في «الدرية» (١/٨٨).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٢/١)، ومن طريقه البيهقي (١١، ٨٨، ١٣١)، وابن أبي داود في «المصاحف» (٢١١) وإسناده صحيح، وله طرق كثيرة ذكرها ابن أبي داود في «المصاحف»، وعبد الرزاق في «المصنف» (١١٤)، وابن أبي شيبة (١٨٩).

(٣) «الفتاوى» (٢١)، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٨. (٤) «المغني» (١/١).

(٥) «المجموع» (٢/٢). (٦) «إعلام المؤقنين» (١/٢).

والظاهر رجوعه إلى الكتاب، وهو اللوح المحفوظ؛ لأنَّه الأقرب، والمطهرون: الملائكة<sup>(١)</sup>.

وقال أبو بكر الجصاص بعد ذكر المسألة: (إِنْ حُمِلَ اللفظ على حقيقة الخبر فالأولى أن يكون المراد: القرآن الذي عند الله، والمطهرون: الملائكة، وإن حمل على النهي وإن كان في صورة الخبر كان عموماً فيما، وهذا أولى، لما روي عن النبي ﷺ في أخبار متظاهرة أنه كتب في كتابه لعمرو بن حزم «ولا يمس القرآن إلا طاهر»، فوجب أن يكون نهيه ذلك بالآية إذ فيها احتمال له)<sup>(٢)</sup>.

وقد رجح العلامة ابن القيم أنه الكتاب الذي بأيدي الملائكة، وذلك من عشرة أوجه، ومنها: أنَّ الله قال: ﴿إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ ولم يقل: إلا المتطهرون، ولو أراد به منع المحدث من مسه لقال: إلا المتطهرون، كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّبَينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ وفي الحديث «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين»، فالمحظى: فاعل التطهير، والمطهَّر: الذي طهره غيره، فالمعنى: متطهَّر، والملائكة: مطهرون<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام مالك: (أحسن ما سمعت في هذه الآية: إنما هي بمنزلة هذه الآية التي في ﴿عَسَ وَتَوَلَّ﴾، قول الله تبارك وتعالى: ﴿كَلَّا إِنَّمَا نَذِكُرُهُ﴾ هَنَّ شَاءَ ذَكَرُهُ ﴿فِي صُحْفٍ مُّكَرَّمَةٍ﴾ مَرْفُوعَ مُطَهَّرَةً ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ كَرَامَةً بَرَّةً<sup>(٤)</sup> [عبس: ١١ - ١٦].

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية الاستدلال بالآية على أن المصحف لا يمسه المحدث من باب التبيه والإشارة، وهو أنه إذا كانت الصحف التي في السماء لا يمسها إلا المطهرون، فكذلك الصحف التي بأيدينا من القرآن لا ينبغي أن يمسها إلا طاهر، ذكر ذلك ابن القيم<sup>(٥)</sup> ونقل هذا المعنى ابن سعدي، وضمنه تفسير الآية<sup>(٦)</sup>.

(١) «أحكام القرآن» (٥/٣٠٠).

(٢) «الموطأ» (١٩٩/١١).

(٣) «التبیان» ص(١٦٥).

(٤) «نيل الأوطار» (١/٢٤٤).

(٥) «التبیان» ص(١٦٨).

(٦) «تفسير ابن سعدي» ص(٨٣٦).

○ **الوجه الخامس:** الصحيح من قولي أهل العلم أنه يحرم مس المصحف سواء نفس الكتابة أم الجوانب أم الجلد، قال النووي: (هذا هو المذهب المختار)<sup>(١)</sup>، وذلك لأنه يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً، ولأن الجلد إذا كان متصلة دخل في بيع المصحف وإن لم يذكر، بخلاف ما إذا كان منفصلأً، فإنه لا يُعد منه<sup>(٢)</sup>.

ولعل الحافظ ذكر حديث عمرو بن حزم ضمن أحاديث نواقض الوضوء؛ لبيان أن من اتصف بناقض فليس بظاهر، فلا يجوز له مسُ القرآن، وكأنه يشير بهذا إلى أن الظاهر من سلم من الحديثين. والله تعالى أعلم.

(١) «التبیان فی آداب حملة القرآن» ص(١٢٤)، وانظر: «المجموع» (٦٧/٢).

(٢) انظر: «الفروع» (١/٢٤١)، «الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم» (١/١٢٥).



## الذكر لا يشترط له الوضوء

**١٢/٧٨** - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ.

□ الكلام عليه من ٩ جـ٥:

### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب «الحيض» باب «ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها» (٣٧٣) من طريق خالد بن سلمة، عن البهبي، وهو عبد الله بن بشار، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، هكذا موصولاً.

وعلقه البخاري في موضعين في كتاب «الحيض» باب «تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف» (٤٠٧ / فتح)، وفي كتاب «الأذان» باب «هل يتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا» (١١٤ / فتح)، وستتضاع مناسبة إيراده في هذين البابين إن شاء الله تعالى.

والتعليق: ما حذف من مبتدأ إسناده راوٍ واحدٌ فأكثر ولو إلى آخر الإسناد، قاله الحافظ<sup>(١)</sup>.

وللتتعليق أسباب تراجع في مظانها<sup>(٢)</sup>، وتعليقات البخاري كثيرة، بخلاف ما في صحيح مسلم فهي قليلة جداً، كما قاله ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>، وحكم التعليقات أن ما كان منها بصيغة الجزم مثل: قال رسول الله كذا، قال فلان، أو روى فلان أو ذكر فلان، فإنه يحتاج بها، كما قرره أهل العلم؛ لأنه

(٢) المصدر السابق.

(١) «هدى الساري» ص (١٧).

(٣) «علوم الحديث» ص (٢٤).

قد حكم بصحته عمن علقه عنه، لكن يبقى النظر فيما أبرز من رجال ذلك الحديث؛ ليعرف السبب في تعليقه، ثم الحكم عليه. أما ما كان بصيغة التمريض مثل: رُوي عن رسول الله ﷺ كذا، أو رُوي عن فلان كذا، فإنه لا تستفاد منه الصحة إلى من علقه عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح، على ما هو مبين في موضعه. قال الحافظ ابن رجب: (هذه الصيغة عنده لا تقتضي ضعفاً فيما علقه بها، وأنه يعلق بها الصحيح والضعيف، إلا أن أغلب ما يعلق بها ما ليس على شرطه) <sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث من المعلقات التي لم توجد موصولة في موضع آخر عند البخاري، وقد ذكر الحافظ في المقدمة <sup>(٢)</sup>: أنه علق هذا الحديث لكونه لا يتحقق بشرطه، مع أنه صحيح على شرط غيره، وذلك من أسباب التعليق عند البخاري.

## ○ الوجه الثاني: في شرح الفاظه:

**قوله:** (كان رسول الله ﷺ يذكر الله) صيغة المضارع بعد لفظة (كان) تدل على كثرة التكرار والمداومة على ذلك الفعل، ما لم يوجد قرينة، وقد تقدم ذلك.

**قوله:** (يذكر الله) المراد بذكر الله: كل ما يذكر بالله تعالى، من التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير والاستغفار وتلاوة القرآن، فالذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره، وإنما فرق بين الذكر والتلاوة بالعرف.

**قوله:** (على كل أحيانه) (على) للظرفية بمعنى (في) <sup>(٣)</sup> أي: في كل أوقاته، كقوله تعالى: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى جِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا» [القصص: ١٥]، وقوله تعالى: «وَاتَّبَعُوا مَا تَنَوَّأُ الْسَّيِّطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ» [آل عمران: ١٠٢] على

(١) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٤/٣٦٦)، «هدى الساري» ص(١٧)، «تغليق التعليق» (٢/٧).

(٢) «هدى الساري» ص(١٧).

(٣) بناءً على القول بأن الحروف يقوم بعضها مقام بعض، وهي مسألة خلافية، محلها كتب النحو، باب «حروف الجر».

أحد القولين، والأحيان: جمع (حين) وهو الزمان قل أو كثرا، وهذا من العام الذي أريد به الخاص أي: معظم أحيائه، كما سيأتي.

**○ الوجه الثالث:** الحديث دليل على أن ذكر الله تعالى لا تشترط له الطهارة، بل يجوز ذكر الله تعالى على كل حال من الأحوال؛ لأن عموم الأحيان يستلزم عموم الأحوال، سواء أكان ظاهراً أم محدثاً أم جنباً، وذلك بالتسبيح والتحميد والتهليل وقراءة القرآن ونحو ذلك من الأذكار.

وهذا غرض المصنف من إيراد الحديث في هذا الباب، وهو بيان أن نواقص الوضوء غير مانعة من ذكر الله تعالى، فإن الحدث الأصغر من جملة الأحيان المذكورة.

وقد أخبر ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لما قام الليل قرأ العشر الآيات الأواخر من سورة آل عمران قبل أن يتوضأ<sup>(١)</sup>، وببُوب عليه البخاري بقوله: باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره<sup>(٢)</sup>.

**○ الوجه الرابع:** ليس هذا الحديث على عمومه، بل خصص منه ما يلي:

- ١ - تلاوة القرآن حال الجنابة، لحديث علي رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً، وسيأتي إن شاء الله، قال الحافظ ابن رجب: (فيه دليل على أن الذكر لا يمنع منه حدث ولا جنابة، وليس فيه دليل على جواز قراءة القرآن للجنب؛ لأن ذكر الله تعالى إذا أطلق لا يراد به القرآن)<sup>(٣)</sup> وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب «الغسل» إن شاء الله.
- ٢ - الذكر حال البول والغائط والجماع، فإنها من جملة الأحيان المذكورة مع أنه يكره الذكر باللسان في هذه الأحوال، كما نص عليه النووي وغيره<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا فيكون المراد بكل أحيائه: معظمها، كحال الطهارة والحدث والقيام والقعود، ونحو ذلك.

(١) تقدم تخریجه في آخر الكلام على حديث (٦٧).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/٢٨٦).

(٣) «شرح البخاري» (٤٥/٢).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٤/٣٠٨).

وهذا إن حمل الذكر في الحديث على الذكر باللسان، فإن حمل على الذكر بالقلب بقي العموم على حاله، فلا يستثنى منه شيء؛ لأنَّه كأنَّه كان دائم التفكير لا يفتر عن الذكر القلبي لا في يقظة ولا نوم.

**○ الوجه الخامس:** ورد عن المهاجر بن منقذ رضي الله عنه أنه أتى النبي صلوات الله عليه وهو يبول، فسلم عليه، فلم يردد عليه حتى توضأ، ثم اعتذر إليه، فقال: «إنِّي كرهت أنْ أذكر الله - تعالى ذكره - إِلا عَلَى طُهُورٍ»، أو قال: «على طهارة»<sup>(١)</sup>. فهذا الحديث دل على كراهة ذكر الله تعالى حال قضاء الحاجة، وعلى أنه ينبغي لمن سُلِّمَ عليه في حال قضاء الحاجة أَلَا يرد السلام، بل يتنتظر حتى يقضي حاجته، ثم إذا أراد الرد فالأفضل أن يؤخره حتى يتظاهر. وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً مَرَّ برسول الله صلوات الله عليه يبول فسلم فلم يرد عليه<sup>(٢)</sup>.

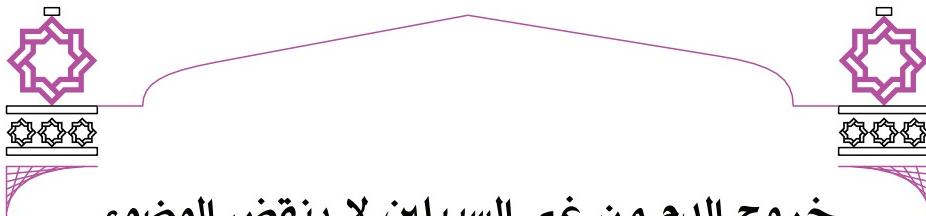
وعن أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنباري قال: أقبل رسول الله صلوات الله عليه من نحو بئر جَمَل فلقيه رجل، فسلم عليه، فلم يردد رسول الله صلوات الله عليه عليه حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه، ثم رد عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأحاديث تدل على أن ذكر الله تعالى على طهارة أفضل، وعموم حديث الباب يدل على جواز ذلك بلا طهارة. والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه أبو داود (١٧)، والنسائي (٣٦/١)، وابن ماجه (٣٥٠) وهو حديث صحيح، له طرق وشواهد، ذكرها الحافظ في «نتائج الأفكار» (٢٠٥/١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٧)، ومسلم (٣٦٩).



## خروج الدم من غير السبليين لا ينقض الوضوء

**١٣/٧٩** - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَلَيْهُ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه الدارقطني (١٥١/١)، ومن طريقه البیهقی في «السنن» (١٤١/١)، وفي «الخلافيات» (٣١٨/٢) من طريق صالح بن مقاتل، ثنا أبي، ثنا سليمان بن داود أبو أيوب، عن حميد، عن أنس به.

وذكر الحافظ أن الدارقطني لَيْهُ، أي: لِيَنْ إسناده، للكلام في بعض رواته، واللَّيْنَ: بفتح اللام وكسر الياء المشدة، هو: الراوي المحروم في حفظه جرحاً لا يخرجه عن دائرة الاعتبار بحديثه، ولا يتعدى إلى عدالته، قال الدارقطني: (إذا قلت: لين، لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروباً بشيء لا يسقط به العدالة)<sup>(١)</sup>، وتقدم ذلك.

والظاهر أن الحافظ عَنِي بذلك قول الدارقطني: (صالح بن مقاتل ليس بالقوي)، وهذه العبارة نقلها ابن عبد الهادي والزيلعي كما سيأتي، وهي لا توجد في «سنن الدارقطني» المطبوعة، بل لم يرد له أئمَّةُ كلام على هذا الحديث بعد إيراده، وقد وجدت في كتاب «تخریج الأحادیث الضعاف من سنن الدارقطني» للحافظ الغساني المتوفى سنة (٦٨٢هـ) وهو ينقل في كتابه كلام الدارقطني، قوله: (سليمان بن داود ليس بالقوي)، وكذا في كتاب المقدسي (من تكلم فيه الدارقطني

(١) نقله في «الرفع والتكميل» ص (١٨٣).

في كتاب «السنن»...). وهذا يدل على أن كتاب السنن فيه سقط، أو أن هذا من اختلاف النسخ والاختلاف رواثتها، أو أنه في غير السنن، فالله تعالى أعلم. وهذا حديث ضعيف جداً، قال ابن عبد الهادي: (حديث أنس لا يثبت، وسليمان بن داود مجهول، صالح بن مقاتل ليس بالقوى، قاله الدارقطني، وأبوه غير معروف)<sup>(١)</sup>.

وقال الزيلعي: (قال الدارقطني عن صالح بن مقاتل: ليس بالقوى، وأبوه غير معروف، وسليمان بن داود مجهول)<sup>(٢)</sup>، وليس في «سنن الدارقطني» المطبوع شيء من هذا، كما تقدم.

### ○ الوجه الثاني: في شرح الفاظه:

قوله: (**احتجم**) أي: أخرج الدم بالمحجم: بكسر الميم، وهي الآلة التي يُحجم بها، أي: يُمْضَى الدم بها، والآلة التي يجمع فيها دم الحجامة.

**○ الوجه الثالث:** الحديث دليل على أن الحجامة لا تنقض الوضوء، بل تجوز الصلاة بعدها، والحديث وإن كان فيه ضعف لكنه يعتمد بالأصل، وهو سلامة الطهارة، ولا يُرفع الأصل إلا بدليل شرعي يدل على ناقض متيقن، ويلحق بذلك كل دم خارج من الجسم من غير السبيلين، كالرُّعاف ودم السن والجرح، وما أشبه ذلك سواء أكان قليلاً أم كثيراً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد تنازع العلماء في خروج النجاسة من غير السبيلين، كالجرح والقصد والحجامة والرُّعاف والقيء فمذهب مالك والشافعي: لا ينقض الوضوء، ومذهب أبي حنيفة وأحمد: ينقض، لكن أحمد يقول: إذا كان كثيراً.. ثم قال: والأظهر في جميع هذه الأنواع: أنها لا تنقض الوضوء، ولكن يستحب الوضوء منها، فمن صلى ولم يتوضأ منها صحت صلاته، ومن توضأ منها فهو أفضل..)<sup>(٣)</sup>.

وأما نجاسة الدم فقد تقدم الكلام عليها في باب «إزالة النجاسة» عند الحديث «الثلاثين»، والله تعالى أعلم.

(١) «تنقیح التحقیق» (٤٧٨/١).

(٢) «نصب الرایة» (٤٣/١).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٢٢/٢١).



## ما جاء في أن النوم مظنة نقض الوضوء

**١٤/٨٠** - عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّيْءِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطَلَقَ الْوِكَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْطَّبَرَانِيُّ وَزَادَ: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَهَذِهِ الرِّيَادَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاؤِدَ مِنْ حَدِيثِ عَلَيٍّ دُونَ قَوْلِهِ: «اسْتَطَلَقَ الْوِكَاءُ»، وَفِي كِلَّا إِسْنَادَيْنِ ضَعُفَ.

### □ الكلام عليه من وجوه:

#### ○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

هو أبو عبد الرحمن معاوية بن أبي سفيان، واسم أبي سفيان: صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، ولد معاوية رضي الله عنه قبلبعثة بخمس سنين على الأشهر، وكان هو وأبوه من مسلمة الفتح، ثم من المؤلفة قلوبهم، وقيل: إنه أسلم قبل أبيه وقت عمرة القضاء، وبقي يخاف من اللحاق بالنبي ﷺ من أبيه، قيل: إنه ممن كتب الوحي للنبي ﷺ، وقال الذهبي: إنما كتب كتاباً للنبي ﷺ فيما بينه وبين العرب، وقد ورد في حديث ابن أبي مليكة أن ابن عباس قيل له: هل لك في أمير المؤمنين معاوية، فإنه ما أوتر إلا واحدة، فقال: (إنه فقيه)<sup>(١)</sup>، والمعنى: أنه ما فعل ذلك إلا بمستند.

تولى الشام بعد أخيه يزيد في زمان عمر رضي الله عنه، ولم يزل بها إلى أن مات، وذلك أربعون سنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لم يكن من ملوك المسلمين ملِكٌ خيراً من معاوية)، ولا كان الناس في زمان ملِكٍ من الملوك خيراً منهم في زمان معاوية، إذا نسبت أيامه إلى أيام من بعده، وأما إذا نسبت إلى أيام أبي بكر

(١) أخرجه البخاري (١٠٣/٧) فتح).

وعمر ظهر التفاضل<sup>(١)</sup> ، مات في رجب سنة ستين في دمشق ، رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> .

### ○ الوجه الثاني: في تخرجه:

هذا الحديث أخرجه أبو حماد (٩٢/٢٨) ، والطبراني في «الكبير» (١٩/٣٧٢) رقم (٨٧٥) بالزيادة المذكورة ، كلاهما من طريق بقية بن الوليد ، عن أبي بكر بن أبي مريم ، عن عطية بن قيس الكلابي ، عن معاوية رضي الله عنه ، به .

وهذا إسناد ضعيف ، لضعف أبي بكر بن أبي مريم ، واسمها بكير ، وقيل: عبد السلام ، وهو ضعيف جداً ، ضعفه أبو حماد وقال: (ليس بشيء) وقال الدارقطني: (متروك) وقال أبو زرعة: (ضعيف منكر الحديث)<sup>(٣)</sup> وقال في «التقريب»: (ضعيف ، وكان قد سرق بيته ، فاختلط) والحديث ضعفه أبو حماد ، ونقل عنه ابنه عبد الله أنه ضرب عليه .

وهذه الزيادة: ( فمن نام فليتوضاً ) وردت في حديث علي رضي الله عنه أبي داود (٢٠٣) في كتاب «الطهارة» باب «الوضوء من النوم» ، وأحمد (٢٢٧/٢) من طريق بقية بن الوليد ، عن الوصين بن عطاء ، عن محفوظ بن علقمة ، عن عبد الرحمن بن عائذ ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وكاء السوء العينان ، فمن نام فليتوضاً» .

وهذا إسناد ضعيف كما قال الحافظ ، بقية بن الوليد مدلس ، يدلس تدلس التسوية وهو أشد أنواعه ، فيشترط من مثله التصریح بالسماع في جميع طبقات السند ، والوصين بن عطاء مختلف فيه ، كما سيأتي ، وعبد الرحمن بن عائذ حديثه عن علي مرسلاً .

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذين الحديدين ، فقال: (ليس بقويين)<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن عبد البر: (هما حديثان ضعيفان ، لا حجة فيهما من جهة النقل)<sup>(٥)</sup>

(١) «منهاج السنة» (٦/٢٣٢).

(٢) انظر في ترجمته: «الاستيعاب» (١٠/١٣٤) ، «الإصابة» (٩/٢٣١).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/١٠٨). (٤) «العلل» (١/٤٧).

(٥) «الاستذكار» (٢/٧٦). وانظر: «التمهيد» (١٨/٢٤٨).

وقال ابن حزم: (هذان الأثران ساقطان، لا يحل الاحتجاج بهما)<sup>(١)</sup> ونقل ابن عبد الهادي، والحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد قوله: (حديث علي أثبت من حديث معاوية في هذا الباب)<sup>(٢)</sup>، فهذا الحديث أعلم بثلاث علل، كما تقدم. أما تدليس بقية فقد صرخ بالتحديث عند أحمد وغيره، لكن تدليسه تدليس تسوية، فلا بد أن يصرخ من فوقه بالتحديث أيضاً.

أما الوضعين فهو متكلم فيه، فقد قال عنه أحمد: (ما كان به بأس)، بل ورد عنه توثيقه، وكذا وثقه ابن معين في رواية، وقال عنه في رواية أخرى: (لا بأس به)، وقال أبو داود السجستاني عنه في «سؤالات أبي عبيد الآجري»: (صالح الحديث)<sup>(٣)</sup>، ووثقه ابن شاهين<sup>(٤)</sup> وقال أبو حاتم<sup>(٥)</sup>: (تعرف وتنكر)<sup>(٦)</sup>، وقال الحافظ في «التقريب»: (صدقون سيئ الحفظ) ورجل هذه حاله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن إن شاء الله.

وأما الانقطاع، وهو أن ابن عائذ لم يسمع من عليّ، فقد ذكره أبو زرعة<sup>(٧)</sup>، وكذا قال أبو حاتم<sup>(٨)</sup>، ونقله أيضاً ابن الملقن عن عبد الحق، وابن القطان، وصاحب الإمام، ثم قال: (وحسنه ابن الصلاح والنبووي والزكي) أي: المنذري، وقال: (أما ابن السكن فذكرهما - أي حديث علي هذا وحديث معاوية الذي قبله - في سننه الصحيح المأثوره)<sup>(٩)</sup>.

وقد رد الحافظ ابن حجر علة الانقطاع، فقال متعقباً أبا زرعة: (وفي هذا النفي نظر؛ لأنه يروي عن عمر، كما جزم به البخاري)<sup>(١٠)</sup>.  
وكلام الحافظ فيه نظر - أيضاً - فإن البخاري لم يجزم بالسماع صراحة،

(١) «المحلى» (١/٢٣١). (٢) «تنقيح التحقيق» (١/٤٣٤).

(٣) «تهدیب التهذیب» (١١/١٠٦). (٤) «الثقات» (١٥١٧).

(٥) «الجرح والتعديل» (٩/٢١٣).

(٦) معناها: أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة، فأحاديثه تحتاج إلى سبر وعرض على أحاديث الثقات المعروفين.

(٧) «العلل» (١/٤٧)، «المراضيل» (١٢٤). (٨) «الجرح والتعديل» (٥/٢٧٠).

(٩) «خلاصة البدر المنير» (١/٥٢).

(١٠) «التلخيص» (١/١٢٧).

وإنما قال: (عن عمر)<sup>(١)</sup> وهذه الصيغة تختلف اختلافاً بيناً عما لو قال: (سمع من عمر)<sup>(٢)</sup> ويؤيد ذلك قول أبي حاتم - كما تقدم -: (روى عن عمر مرسلاً وعن علي مرسلاً)<sup>(٣)</sup> وقد نصَّ عبد الحق على أن هذا الإسناد ليس بمتصل، ووافقه ابن القطان<sup>(٣)</sup>.

ثم إن الحديث قد رواه ابن عدي في «الكامل» (٣٨/٢) والبيهقي (١/١١٨) من طريق الوليد بن مسلم، ثنا مروان بن جناح، عن عطية بن قيس، عن معاوية فذكره موقوفاً. قال الوليد: (مروان أثبت من ابن أبي مريم).

### ○ الوجه الثالث: في شرح ألفاظه:

**قوله:** (العين) أراد الجنس، والمراد: العينان من كل إنسان، ويراد هنا: اليقظة.

**قوله:** (وكاء) الوباء: بكسر الواو: الخيط الذي تشد به الصرة أو الكيس أو القربة.

**قوله:** (السَّه) بفتح السين: حلقة الدبر، والأصل: سَتَّه بالتحريك، بدليل جمعه على أَسْتَاهِ، مثل سَبَبٍ وأَسْبَابٍ، وتصغيره على سُتْهَةٍ<sup>(٤)</sup>، وهذا من باب التشبيه، والمعنى: أن اليقظة تحفظ الدبر وتمنع من خروج الخارج منه وهو الريح، كما يحفظ الوباء الماء في السقاء ويمنع خروجه.

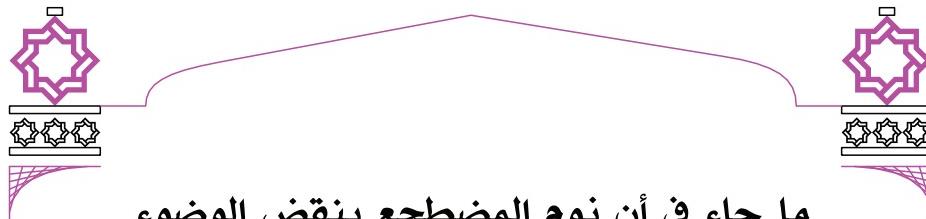
**○ الوجه الرابع:** يستدل الفقهاء بهذين الحدثين على أن النوم ناقض للوضوء مطلقاً، وعلى أن النوم ليس ناقضاً بنفسه، وإنما هو مظنة للنقض، وذلك إذا كان الإنسان في حالة لا يملك نفسه، فلا يشعر بما يخرج منه، فإذا كان كذلك فليتوضاً لأنَّه نام، أما إذا كان الإنسان يقظاً فإنه يتحفظ ويعرف ما يخرج منه، والله تعالى أعلم.

(١) «التاريخ الكبير» (٥/٣٢٤).

(٢) انظر: « موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقى والسماع » للباحث: خالد الدريس ص(٩٧).

(٣) الأحكام الوسطى» (١/١٤٦)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/٩). وانظر: «مستدرك التعليل» ص(١١٥).

(٤) انظر: «النهاية» (٢/٤٢٩)، «شرح الطبي» (٢/٢٩)، «المصباح المنير» ص(٢٦٦).



## ما جاء في أن نوم المضطجع ينقض الوضوء

**١٥/٨١** - ولأبي داود أيضًا، عن ابن عباس مرفوعاً: «إنما الوضوء على من نام مضطجعاً». وفي إسناده ضعف أيضاً.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخريره:

فقد أخرجه أبو داود (٢٠٢) في «الطهارة»، باب «الوضوء من النوم» من طريق أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام وينفح، ثم يقوم فيصلني ولا يتوضأ، قال: فقلت له: صلیت ولم تتوضأ وقد نمت؟ فقال: «إنما الوضوء على من نام مضطجعاً».

قال أبو داود: قوله: «الوضوء على من نام مضطجعاً» هو حديث منكر، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة، وروى أوله جماعة عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولم يذكروا من هذا شيئاً.

وقد كادت تتفق كلمة الأئمة على ضعف هذا الحديث، قال النووي: (حديث ضعيف، باتفاق أهل الحديث، ومن صرخ بضعفه من المتقدمين: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو داود، قال أبو داود وإبراهيم الحربي: (هو حديث منكر)، ونقل إمام الحرمين في كتابه «الأساليب» إجماع أهل الحديث على ضعفه، وهو كما قال، والضعف عليه بين)<sup>(١)</sup>.

قال أبو داود: (وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فانتهري

(١) «المجموع» (٢٠/٢).

استعظاماً له، وقال: ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة؟ ولم يعبأ بالحديث<sup>(١)</sup>.

**○ الوجه الثاني:** الحديث دليل على أن النوم حال وضع الجنب على الأرض ناقض للوضوء، وخص النقض بنوم المضطجع لأنه الأغلب؛ لأن الغالب أنه لا يستغرق أحد في نومه إلا وهو مضطجع، وهذا على فرض صحة الحديث، وإلا فهو ضعيف سندًا ومتناً، أما سندًا فتقدم، وأما متناً فإن معناه لا يصح لا طرداً ولا عكساً؛ لأنه يدل طرداً على أن كل من نام مضطجعاً وجب عليه الوضوء، سواء أكان كثيراً مستغرقاً لا يحس بنفسه إذا أحدث، أم قليلاً يحس معه إذا أحدث، ويدل عكساً على أن كل من نام غير مضطجع فإنه لا ينتقض وضوئه، وكلا المعنيين غير صحيح، أما الأول فتقدمن بيانيه عند شرح حديث أنس رضي الله عنه أول أحاديث الباب، وهو أنه لا ينقض إلا المستغرق، أما غير المستغرق فلا ينقض على أي حال كان النائم، وأما الثاني فإن النائم إذا كان مستغرقاً انتقض وضوئه ولو كان غير مضطجع، والله تعالى أعلم.

(١) «سنن أبي داود» (٥٢/١).



## ما جاء في تشكيك الشيطان ابن آدم في طهارته

**١٦/٨٢** - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَجُلَيْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَأَتِي أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ فَيُخَبِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَحْدَثُ، وَلَمْ يُحْدَثُ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ.

**١٧/٨٣** - وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيفَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

**١٨/٨٤** - وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُهُ.

**١٩/٨٥** - وَلِلْحَاكِمِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَحْدَثَتَ، فَلَيْقُلْ: كَذَبْتَ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ بِلَفْظِ: «فَلَيْقُلْ فِي نَفْسِهِ».

كان الأولى بالمصنف أن يضم هذه الأحاديث الثلاثة إلى حديث أبي هريرة الخامس أحاديث الباب - وقد أشار إليه هنا - لأن موضوعها واحد، وهو حكم الشك في الطهارة، وهذه فيها زيادة فوائد ذكرها - إن شاء الله -. .

### □ الكلام عليها من وجوه:

#### ○ الوجه الأول: في تخریجها:

أما حديث ابن عباس رجليها فقد أخرجه البار (١٧١ مختصر زوائد) من طريق إسماعيل بن صبيح، ثنا أبو أويس، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس رجليها، به مرفوعاً.

وقال: (لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من طريق ابن عباس رجليها، وروي معناه من طريق غيره).

وهذا إسناد حسن، إسماعيل بن صبيح: صدوق، وأبو أويس: صدوق يهم، وقد تابعه الدراوري عند البيهقي (٢٥٤/٢).

والحديث أصله في الصحيحين: في البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١) من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال: شكي إلى النبي ﷺ الرجل يخلي إليه أنه يجد شيء في الصلاة؟ قال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحًا».

وفي صحيح مسلم (٣٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وتقديم في أول هذا الباب، وهو الحديث الخامس.

وأما حديث أبي سعيد فقد أخرجه الحاكم (١٣٤/١)، وابن حبان (٣٨٩/٦) من طريق يحيى بن أبي كثیر، عن عياض بن هلال، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأول الحديث: «إذا صلى أحدكم فلم يدر ثلاثة صلوا أم أربعاً فليس بواجب سجدة وهو جالس، وإذا أتى...»، وتمام الحديث عندهما: «حتى يسمع صوتاً بأذنه أو يجد ريحًا بأنفه»، ورجاله ثقات رجال الشیخین، غير عياض بن هلال، فإنه لم يوثقه إلا ابن حبان<sup>(١)</sup>، ولم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثیر، قال في «التفريغ»: (عياض بن هلال، وقيل: ابن أبي زهير الأنصاري، وقال بعضهم: هلال بن عياض، وهو مرجوح، مجھول من الثالثة، تفرد يحيى بن أبي كثیر بالرواية عنه).

وقد أخرجه أبو داود (١٠٢٩)، والترمذی (٣٩٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا هشام الدستوائي، بهذا الإسناد، وحسنه الترمذی.

ولعله من الحسن لغيره، لا لذاته، من أجل عياض هذا، لكن تابعه عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، عند مسلم - وسيأتي في باب «سجود السهو» إن شاء الله -، لكن ليس فيه الجملة المذكورة هنا (وإذا أتى...) فهي مما انفرد به عياض بن هلال، والغرض من إيراد لفظ ابن حبان أنه أفاد أنه يقول: «كذبت» في نفسه ولا يتكلم.

(١) «الثقات» (٥/٢٦٥).

## ○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

قوله: (**الشيطان**) أي: جنس الشيطان.

قوله: (**في صلاته**) أي: حال كونه فيها.

قوله: (**فينفح**) بضم العين من المضارع، من باب «قتل» يقال: نفح بفمه نفخاً: أخرج منه الريح.

قوله: (**في مقعدته**) بفتح الميم، وهي السافلة من الشخص.

قوله: (**فيخيل إليه**) يحتمل أنه مبني للمعلوم، والفاعل ضمير مستتر يعود على الشيطان، أي: إن الشيطان هو الذي يخيل للمصلحي أنه أحدث، أي: يقع في خياله، أي: في وهمه وظنه، ويحتمل أنه مبني للمجهول، ونائب الفاعل قوله: (أنه أحدث).

○ الوجه الثالث: حديث ابن عباس وما بعده يفيد ما سبقت إليه الإشارة عند الحديث الخامس من هذا الباب من أن المتظاهر إذا شك في وضوئه هل انقضى أو لا؟ فإن وضوءه باقٍ، ويصلبي بطهارته تلك ولا يجب عليه الوضوء حتى يتيقن أنه أحدث إما بسماع صوت أو شم ريح.

○ الوجه الرابع: شدة عداوة الشيطان للإنسان، وذلك بإفساد عبادته، ولا سيما الصلاة وما يتعلق بها، وإيقاعه في الشكوك والأوهام حتى تفسد طهارتة، وتبطل صلاته، تارة بالفعل (**فينفح في مقعدته**، وتارة بالقول باللوسوسة: (إنك أحدثت)).

وقد أخبر الله تعالى بعداوة الشيطان، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُنْدُوٌ فَأَنْجِذُوْهُ عَدُوًا إِنَّمَا يَدْعُوْهُ حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦].

○ الوجه الخامس: في هذه الأحاديث بيان لعلاج الوسواس، فلا ينبغي لل المسلم أن يستسلم لوسواس الشيطان ولا يلتفت إليها، فلا ينصرف حتى يتحقق انقضاض طهارتة.

والوسواس داء عضال، إذا اشتد بصاحبها لا ينفك عنه ويصعب الخروج منه، فيقع في الحرج والمشقة في طهارتة وصلاته وأحواله كلها، ومتنى غفل عن

الوساوس وتركها فإنها تزول بإذن الله تعالى، ولهذا أرشد النبي ﷺ إلى عدم الاستسلام لها بقوله: «فليقل: كذبت».

○ **الوجه السادس:** في هذه الأحاديث زيادة على حديث أبي هريرة المتقدم ومن ذلك:

- ١ - التصرير بأن هذه الشكوك في الطهارة من الشيطان.
- ٢ - أنه بين محل هذه الشكوك وأنه مقعدة الإنسان.
- ٣ - أنه بين طريقة الخروج من هذه الأوهام وهو تكذيب الشيطان، والله تعالى أعلم.



## باب قضاء الحاجة

وفي بعض نسخ «البلوغ»: باب «آداب قضاء الحاجة»، وهي أكمل وأدل على المراد.

والآداب: جمع أدب، كآجال وأجل، قال أبو زيد الأنصاري: (الأدب يقع على كل رياضة محمودة، يتخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل) <sup>(١)</sup>.

والحاجة: كنایة عن البول والغائط، وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها» <sup>(٢)</sup>.

وبعضهم يعبر عنه بباب «الاستطابة» وهو طلب الطيب، والمراد بها هنا: تطهير القبل والدبر من أثر البول أو الغائط بحجر أو ماء؛ لأنه طيب المحل من الخبر الطارئ عليه.

والمراد بآداب قضاء الحاجة: ما يشرع لل المسلم اتباعه من الأقوال والأفعال التي تناسب تلك الحال.

ومجيء الإسلام بهذه الآداب دليل بين على كمال هذه الشريعة، ورعايتها لمصالح العباد، واستيعابها لجميع الآداب النافعة، سواء في أمور العبادات أو المعاملات أو الآداب أو الأخلاق، فما من شيء ينفع الناس ويقربهم إلى الله تعالى إلا بينته ورغبت فيه، وما من شيء يضرهم أو يعرضهم لسخط الله إلا بيته وحضرت منه، وقد ورد في حديث سلمان رضي الله عنه.

(١) «توضيح الأحكام» (٢٩٨/١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أن المشركين قالوا له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة؟<sup>(١)</sup> فقال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو عظم.<sup>(٢)</sup>

(١) بكسر الخاء ومد الألف: آداب التخلّي والقعود عند الحاجة، قاله الخطابي في «معالم السنن» (١٦/١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢)، وسأله شرحه - إن شاء الله تعالى - في موضعه.



## كرامة دخول الخلاء بما فيه ذكر الله تعالى

١/٨٦ - عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ . أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ ، وَهُوَ مَعْلُولٌ .

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخرجه:

فقد أخرجه أبو داود (١٩) في كتاب «الطهارة» باب «الختام» يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء، والترمذى (١٧٤٦)، والنسائى (١٧٨/١)، وابن ماجه (٣٠٣)، من طريق همام، عن ابن جريج، عن الزهرى، عن أنس رضي الله عنه . وقد أعلمه جماعة من الحفاظ منهم أبو داود في «سننه» بعد سياقه بعلتين :

**الأولى:** ترك الواسطة بين ابن جريج والزهرى، فقد قيل: إن ابن جريج لم يسمع من الزهرى، وإنما رواه عن زياد بن سعد.

**الثانية:** قلب المتن بأخر، وأن الصواب: عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهرى، عن أنس أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق (١)، ثم ألقاه، فوهم همام بن يحيى، ورواه عن الزهرى، وترك زياد بن سعد، وأتى بهذا اللفظ: (كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه)، وقد نقل البيهقي (٩٥/١) كلام أبي داود في «سننه» وأقره، وقال: (هذا هو المشهور عن ابن جريج، دون

(١) هكذا قال: (من ورق) وقد غلط جميع أهل الحديث الزهرى في هذا اللفظ، وقالوا: إن المعروف أن المطروح خاتم الذهب، كما في حديث ابن عمر. «المنهل العذب المورود» (٧٧/١).

حديث همام) وقال النسائي كما في «السنن الكبرى» (٣٨٤/٨): (هذا الحديث غير محفوظ) ونقل الحافظ عن الدارقطني أنه قال بشذوذه<sup>(١)</sup> وضعفه النووي وعزا تضعيفه إلى الجمهور<sup>(٢)</sup>.

وقال آخرون: ليس فيه وهم، بل هذا حديث وهذا حديث، فهما مختلفان سندًا ومتنًا، فحدثنا الباب رواه ابن جريج عن الزهرى بلا واسطة، والثانى بواسطة.

وكون ذهن همام انتقل من الحديث الثانى إلى الأول مع اختلافهما سندًا ومتنًا مردود؛ لأن ذلك لا يكون إلا عن غفلة شديدة لا يحتملها حال همام، فإن هماماً حافظ كبير ثقة، يفهم هذا من هذا، فلا مانع أن يكون عنده الحديثان<sup>(٣)</sup>، وقد مال إلى ذلك ابن حبان، فذكر كلا الحديثين في «صحيحه»؛ الأول في (٤/٢٦٠) والثانى في (٤/١٢)، ومن هؤلاء - أيضاً - المنذري<sup>(٤)</sup> فإنه نقل تحسين الترمذى لهذا الحديث، ونقل كلام العلماء في همام، ثم قال: (إذا كان حال همام كذلك فيترجح ما قاله الترمذى...).

ومن هؤلاء صاحب «المنهل العذب المورود» فإنه دافع عن الحديث وقال: (إن دعوى غلط همام وتفرده غير مسلمة)<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز: (هذا أقرب وأولى، إذ توھيم الثقات وتغليظهم يحتاج إلى دليل).

وقد تابع هماماً على لفظ حديث الباب يحيى بن المتوكل البصري، عن ابن جريج، عن الزهرى، أخرجه البيهقي (١/٩٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٨٩) قال في «التقريب» عن يحيى بن المتوكل: (صدق يخطئ) وتابعه يحيى بن الضريس البجلي، عن ابن جريج، عن الزهرى، كما ذكره الدارقطنى في «العلل»، وابن الضريس قال عنه في «التقريب»: (صدق)<sup>(٦)</sup>، لكن يلاحظ

(١) «التلخيص» (١/١١٨).

(٢) «الخلاصة» (١/١٥١).

(٣) انظر: «الجوهر النقي» (١/٩٥).

(٤) «مختصر سنن أبي داود» (١/٢٦).

(٥) «المنهل العذب المورود» (١/٧٧).

في هاتين المتابعتين أنهما ليستا من أصحاب ابن جريج الكبار، خاصة مع كلام الأئمة وأن هماماً انفرد به، وانفراد البيهقي - وهو من أهل القرن الخامس - بإخراجها مظنة الخطأ في الرواية، والله أعلم.

وفي الحديث علة أخرى وهي عنعنة ابن جريج وهو مدلس، وقد نقل الحافظ عن قريش بن أنس عن ابن جريج: (لم أسمع من الزهرى شيئاً، إنما أعطاني جزءاً فكتبه، وأجازه لي)<sup>(١)</sup>. قال الذهبي: (وكان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهرى؛ لأنَّه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكلولاً نقطاً<sup>(٢)</sup>، ولذا قال ابن معين فيما نقله عنه الحافظ: (ابن جريج ليس بشيء في الزهرى)<sup>(٣)</sup>.

### ○ الوجه الثاني: في شرح الفاظه:

قوله: (**إذا دخل الخلاء**) أي: أراد دخول الخلاء، والخلاء بالمد: المكان الخالي، نُقلَ إلى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفاً، ويسمى أيضاً المرفق، والكنيف، والمرحاض، وقد ورد لفظ (الكنيف) في حديث أنس، وسيأتي في شرح الحديث «الثاني» إن شاء الله.

قوله: (**وضع خاتمه**) أي: ألقاه، يقال: وضع الشيء من يده يضعه وضعاً، إذا ألقاه.

وكان ﷺ يضع خاتمه وقتيل صيانته لا سم الله تعالى عن محل القاذورات، وقد ورد عن أنس رضي الله عنه قال: كان نقش خاتم النبي ﷺ ثلاثة أسطر: محمد سطر، ورسول سطر، والله سطر<sup>(٤)</sup>.

وعنه أيضاً رضي الله عنه قال: كان خاتم النبي ﷺ في يده، وفي يد أبي بكر

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٣٢)، «تهذيب التهذيب» (٦/٣٦٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٣١). (٣) «تهذيب التهذيب» (٦/٣٥٩).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٧٨)، ومسلم (٢٠٩٢).

بعده، وفي يد عمر بعد أبي بكر، فلما كان عثمان جلس على بئر أريس، قال: فأخرج الخاتم فجعل يعبث به، فسقط، قال: فاختلتنا ثلاثة أيام مع عثمان فتنزح البئر، فلم نجده<sup>(١)</sup>.

**○ الوجه الثالث:** استدل بهذا الحديث من قال بكرابه دخول الخلاء بما فيه ذكر الله تعالى، واستحباب تناحيته، ولم يرد في ذلك إلا الفعل المجرد، فلا يدل على الوجوب، وإنما على الاستحباب، وهذا على فرض ثبوت الحديث. والقول بالكرابه هو المشهور عند العلماء، ومنهم الحنابلة، وهي رواية عن أحمد، نص عليها في رواية إسحاق<sup>(٢)</sup>، لكن نقل ابن مفلح عن الإمام أحمد أنه لا يكره<sup>(٣)</sup>، وذكرها ابن رجب، ونسب ذلك إلى كثير من السلف<sup>(٤)</sup>، قال ابن مفلح: (وعنه: لا يكره دخول الخلاء بذلك، ولا كرابه هنا، ولم أجد للكرابه دليلاً سوى هذا، وهي تفتقر إلى دليل، والأصل عدمه)<sup>(٥)</sup> وذكر في «نكته على المحرر» عن بعض الحنابلة أن إزالة ذلك أفضل، (قال: وهذا قول ثالث، ولعله أقرب). اهـ<sup>(٦)</sup>، وعلى هذا فلا يلزم من ترك الأفضل الوقوع في المكرابه، والله أعلم.

وإن كان فيه شيء من القرآن فهو أشد، وحكم بعضهم بالتحريم، لحرمة كلام الله تعالى، قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا لِقَرْءَانٍ كَيْمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧]، وقال تعالى: ﴿فَوَالْقُرْءَانِ الْمَجِيدِ﴾، ودخول الخلاء فيه نوع من الإهانة.

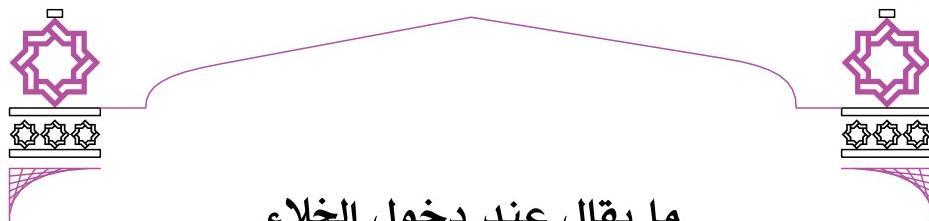
وهذا إن تيسر، فإن خاف على ما معه أن يسرق أو تطير به الرياح أو ينساه فلا كرابه؛ لأن من الناس من يغلب عليه النسيان، فيوضعه في مكان، ثم ينساه، وكذا المصحف إن خاف أن يسرق دخل به، والأحوط ألا يدخل به مطلقاً، بل يعطيه من يحفظه له حتى يخرج، والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٥٨٧٩)، وأخرجه مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما (٢٠٩١) (٥٤).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية إسحاق بن إبراهيم النيسابوري ص(٥).

(٣) «النكت على المحرر» (١/٨). (٤) «أحكام الخواتم» ص(١٧٢).

(٥) «الفروع»، في كتاب «الزكاة» (٤٧٣/٢). (٦) «النكت على المحرر» (١/٨).



## ما يقال عند دخول الخلاء

**٢/٨٧** - وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبُثِ وَالْخَبَائِثِ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء» باب «ما يقول عند الخلاء» (١٤٢)، ومسلم (٣٧٥)، وأبو داود (٤)، والترمذى (٥)، والنمسائي (١١)، وابن ماجه (٢٩٦)، وأحمد (١٩/١٣)، كلهم من طريق عبد العزيز بن صهيب قال: (سمعت أنساً يقول...). وذكره.

### ○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

قوله: (**إذا دخل**) أي: إذا أراد الدخول، وهذا إن كان المكان معداً لذلك كما في البيوت الآن، فإن كان في الصحراء - مثلاً - قال ذلك عند الشروع في تشميم ثيابه.

وقد ورد عند البخاري تعليقاً عن سعيد بن زيد: حدثنا عبد العزيز (إذا أراد أن يدخل) وذكر الحافظ أن البخاري وصلها في «الأدب المفرد»<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا أبو النعمان، حدثنا سعيد بن زيد، حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال: حدثني أنس قال: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء... ففأدا ذلك بيان أنه يقول هذا الدعاء قبل الدخول لا بعده.

(١) «فتح الباري» (١/٢٤٤).

(٢) «الأدب المفرد» رقم (٦٩٢).

**قوله:** (اللهم) أي: يا الله، فحذف حرف النداء، وعوض عنها الميم للبداء باسم الله تعالى ولকثرة الاستعمال.

**قوله:** (أعوذ بك) أي: أعتصم بك، وهي جملة خبرية لفظاً، إنسانية معنى؛ لأنها بمعنى الدعاء، فكأنه يقول: اللهم أعذني.

**قوله:** (من الخُبُث) بضم المعجمة والمودحة: جمع خبيث مثل: قضيب وقضب، وسرير وسرر، وهم ذكران الشياطين، والخبائث: جمع خبيثة، كصحيفة وصحائف، وهن إناث الشياطين، فكأنه استعاذه من ذكران الشياطين وإناثهم، وقيل: الخُبُث: بإسكان الباء: الشر، والخبائث: الذوات الشريرة، فكأنه استعاذه من الشر وأهله.

وقد ذكر الخطابي: أن الصواب ضم الباء، وأن عامة أصحاب الحديث يقولون: **الخُبُث**: ساكنة الباء، وهذا غلط<sup>(١)</sup>، والصواب جواز الوجهين كما يجوز في نظائره؛ لأن الإسكان على سبيل التخفيف جائز كما هو مقرر عند أئمة التصريف، مثل: رُسُل ورُسُل، وكتُب وكتُب، ونحو ذلك، ونقل النووي عن جماعة من أهل المعرفة أن الباء ساكنة، منهم أبو عبد القاسم بن سلام<sup>(٢)</sup> وقال القرطبي عن إسكان الباء: (رُوِيَنا به أيضاً)<sup>(٣)</sup>.

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على مشروعية الدعاء عند دخول المكان المعد لقضاء الحاجة بهذا الدعاء، ومناسبة هذا الدعاء دل عليها حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إن هذه الحشوش محتضرة، فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الخُبُث والخبائث»<sup>(٤)</sup>.

ولا فرق في هذه الاستعاذه بين البناء والصحراء؛ لأن المكان يصير مأوى للشياطين بخروج الخارج قبل مفارقته إياه.

وقد وردت زيادة التسمية من طريق عبد العزيز بن المختار، عن

(١) «معالم السنن» (١٦/١)، «إصلاح غلط المحدثين» ص (١٧).

(٢) «غريب الحديث» (٣١١/١). (٣) «المفہوم» (٥٥٤/١).

(٤) أخرجه أبو داود (٦)، وابن ماجه (٢٩٦)، وأحمد (٣٨/٣٢)، وهو حديث في سنته اختلاف. انظر: «علل ابن أبي حاتم» (١٣)، «العلل الكبير» (٨٢/١).

عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر: «إذا دخلتم الخلاء فقولوا: باسم الله، أَعُوذ بالله من الْخَبِثِ وَالْخَبَائِثِ»، وقد عزا ابن الملقن هذه الزيادة إلى سعيد بن منصور، وأبي حاتم، وابن السكن<sup>(١)</sup>، وقال الحافظ: (إسناده على شرط مسلم)<sup>(٢)</sup>.

كما وردت عند ابن أبي شيبة من طريق أبي معشر نجح ابن عبد الرحمن السندي، عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا دخل الكنيف قال: «بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبِثِ وَالْخَبَائِثِ»، وأبو معشر قال فيه الحافظ: (ضعيف أَسَنَ وَاخْتَلَطَ).

وقد حكم الألباني على زيادة التسمية بالشذوذ، لمخالفتها لكل طرق الحديث عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس<sup>(٤)</sup>.

وقد ورد عن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أَن يقول: باسم الله»<sup>(٥)</sup>.

والتسمية قد وردت في عدة أحاديث، كلها معلولة، ويكتفي في ذلك أن حديث أنس رضي الله عنه ورد في الصحيحين والسنن وليس فيه ذكر البسمة، والله أعلم. وسيأتي في حديث عائشة رضي الله عنها ما ي قوله إذا خرج من الخلاء، ولو قدمه المصنف هنا لكن أولى، والله أعلم.

**○ الوجه الرابع:** الحديث دليل على أن الأمكنة النجسة كالحمامات والحسوش والمرايل هي مأوى الشياطين، ولذا شرعت الاستعادة بالله تعالى منهم من ذكرائهم وإناثهم، أو من الشر كله وأهله، وهذا يدل على أن جميع الخلق مفتقرون إلى الله تعالى في دفع ما يؤذيهم أو يضرهم، والله تعالى أعلم.

(١) «شرح العمدة» (٤٣٤/١).

(٢) «المصنف» (٧/١).

(٣) «فتح الباري» (٢٤٤/١).

(٤) «تمام المنة» ص(٥٧).

(٥) أخرجه الترمذى (٦٠٦)، وابن ماجه (٢٩٧)، وقال الترمذى: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإنساده ليس بذلك القوي)، وضعفه النووي في «الخلاصة» (٣٢٦)، وصححه الألبانى في «الإرواء» (٨٨/١) بمجموع طرقه، وحسناته أحمد شاكر في تعليقه على الترمذى.



## حكم الاستنجاء بالماء من البول أو الغائط

٣/٨٨ - وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاؤَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنَزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. مُتَّقِّنٌ عَلَيْهِ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخريره:

فقد أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء»، باب «الاستنجاء بالماء» (١٥٠)، ومسلم (٢٧١) (٧٠) من طريق شعبة، عن أبي معاذ - واسمه عطاء ابن أبي ميمونة - قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول... فذكره، واللفظ لمسلم.

### ○ الوجه الثاني: في شرح الفاظه:

قوله: (**كان يدخل الخلاء**) المراد به هنا: المكان الخالي الذي يقضى فيه حاجته في الفضاء، لقوله في رواية أخرى: (كان إذا خرج لحاجته) ولقرينة حمل العزة مع الماء، ولأن الأخلاقية التي في البيوت كانت خدمته فيها متعلقة بأهله.

قوله: (**وغلام نحوبي**) الغلام: هو الذكر الصغير، قال ابن سيده: (هو غلام من لدن الفطام إلى سبع سنين)<sup>(١)</sup>، ونقل الحافظ عن الزمخشري أن الغلام هو الصغير إلى حد الالتحاء، فإن قيل له بعد الالتحاء: غلام، فهو مجاز<sup>(٢)</sup>، وجمعه: أغلمة وغلمة وغلمان.

وقوله: (**نحوبي**) هي عند مسلم، دون البخاري، ومعناها مقارب لي في

(١) «فتح الباري» (٢٥١/١).

(٢) «المخصوص» (٣٣/١).

السن، وقد ورد في بعض الروايات: (فأنطلق أنا وغلام من الأنصار)، وفي رواية للبخاري: (تبعه أنا وغلام متّا)، وقد ذكر بعض العلماء أنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهذا ليس بشيء، فإنه من السابقين والمهاجرين، وقد مات سنة (٣٢٢هـ) وعمره نحو من ستين، فيكون كبير السن يوم وفاة النبي ﷺ، وأنس له عشر سنوات أو تزيد، وقد ورد في رواية عند مسلم أن أنساً قال: (هو أصغرنا)<sup>(١)</sup>، وكذا قوله: (من الأنصار) فيبعد لذلك أن يكون هو ابن مسعود، وظاهر صنيع البخاري أنه ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

قوله: (إداوة) بكسر الهمزة: إناء صغير من جلد، وجمعه أداوى بفتحها، كمطية ومطايا.

قوله: (وعنة) بفتح العين والنون: حربة صغيرة، قال الخوارزمي: (هي الحربة، وتسمى العنة، وكان النجاشي أهدأها للنبي ﷺ)، فكانت تقام بين يديه إذا خرج إلى المصلى، وتوارثها مِنْ بَعْدِ الْخَلْفَاء<sup>(٣)</sup>.

والغرض من حملها أنه ﷺ كان إذا استنجى توّضاً، وإذا توّضاً صلى، وهذا أقوى الأوجه في ذلك، كما ذكر الحافظ<sup>(٤)</sup>، وقد بوّب البخاري على حديث أنس هذا في كتاب «الصلوة» بقوله: باب «الصلة إلى العنة».

قوله: (يستنجي بالماء) أي: يظهر بالماء الذي في الإداوة ما أصاب السبيلين من أثر البول والغازط.

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على جواز الاقتصار على الاستنجاء بالماء، ولو لم يتقدم ذلك استجمار بالأحجار ونحوها.

وقد كره ذلك بعض العلماء، وعلة الكراهة عندهم ملامسة النجاسة باليد، قال الحافظ على قول البخاري: باب «الاستنجاء بالماء»: (أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه، وعلى من نفى وقوعه من النبي ﷺ..)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢٥٢/١).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٧٠).

(٤) «فتح الباري» (٢٥٢/١).

(٣) «مفآتيح العلوم» ص (١٤٠).

(٥) «فتح الباري» (٢٥١/١).

فممن كرهه حذيفة وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهما، ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه استنجى بالماء، ذكره الحافظ <sup>(١)</sup>.

وهذا قول ضعيف، والتعليق له غير صحيح، لما يلي:

١ - أن فيه معارضه لهذا الحديث الصحيح.

٢ - أن في الماء إنقاءً تاماً.

٣ - أن مباشرة النجاسة لإزالتها لا محظوظ فيه.

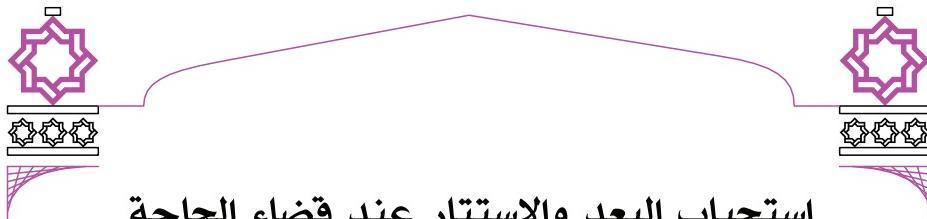
وسيأتي - إن شاء الله - لذلك مزيد كلام عند آخر حديث في هذا الباب.

**○ الوجه الرابع:** الحديث دليل على أنه ينبغي للمسلم أن يستعد بظهوره عند قضاء حاجته، لثلا يحوجه عدم الاستعداد إلى القيام والتلوث بالنجاسة.

**○ الوجه الخامس:** فضيلة أنس رضي الله عنه حيث تشرف بخدمة النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه لا سيما ما يتعلق بالطهارة، ومن تراجم البخاري على هذا الحديث (باب من حمل معه الماء لظهوره) <sup>(٢)</sup>، والله تعالى أعلم.

(١) «فتح الباري» (٢٥١/١).

(٢) المصدر السابق.



## استحباب البعد والاستثار عند قضاء الحاجة

**٤/٨٩** - عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَذْكُرَةً: «خُذِ الْإِدَاؤَةَ». فَانْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ مُتَقْفُّ عَلَيْهِ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تحريره:

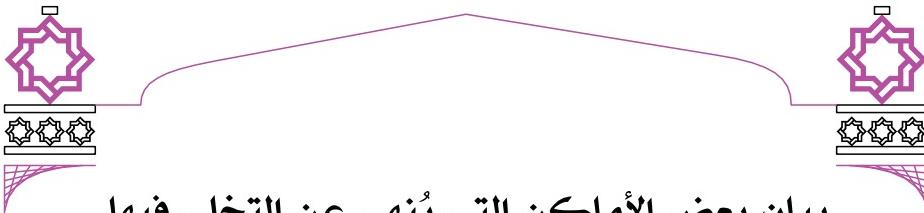
فقد أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، واللفظ المذكور طرف من حديث أخرجه في كتاب «الصلاوة» باب «الصلاحة في الجبة الشامية» (٣٦٣)، وأخرجه مسلم (٢٧٤) (٧٧) من طريق الأعمش، عن مسلم بن صبيح، عن مسروق، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

### ○ الوجه الثاني: في شرح الفاظه:

قوله: (حتى توارى عنى) أي: استتر عنى، وقد جاء في رواية عند البخاري في «اللباس» وعند مسلم: «حتى توارى عنى في سواد الليل»<sup>(١)</sup>.

○ الوجه الثالث: الحديث دليل على استحباب البعد والتواري عن الناس عند إرادة قضاء الحاجة، وذلك بالاستثار بشجرة أو أكمة أو نحو ذلك؛ لئلا تُرى عورته، أو يُسمع صوته، أو تُشم رائحته، وهذا إن كان في الصحراء، فإن كان في البنيان حصل المقصود بالبناء المعد لقضاء الحاجة، والله تعالى أعلم.

(١) «صحيح البخاري» (٥٧٩٩)، «صحيح مسلم» (٢٧٤)، (٧٩).



## بيان بعض الأماكن التي يُنهى عن التخلّي فيها

- ٥/٩٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اتَّقُوا الْلَاعِنَيْنِ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ فِي ظَلَّهُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٦/٩١ - زَادَ أَبُو دَاوَدَ، عَنْ مُعاذٍ: (وَالْمَوَارِدِ).
- ٧/٩٢ - وَلَا حَمْدَ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ: «أَوْ نَقْعُ مَاءً». وَفِيهِمَا ضَعْفٌ.
- ٨/٩٣ - وَأَخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ النَّهَيِّ عَنْ تَحْتِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ، وَضَفَّةِ النَّهْرِ الْجَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

□ الكلام عليها من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه، شهد العقبة الثانية، وغزوة بدر وما بعدها، بعثه النبي صل الله عليه وسلم في آخر حياته إلى اليمن داعياً ومحلياً وقاضياً، فوَدَّعَهُ ودعا له بقوله: «حفظك الله من بين يديك ومن خلفك وعن يمينك وعن شمالك ومن فوقك ومن تحتك، ودرأ عنك شرور الجن والإنس»، وعاد في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وولاه عمر رضي الله عنه على الشام بعد أبي عبيدة رضي الله عنه، ثم مات من عامه في طاعون عمواس، سنة ثمانين عشرة عن أربع وثلاثين سنة<sup>(١)</sup>، رضي الله عنه.

### ○ الوجه الثاني: في تخریجها:

أما حديث أبي هريرة فقد أخرجه مسلم في كتاب «الطهارة» باب «النهي

(١) «الإصابة» (٢١٩/٩)، والحديث المذكور فيه سيف بن عمر، متفق على ضعفه. انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٣٢٤).

عن التخلّي في الطرق والظلال» (٢٦٩)، وأبو داود (٢٥) من طريق إسماعيل بن جعفر، أخبرني العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعاً، ولفظ (اللاعنين) الذي في «البلغ» هو لفظ أبي داود، وأما لفظ مسلم فهو: (اللّاعنِين) بصيغة المبالغة.

وأما حديث معاذ فقد أخرجه أبو داود (٢٦) من طريق أبي سعيد الحميري، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل».

وهذا إسناد فيه ضعف، كما قال الحافظ؛ لأنّ أبا سعيد الحميري لم يسمع من معاذ رضي الله عنه، قال في «التقريب»: (شامي مجھول من الثالثة، وروایته عن معاذ بن جبل مرسلة). اهـ، ولا يعرف هذا الحديث بغير هذا الإسناد، قاله ابن القطان، ونقله عنه الحافظ <sup>(١)</sup>.

والملخص أنّ الحديث ضعيف بزيادة (الموارد) وإلا فباقيه صحيح - كما تقدم - في حديث أبي هريرة.

وأما حديث ابن عباس فقد أخرجه أحمد (٤/٤٤٨) من طريق عبد الله ابن المبارك قال: أخبرنا ابن لهيعة، قال: حدثني ابن هبيرة، قال: أخبرني من سمع ابن عباس يقول: (سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «اتقوا الملاعن الثلاث»)، قيل: ما الملاعن الثلاث يا رسول الله؟ قال: «أن يقعد أحدكم في ظل يُستظل فيه، أو في طريق، أو في نقع ماء».

وهذا إسناد فيه ضعف، كما قال الحافظ؛ لإبهام الراوي عن ابن عباس، قال الهيثمي: (رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، ورجل لم يُسمّ) <sup>(٢)</sup> وقد تقدم عند الحديث (٣١) أن رواية عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة أعدل من غيرها، كما نص على ذلك جماعة من أهل العلم؛ لأنّه سمع منه قدیماً، ومثله عبد الله بن وهب وعبد الله بن يزيد المقرئ، فهو لاء العادلة الثلاثة روایتهم

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٤١/٢)، «التلخيص» (١/١١٥).

(٢) «مجمع الزوائد» (١/٢٠٤).

عنه أمثل من غيرها؛ لأنهم سمعوا منه قبل احتراق كتبه، قال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي : (إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح ..) وكذا قتيبة بن سعيد، كما ذكر الذبيهي<sup>(١)</sup> ، وإنما فابن لهيعة ضعيف لسوء حفظه واحتراق كتبه، فحدث من حفظه فخلط، وحديثه في المتابعات والشواهد لا ينزل عن رتبة الحسن، أما المحققون فهم على تضعيفه مطلقاً، قبل احتراق كتبه وبعدها . وقد ذكرت هذا فيما مضى ، والمقصود أن الحديث ضعيف بزيادة (أو نقع ماء) وإنما باقيه صحيح، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما حديث ابن عمر فقد أخرجه الطبراني بتمامه في «الأوسط» (٣/١٩٩) من طريق الحكم بن مروان الكوفي ، قال: حدثنا فرات بن السائب، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال: نهى رسول الله صلوات الله عليه وسلم أن يتخلل الرجل تحت شجرة مثمرة ، ونهى أن يتخلل على صفة نهر جار .

وهذا إسناد ضعيف ، قال الطبراني عقبه: (لم يره عن ميمون إلا فرات بن السائب تفرد به الحَكْمُ ) ، وفرات هذا متrock الحديث ، قاله البخاري وغيره<sup>(٢)</sup> .

فهذه الأحاديث - حديث معاذ وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما - كلها ضعيفة ، لكن يشهد لها في المعنى حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم ، والقواعد الشرعية تؤيدتها ، وهو أن كل ما يؤذى المسلمين فهو حرام ، وهو ما يستفاد من قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بُهْتَنَّا وَإِنَّمَا مُّنِيبًا﴾ [الأحزاب: ٥٨] ، قوله صلوات الله عليه وسلم: «من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم»<sup>(٣)</sup> .

### ○ الوجه الثالث: في شرح ألفاظها:

قوله: (اتقوا اللاعنين) هذا لفظ أبي داود ، وأما لفظ مسلم فهو (اللعانين) كما تقدم ، قال النووي: (والروايتان صحيحتان)<sup>(٤)</sup> ، أي: الأمرين

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/٨). (٢) «التلخيص» (١١٦/١).

(٣) آخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧٩/٣) ، وحسنه المنذري في «الترغيب» (١/١٣٤)، والهيثمي في «المجمع» (١/٢٠٤)، والألباني في «صحيح الترغيب» (١/١٣٥).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٣/١٦٤).

الجالبين للعن، الحاملين الناس عليه، وذلك أن من فعلها لعن وشتم؛ لأن عادة الناس لعنه، فيكون من باب المجاز العقلي، لعلاقة السببية، وقد يكون اللعن بمعنى الملعون؛ أي: الملعون فاعلهمما، وهذا من المجاز العقلي أيضاً.

وأما رواية مسلم (اتقوا اللعاني) فهي مثنى صيغة المبالغة (العآن) فمعناها - والله أعلم - : اتقوا فعل اللعاني؛ أي: صاحبي اللعن، وذلك من تسمية الشيء باسم سببه.

**قوله:** (**طريق الناس**) أي: يتغوط في موضع يمر به الناس، وهو على حذف مضارف؛ أي: تخلّي الذي يتخلّي في طريق الناس، ووجه النهي: لما فيه من إيذاء المسلمين بتنجيس من يمر به وتنته واستقذاره.

**قوله:** (**أو في ظلهم**) المراد به: مستظل الناس الذي اتخذوه مكاناً للمقيل والراحة، وإضافة الظل إليهم دليل على إرادة الظل المتنفع به الذي هو محل جلوسهم.

**قوله:** (**البراز في الموارد**) جمع مورد، وهو الموضع الذي يرده الناس من عين ماء أو غدير ونحوهما. والبراز: بفتح الباء على الأشهر، هو في الأصل الفضاء الواسع، ويكتنى به عن الغائط.

**قوله:** (**أو نقع ماء**) أي: مجتمع الماء.

**قوله:** (**تحت شجرة مشمرة**) أي: سواء أكانت الثمرة مقصودة أم كانت ثمرة محترمة، فالمراد هي ما يقصدها الناس ولو كانت غير مطعومة كشجر القطن، فلا يجوز لأحد أن يتخلّي تحتها؛ لأنها ربما سقطت الثمرة فتلتلوث بالنجاسة، ولئلا يتلوث من أراد أن يجمع ثمر هذه الشجرة.

والمحترمة كثمرة النخل والتين ونحوهما؛ لأن هذا طعام محترم، فلا يجوز تلويثه بالنجاسة إذا سقطت، أو تلويث من أراد أن يجني ثمارها.

**قوله:** (**على ضَفَّةِ نَهْرٍ جَارٍ**) صفة: بفتح الضاد المعجمة وكسرها والمراد بها جانب النهر.

○ **الوجه الرابع:** دلت هذه الأحاديث على النهي عن التخلّي في بعض

الأماكن لما في ذلك من أذية الناس بالتنجيس والاستقدار والتنن، والتسبب في نشر الأمراض وهو مظهر سيء، منافٍ لتعاليم الإسلام الداعية إلى النظافة، والذي تحصل من هذه الأحاديث ستة مواضع:

وهي: طريق الناس، والظل، والموارد، ونبع الماء، والأشجار المثمرة، وجانب الهر.

١ - فيه عن التخلّي في طريق الناس، وقارعة الطريق، والمراد ما يطّرقه الناس ويمشون فيه، أما الطريق المهجورة فيجوز التخلّي فيها عند الحاجة.

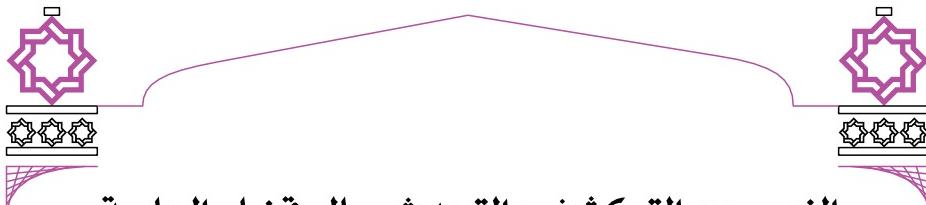
٢ - فيه عن التخلّي فيما يستظل به الناس من شجرة أو جدار أو جبل ونحوها مما ينفع به، ويلحق بالظل متشمس الناس في الشتاء، وكذا الأماكن التي يتردد إليها الناس، كالمنتزهات والحدائق، وأماكن الاستراحة التي قد توجد على بعض الطرق الطويلة، أما ما لا ينفع به ولا يجلس فيه فيجوز التخلّي فيه لقوله: «أو في ظلهم».

٣ - فيه عن التخلّي في موارد المياه التي يردها الناس للشرب، كالساقية والآبار، ويلحق بذلك محلات الوضوء التي لم تعد لقضاء الحاجة، كما في دورات المياه عند المساجد وغيرها مما يتاذى به الناس.

٤ - فيه عن التخلّي في نبع الماء، ويشمل ذلك ما إذا تخلّي فيه أو حوله؛ لأنّه إن تخلّي فيه أفسده على غيره، وإن تخلّي حوله قريباً منه تأذى بذلك من يَرِدُ عليه.

٥ - فيه عن التخلّي تحت الأشجار المثمرة، لئلا تسقط الثمرة على ما خرج منه فتنجس به، أو يتنجس من أرادأخذ ما فيها، فإن كانت غير مثمرة، أو مثمرة ولا يؤخذ ثمرها جاز التخلّي تحتها إذا لم تكن ظلاً لمن يستظل بها.

٦ - فيه عن التخلّي على جوانب الأنهر وشواطئ البحار.  
والله تعالى أعلم.



## النهي عن التكشّف والتحدّث حال قضاء الحاجة

**٩/٩٤** - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى: «إِذَا تَغَوَّطَ الرِّجَلُانِ فَلْيَتَوَارِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ، وَلَا يَتَحَدَّثَا. فَإِنَّ اللَّهَ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ». رَوَاهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكِّنِ، وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

هذا الحديث اختلفت فيه نسخ «البلوغ» ففي بعضها: رواه أحمد، وفي بعضها: رواه... بدون ذكر من أخرجه، وهو كذلك في نسخة البلوغ التي عليها شرح المغربي «البدر التمام» ولم يتكلم عليه، بل أورد حديث أبي سعيد. والظاهر أن المراد: رواه ابن السكن، وصححه ابن القطان، وهذا هو المثبت في «الإمام» لابن دقيق العيد، كما سيأتي إن شاء الله.

أما الصناعاني فقد تكلم في «السبيل» عن علة حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي أخرجه أبو داود (١٥)، وابن ماجه (٣٤٢) من طريق عكرمة بن عمارة، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض، قال: حدثني أبو سعيد قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول... فذكره.

وهذا الحديث معلول بثلاث علل:

**الأولى:** اضطراب رواية عكرمة بن عمارة، عن يحيى بن أبي كثير، كما قاله الإمام أحمد ويحيى بن معين والبخاري والنسائي وأبو حاتم وغيرهم<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٣٢/٧).

ومن اضطرابه في هذا الحديث أنه رواه عن يحيى، عن هلال - كما هنا - ورواه عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، إلى غير ذلك من وجوه الاضطراب التي ذكرها الدارقطني<sup>(١)</sup>.

قال أبو داود بعد سياق الحديث: (هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمارة يريد بذلك أن الحديث ضعيف، لأنفراد عكرمة بإسناده، ولم يعتبر ابن القطان هذا علة، وتبعه الشوكاني قائلاً: (إذ لا وجه للتضعيف بهذا، فقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى، واستشهد البخاري بحديثه عن يحيى أيضاً)).

على أن انفراد عكرمة بإسناده غير مسلم، فقد تابعه على ذلك أبان بن يزيد كما ذكر ابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup>، ورواه الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير مرسلأ.

**العلة الثانية:** جهالة هلال بن عياض، قال في «التقريب»: (مجهول من الثالثة، تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه) ورجح أن اسمه عياض بن هلال، وكذا ذكر البخاري وابن أبي حاتم والخطيب وغيرهم.

وقد نصّ ابن القطان في مواضع من كتابه «بيان الوهم والإيهام» على أن هذه هي العلة الكبرى في الحديث<sup>(٤)</sup>.

**العلة الثالثة:** الاضطراب في متنه، ففي بعضها المقت على التكشف والتحدث، وفي بعضها لم يذكر التحدث، وفي بعضها لم يذكر التكشف، ذكر ذلك ابن القطان<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر ابن دقيق العيد حديث جابر رضي الله عنه وقال: (أخرجه الحافظ أبو علي بن السكن وصححه الحافظ أبو الحسن القطان)<sup>(٦)</sup>، وهذا الحديث علقة الدارقطني في «العلل»، ثم رجعت إلى كتاب ابن القطان، فإذا هو قد ساق الحديث بإسناده، فقال: (قال أبو علي بن السكن: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني، حدثنا

(١) «العلل» (٢٩٦/١١).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٢/٢ - ١٤٣) ، «نيل الأوطار» (٩٢/١).

(٣) «الإمام» (٢/٣٤٨).

(٤) «بيان الوهم والإيهام» (٥/٢٥٨).

(٥) المصدر السابق (٥/٢٥٩).

مسكين بن بكير، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثیر، عن محمد بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله.. فذكره).

ثم تكلم ابن القطان عن إسناد هذا الحديث وحكم بصحته، ثم قال:  
الحسن بن أحمد: صدوق لا بأس به.

مسكين بن بكير: لا بأس به، قاله ابن معين.  
محمد بن عبد الرحمن: ثقة، وقد صح سماعه من جابر.  
وسائل مَنْ في الإسناد لا يُسأل عنه).

وقد نقل الحافظ ابن كثير تصحيح ابن القطان<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فما في البلوغ صحيح ولا سقط فيه، وزيادة (أحمد) في بعض النسخ لا تصح؛ لأن الحديث لا وجود له في المسند من حديث جابر رضي الله عنه، بل هو من حديث أبي سعيد، وبهذا يتافق ما في «البلوغ» مع ما في «الإمام» مع ما في كتاب ابن القطان.  
لكن يظهر أن مجيء الحديث من هذا الوجه هو من أوجه الاختلاف في الإسناد، وقد ذكر هذا الدارقطني.

وأما قوله: (وهو معلول) فهذا ينطبق على حديث أبي سعيد كما تقدم، وينطبق على حديث جابر - أيضاً - من جهة الاختلاف فيه على راويه يحيى بن أبي كثیر، كما ذكر ذلك الدارقطني، والحافظ في «إتحاف المهرة»<sup>(٢)</sup>.

### ○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

**قوله:** (إِذَا تَغُوطَ) مشتق من (الغائط) وهو الخارج المستقدر من الإنسان، وأصله المكان المطمئن من الأرض، وإطلاقه على الخارج من باب كراهيته تسمية الشيء باسمه الخاص؛ لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في الموضع المطمئنة، فهو من مجاز المجاورة.

**قوله:** (الرجلان) تخصيص الرجل بالذكر لا مفهوم له، لكن باعتبار الغالب، وإن فالمرأتان، والمرأة والرجل أقبح من ذلك.

**قوله:** (فليتوا) يقال: توارى بمعنى استخفى واستتر، والمعنى ليستتر

. (٢) (٣٢٥ / ٣).

(١) «إرشاد الفقيه» (١١/ ٥٤).

كل واحد عن صاحبه. و(يتوار) مضارع مجزوم بـ«لام» الأمر، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

**قوله:** (ولا يتحدثا) لا: ناهية، وجُزْمَ المضارع بعدها بحذف النون.

**قوله:** (يمقت) مضارع مَقْتَ يَمْقُتُ مقتاً من باب (قتل) يقال: مَقتَهُ؛ أي: أَبْغَضَهُ أشد البغض عن أمر قبيح.

○ **الوجه الثالث:** استدل بهذا الحديث من قال بوجوب تستر الإنسان وعدم تحدثه مع شخص آخر حال قضاء الحاجة؛ لأن التحدث حال قضاء الحاجة فيه دناءة وقلة حياء، والله تعالى يمقت على ذلك، وهو سبحانه لا يمقت إلا على الأفعال السيئة، وظاهر ذلك التحرير، ولكن حمله الجمهور على الكراهة، ولعل الصارف له عن التحرير ما تقدم عن ابن مفلح رحمه الله عند الحديث (٧٦) من أن النهي إذا ورد في حديث متكلم فيه فإنه يحمل على الكراهة، والقول بالتحرير هو اختيار الشوكاني <sup>(١)</sup>، لأن ظاهر الحديث أن ذلك من الكبائر.

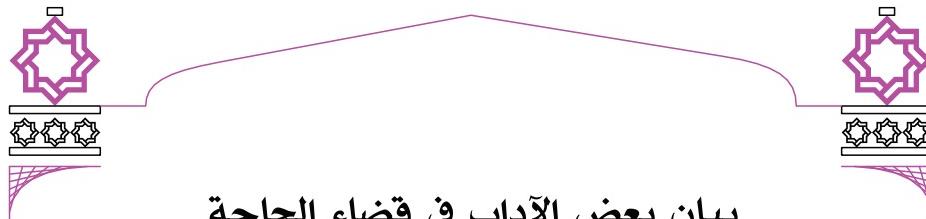
وقد ذكر ابن مفلح <sup>(٢)</sup> أنهم صرحوا بالكراهة، وأنه لم يوجد أحداً منهم ذكر التحرير مع أن دليلهم يقتضيه، وعن الإمام أحمد ما يدل عليه، قال صالح: سألت أبي عن الكلام في الخلاء، قال: يكرهه، وقال إسحاق بن إبراهيم: سألت أحمد عن الكلام في الخلاء قال: لا ينبغي له أن يتكلم. وهذه الصيغة للتحرير <sup>(٣)</sup>.

إن حالة قضاء الحاجة حالة سكون وانكسار بين يدي الله تعالى، واعتراف بضعف ابن آدم، وحالة تفكير بنعم الله تعالى على العبد، حيث يسر له قضاء حاجته بعدما يسر له الأكل والشرب والانتفاع بما أعطاه الله من النعم، لا حالة مؤانسة ومحادثة.

لكن إن وجد حاجة للكلام فلا بأس، بل قد يكون واجباً، كإرشاد أعمى يخشى ترديه في حفرة، أو رؤية نحو عقرب أو حية تقصد إنساناً، أو كان له حاجة في شخص وخاف أن ينصرف... أو نحو ذلك. والله تعالى أعلم.

(١) «نيل الأوطار» (٩٢/١). (٢) «النكت على المحرر» (٨/١).

(٣) انظر: «صفة الفتوى» لابن حمدان ص (٤٠).



## بيان بعض الآداب في قضاء الحاجة

**١٠/٩٥** - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُمْسِكَنَ أَحَدُكُمْ ذَكْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَهُوَ يُبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّخُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَفَسَّ فِي إِلَانَاءٍ». مُتَقَوِّلٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه البخاري في مواضع منها، كتاب «الوضوء» باب «النهي عن الاستنجاء باليمين» (١٥٣)، ومسلم (٢٦٧) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وقد رواه عن يحيى هشام الدستوائي، والأوزاعي، وشيبانُ بن عبد الرحمن التميمي، وهذا عند البخاري في «الوضوء» وفي «الأشربة»، ورواه عند مسلم عن يحيى، همامُ بن يحيى، وهشام الدستوائي، وأبي بن النجار.

وسيدرك المصنف هذا الحديث مرة أخرى في أحاديث «آداب الأكل والشرب» في باب «الوليمة» مقتصرًا على الجملة الأخيرة.

### ○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

قوله: (لا يمسكن) أي: لا يأخذن، وهو مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، و(لا) نافية، وفي لفظ للبخاري ومسلم: (لا يمس ذكره بيمنيه).

قوله: (وهو يبول) هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري: «إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمنيه»، وهي جملة حالية، معناها لا يأخذ ذكره بيده اليمنى حال بوله.

**قوله:** (ولَا يتسخ من الخلاء بيمينه) أي: لا يستنج بحجر أو ماء من البول أو الغائط بيده اليمنى، وفي لفظ لمسلم: (نهى أن يستطيب بيمينه).

**قوله:** (ولَا يتنفس في الإناء) أي: لا يخرج النفس من جوفه في الوعاء الذي يشرب فيه، كإماء اللبن والماء ونحوهما.

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على نهي البائل أن يمسك ذكره بيمينه حال البول؛ لأن هذا ينافي تكريم اليمين.

وقد حمل جمهور العلماء هذا النهي على الكراهة - كما ذكر النووي وغيره -؛ لأنه من باب الآداب والتوجيه والإرشاد، ولأنه من باب تنزيه اليمين وذلك لا يصل النهي فيه إلى التحرير.

وذهب داود الظاهري وكذا ابن حزم<sup>(١)</sup> إلى أنه نهي تحرير، بناءً على أن الأصل في النهي التحرير.

وقول الجمهور أرجح، وهو أنه نهي تأديب وإرشاد، ومما يؤيده قوله عَنْ عَلِيِّهِ الْمُسْنَدُ في الذَّكَرِ: «هل هو إلا بضعة منك»، وتقدم هذا الحديث في «نواقض الوضوء».

والأحوط للملجأ ألا يمس ذكره بيمينه حال البول؛ لأن الحديث نهى عنه، ومحل النهي عن مس الذكر باليمين إذا لم تكن ضرورة، فإن كان ثم ضرورة جاز من غير كراهة<sup>(٢)</sup>.

والمرأة كالرجل في حكم مس القبل والدبر باليدين؛ لأن سبب النهي إكرام اليمين وصياتها عن الأقدار.

○ **الوجه الرابع:** قيَّد النهي عن مس الذكر باليدين في حال البول، لقوله: «وهو يبول» فهل هذا القيد معتبر أو لا؟ قوله:

الأول: أن هذا قيد معتبر، وأن النهي مختص بحالة البول أخذًا بظاهر الحديث؛ لأنه ربما تتلوث يده اليمنى إذا مس ذكره بها، فإن كان لا يبول جاز

(١) «الإنصاف» (١٠٣/١).

(٢) «المحلبي» (٩٥/١).

ل الحديث: «هل هو إلا بضعة منك»، وإذا كان بضعة منه فلا فرق بين أن يمسه بيده اليمنى أو اليسرى؛ لأنه دل على الجواز في كل حال، وخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح حديث أبي قتادة، وبقي ما عدتها على الإباحة.

**القول الثاني:** أن النهي عام، وأنه يكره أن يمس ذكره بيمينه مطلقاً في حال البول وغيره، واستدلوا بحديث أبي قتادة هذا، فإن لفظه في إحدى روايات مسلم: (نهى النبي ﷺ أن يتنفس في الإناء، وأن يمس ذكره بيمنيه .)، فهذا مطلق لم يقييد بحال البول. قالوا: وفي تقييده بحال البول تنبيه على الإطلاق وأولى، فإنه إذا نهى عن المس باليمين حال البول مع أن ذلك مظنة الحاجة وغير ذلك من الحالات أولى.

والظاهر حمل المطلق على المقيد لأنه حديث واحد اختلف عليه الرواة، فينبغي حمل المطلق على المقيد، ويكون القيد زيادة من عدل، وهي مقبولة عند أهل العلم، كما ذكر ذلك ابن دقيق العيد<sup>(١)</sup>، وقال صاحب «المنهل العذب المورود»: (والحق أن هذا من ذكر بعض أفراد العام، لا من المطلق والمقيد؛ لأن الأفعال في حكم النكرات؛ والنكرة في سياق النفي تعم)<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا فذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يفيد التخصيص، كما هو معلوم في «الأصول».

وما دام أن الحديث ورد بالإطلاق والتقييد فالأحوط ألا يمس ذكره بيمنيه إلا لعذر كأن تكون اليسرى مشلولة، أو فيها جرح، ونحو ذلك.

**○ الوجه الخامس:** الحديث دليل على النهي عن الاستنجاء باليمين من البول والغائط، سواء بالأحجار أم بالماء، والخلاف فيه - كما تقدم - فالجمهور على أنه نهي تنزيه وأدب لا نهي تحريم، وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام، وبه قال بعض الشافعية، كصاحب «المهذب»، فإنه قال: (ولا يجوز أن يستنجي بيمنيه)، لكن صرفها النووي - في شرحه<sup>(٣)</sup> عن ظاهرها

(١) «شرح العمدة» (٢٥٨/١). (٢) (١٢١/١).

(٣) «المجموع» (١١٠/٢).

بما يوافق مذهب الجمهور، والأحوط لل المسلم ألا يستنجي بيمنيه، لورود النهي عنه ﷺ وقد قال: «وما نهيتكم عنه فاجتنبوه»<sup>(١)</sup> فإن وجد حاجة - كما تقدم - فلا بأس.

○ **الوجه السادس:** الحديث دليل على النهي عن التنفس في الإناء، وإنما يتنفس خارجه، فإن ذلك سنة ثابتة، وأدب شرعى في الشرب. والتنفس في الإناء فيه ثلاثة محاذير:

١ - أن التنفس في الإناء يقدر الشراب على من بعده؛ لأنه ربما سقط فيه أثناء النفس شيء من الفم أو الأنف.

٢ - أن النفس ربما حمل أمراضًا يتلوث بها الإناء.

٣ - أنه يخشى عليه من الشرق؛ لأن الماء نازل، والنفس صاعد، فإذا التقى فقد يشرق الإنسان ويتساقط اللعاب في الإناء، وكل ذلك منافٍ للأدب.

والسنة للإنسان إذا شرب ألا يشرب في نفسٍ واحد، بل يشرب في نفسيين أو ثلاثة مع فصل القدح عن فيه؛ لأن ذلك أخف على المعدة، وأنفع لريء، وأحسن في الأدب، وأبعد من فعل أرباب الشره، وقد ورد عن أنس رضي الله عنه أنه قال: كان رسول الله ﷺ يتنفس في الشراب ثلاثةً، ويقول: «إنه أروى، وأبراً، وأمراً»، قال أنس: فأنا أتنفس في الشراب ثلاثةً<sup>(٢)</sup>.

ومعنى: «أروى»، أي: أكثر رياً. «أبراً»: أي: أبراً من ألم العطش، أو أسلم من مرض أو أذى يحصل بسبب الشرب في نفس واحد، و«وأمراً»: أي: أجمل انسياغاً، وأخف على المعدة.

وكذا ورد النهي عن النفح، وهو أشد، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ أن يُتنفس في الإناء، أو يُنفح فيه<sup>(٣)</sup>، والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٢٨)، (١٢٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٧٢٨)، والترمذى (١٨٨٩)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح).



## بعض الآداب المتعلقة بقضاء الحاجة ومنها النهي عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار

**١١/٩٦** - عَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِأَقْلَمْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِرَجِيعٍ أَوْ عَظِيمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

□ الكلام عليه من وجوهه:

### ○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو أبو عبد الله سلمان الفارسي، ويقال له: سلمان الخير، مولى رسول الله ﷺ، أصله من فارس، سافر لطلب الدين فتنصر، وقرأ الكتب، ووقع في يد قوم من العرب، فباعوه من يهود، وقصة إسلامه أخرجها أحمد في «مسنده» بطولها<sup>(١)</sup> وذكرها ابن سعد<sup>(٢)</sup>. وقد روی من وجوه كثيرة أن النبي ﷺ اشتراه على العتق، أسلم لما قدم المدينة، وأول مشاهده الخندق، وهو الذي أشار بحفره، ولم يختلف بعد ذلك عن أي مشهد مع رسول الله ﷺ، وكان خيراً فاضلاً حبراً عالماً زاهداً، وذكر أنه كان من المعمرين، لكن ردّ الذهبي هذا، وكان يأكل من عمل يده، ويتصدق بعطائه.

وقد أخرج الطبراني<sup>(٤)</sup> والحاكم<sup>(٣)</sup> عن كثير بن عبد الله المزنني، عن أبيه، عن جده أنه لما أشار سلمان بحفر الخندق احتاج المهاجرين والأنصار في سلمان رضي الله عنه، وكان رجلاً قوياً، فقال المهاجرين: سلمان منا، وقالت

(٢) «الطبقات» (٤) / ٧٥ .

(١) «المسند» (٣٩ / ٣٩ - ١٤٧) .

(٤) «المستدرك» (٣ / ٥٩٨) .

(٣) «المعجم الكبير» (٦ / ٢١٢) .

الأنصار: سلمان منا، فقال رسول الله ﷺ: «سلمانٌ من أهلَ الْبَيْتِ» وهذا الحديث ضعيف جداً؛ لأنَّ كثير بن عبد الله المزنبي قال عنه الدارقطني وغيره: (متروك)، وقال ابن عدي: (عامة ما يرويه لا يتبع عليه)، وقال الشافعي: (من أركان الكذب)، وسيأتي له ذكر في باب «الصلح» من كتاب «البيوع» إن شاء الله، وإنما ذكرت هذا الحديث ليعلم حاله، نعم صحَّ الحديث موقوفاً على عليٍّ رضيَّ اللهُ عنه كما ذكر الألباني في «السلسلة الضعيفة»<sup>(١)</sup>.

مات سلمان رضيَّ اللهُ عنه بالمدينة في آخر خلافة عثمان رضيَّ اللهُ عنه سنة خمس وثلاثين على قول الأكثرين<sup>(٢)</sup>.

### ○ الوجه الثاني: في تحريره:

فقد أخرجه مسلم في كتاب «الطهارة»، باب «الاستطابة» (٢٦٢) من طرق عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن خاله عبد الرحمن بن يزيد النخعي، عن سلمان قال: قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة، قال: فقال: أجل لقد نهانا... الحديث.

### ○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

**قوله:** (قيل له..) في رواية أخرى عند مسلم من طريق سفيان، عن الأعمش ومنصور، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن سلمان، قال: (قال لنا المشركون: إني أرى صاحبكم يعلمكم، حتى يعلمكم الخراءة...) فيبين بذلك القائل وأنهم المشركون.

**قوله:** (حتى الخراءة) بكسر المعجمة وتحقيق الراء وبالمد اسم ل الهيئة الحدث؛ أي: أدب التخلص والقواعد لقضاء الحاجة، وأما نفس الحدث وهو الخارج، فهو الخراءة: بحذف التاء والمد، مع فتح الخاء أو كسرها.

**قوله:** (فقال: أجل) هذا حرف جواب مثل (نعم) وهي لتصديق الخبر وتحقيق الطلب، تقول لمن قال: (قام زيد): أجل، ولمن قال: (اضرب زيداً): أجل، وعن الأخفش أنها تكون في الخبر والاستفهام، إلا أنها في

(١) انظر: (٨/١٧٦) رقم (٣٧٠٤).

(٢) «الاستيعاب» (٤/٢٢١)، «السير» (١/٥٠٥)، «الإصابة» (٤/٢٢٣).

الخبر أحسن من (نعم)، و(نعم) في الاستفهام أحسن منها، فإذا قال: أنت سوف تذهب، قلت: أجل، وكان أحسن من (نعم)، وإذا قال: أذهب؟ قلت: نعم، وكان أحسن من (أجل)<sup>(١)</sup>.

ومراد سلمان رضي الله عنه تصديق هذا الخبر، وهو أنه عَلِمَنَا كل ما يحتاج إليه في ديننا حتى الخراءة التي ذكرت أيها القائل، فإنه عَلِمَنَا آدابه، فنها عن كذا وكذا، مما جاء في هذا الحديث وغيره.

**قوله:** (لقد نهانا) أكدت الجملة بثلاثة مؤكّدات: القسم المقدر، واللام الموطئة للقسم، و«قد»؛ لأن المقام يستدعي التوكيد؛ لأنه يخاطب من يحتاج إلى توكيد الخبر.

**قوله:** (**بغائط أو بول**) هكذا في «بلغ المرام»، و«مختصر صحيح مسلم» للقرطبي والمنذري، وفي «صحيح مسلم»: (لغائط) باللام، وكذا في النسخة التي عليها شرح عياض والنwoي، قال النwoي: (كذا ضبطناه في مسلم: (لغائط) باللام، وروي في غيره: (بغائط)، وروي: (بالغائط) باللام والباء، وهما بمعنى <sup>(٢)</sup> وتقديم معناه.

**قوله:** (**أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار**) الاستنجاج: إزالة النجو: وهو العذرة<sup>(٣)</sup>، وأكثر ما يستعمل في الاستنجاج بالماء، وقيل: يستعمل في الإزالة بالحجارة، وهو المراد هنا.

**قوله:** (**برجيع**) الرجيع: الروث والعذرة، فعيّل بمعنى فاعل؛ لأن رجع عن حاله الأولى بعد أن كان طعاماً أو علفاً إلى غير ذلك، وكذلك كل فعل أو قول يُردّ فهو (رجيع) فعيّل بمعنى مفعول<sup>(٤)</sup>.

**○ الوجه الرابع:** الحديث دليل على النهي عن استقبال القبلة حال الغائط أو البول، وسيأتي ذلك - إن شاء الله - في الحديث الآتي.

(١) «الجني الداني» ص (٣٥٩).

(٢) «شرح النwoي على صحيح مسلم» (١٥٥/٣).

(٣) «الصحاح» (٦/٢٥٠٢).

(٤) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/٢٤٢).

○ **الوجه الخامس:** الحديث دليل على النهي عن الاستنجاء باليد اليمنى، وتقىد ذلك في الحديث الذي قبله.

○ **الوجه السادس:** الحديث دليل على النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار؛ لأن الأقل من ثلاثة أحجار لا ينقى في الغالب، إلا إن أراد أن يتبع الحجارة بالماء، فيجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار؛ لأن الماء وحده كاف، كما تقدم في حديث أنس رضي الله عنه؛ والأخذ بظاهر الحديث أقوى؛ وهو أنه لا ينقص عن ثلاثة أحجار حتى ولو أراد أن يتبع ذلك بالماء، فإن الإنسان قد ينسى فيتوضاً ولا يستنجي بالماء، وربما يعرق ويتلوث بعرقه سراويله وما حول المخرج، فإن لم يحصل الإنقاء بالثلاث زاد حتى يحصل، والكمال أن يقطع ذلك على وتر، فإذا أنقى بأربع زاد مسحة خامسة، وهكذا، ليكون متنه على الوتر، كما هو الشأن في كثير من الأمور الشرعية أن تنتهي على وتر، وقد دل على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه «ومن استجممر فليبوتر»<sup>(١)</sup> وظاهره الوجوب، لكن جاء في رواية أخرى: «ومن استجممر فليبوتر، فمن فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج»<sup>(٢)</sup>، قال الحافظ: (وهي زيادة حسنة الإسناد، وبها يحصل الجمع بين الروايات في هذا الباب)<sup>(٣)</sup> وكذا حسنها النووي<sup>(٤)</sup>، لكن في «التلخيص»<sup>(٥)</sup> ما يدل على تضييف هذه الزيادة، والنفس تميل إلى ذلك.

○ **الوجه السابع:** اختلف العلماء: هل تتبعن الأحجار في الاستنجاء فلا جزء غيرها أم لا؟ قوله:

**الأول:** أنه لا تتبعن الأحجار، بل يجزئ كل ما قام مقامها في الإنقاء، من الخرق، أو الأخشاب، أو المناديل الورقية، ونحو ذلك؛ لأن الغرض

(١) أخرجه البخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥)، وابن ماجه (٣٣٧)، وأحمد (٤٣٢/١٤).

(٣) «فتح الباري» (١/٢٥٧). (٤) «المجموع» (٢/٥٥).

(٥) (١١٣/١).

التطهير، وليس نوعاً بعينه، وإنما نص الشرع على الأحجار لأنها أيسر وأسهل، وهذا قول الجمهور من أهل العلم.

قالوا: ويدل على عدم تعيين الحجر نهيه عن العظام والرجيع فلو كان الحجر متعيناً لنهي عما سواه مطلقاً، فلما خُصّ النهي بالعظام والرجيع دل على أن ما سوى ذلك من المباحات يجوز الاستنجاج به.

<sup>(١)</sup> **والقول الثاني:** أنه تتعين الأحجار في الاستنجاج، ونسبة النبوي بعض الظاهرية، أخذنا بظاهر الحديث حيث نص على الأحجار، والأول أرجح؛ لقوته مأخذة.

**○ الوجه الثامن:** ذهب الجمهور إلى أن المراد بالأحجار الثلاثة، ثلاث مسحات، قالوا: فلا يلزم ثلاثة أحجار، فلو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف فمسح بكل حرف مسحة أجزاء؛ لأن المراد المسحات، والأحجار الثلاثة أفضل من حجر واحد.

**والقول الثاني:** أنه لا بد من ثلاثة أحجار، أخذنا بظاهر الحديث، وهو قول ابن حزم <sup>(٢)</sup> ورواية عن أحمد <sup>(٣)</sup>، والصحيح من المذهب هو الأول.

والأول أظهر؛ لأن العلة معلومة، وهي قصد الإنقاء وتطهير المحل، فإذا كان الحجر له ثلاث شعب غير متداخلة واستجمر بكل جهة منه صحيحة.

**○ الوجه التاسع:** الحديث دليل على النهي عن الاستنجاج بالعظم والرجيع، وذلك أن العظم إذا كان من حيوان مذكى فهو طعام الجن، لما ورد في حديث ابن مسعود في قصة ليلة الجن، وفيه: (فقال رسول الله ﷺ: «أنا داعي الجن، فذهبت معه، فقرأت عليهم القرآن»، قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وأثار نيرائهم، وسألوه الزاد، فقال: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوف ما يكون لحمًا، وكل بعرة علف لدوابكم»، فقال

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٥٩/٣). (٢) «المحلى» (٩٥/١).

(٣) «الإنصاف» (١١٢/١).

رسول الله ﷺ: «فَلَا تُسْتَنِجُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ لِإِخْرَانِكُمْ»<sup>(١)</sup>.  
وإن كان العظم عظم ميته فهو نجس فلا يكون مطهراً، وكذا الروث،  
فإن كان طاهراً فهو علف لدواهيم، وإن كان نجساً فليس بمطهر، والله تعالى  
أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٥٠).



## بيان حكم استقبال القبلة حال قضاء الحاجة

**١٢/٩٧** - وَلِلسَّبْعَةِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدِيرُوهَا بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرَّقُوهَا أَوْ غَرَّبُوهَا».

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في ترجمة الرواية

وهو أبو أيوب، خالد بن زيد الأنصاري النجاري، غلبت عليه كنيته، شهد العقبة، ونزل عليه النبي ﷺ حين قدم المدينة حتى بني مسجده وبيوته، وأخى بينه وبين مصعب بن عمير، شهد غزوة بدر وما بعدها، وشهد الفتوحات، ولازم الغزو فلم يختلف عن غزوة إلا وهو في أخرى، حتى توفي في غزوة القدسية من بلاد الروم، زمن معاوية، سنة اثنين وخمسين <sup>(١)</sup>، رضي الله عنه.

### ○ الوجه الثاني: في تخریجه

هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء»، باب «لا تستقبل القبلة بغازط ولا بول إلا عند البناء: جدار أو نحوه» (١٤٠) وأخرجه من طريق أخرى في «الصلوة» (٣٩٤) باب «قبلة أهل المدينة وأهل الشام»، ومسلم (٢٦٤)، وأبو داود (٩)، والترمذى (٨)، والنسائي (٢٢/١)، وابن ماجه (٣١٨)، وأحمد (٥١٨، ٥٠٦/٣٨)، كلهم من طريق الزهرى، عن عطاء بن يزيد الليثى، عن أبي أيوب رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغازط ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا»، قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيس قد بنيت

(١) «الإصابة» (٥٦/٣).

نحو الكعبة، فننحرف عنها، ونستغفر الله عَزَّلَهُ. هذا لفظ البخاري . وقد رواه عن الزهري جماعة: ابن أبي ذئب، كما عند البخاري، وسفيان بن عيينة، عند البخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذى، ويونس بن يزيد عند ابن ماجه، ومعمر بن راشد عند أحمد.

ولفظ الكتاب هو لفظ أبي داود، وليس فيه قوله: «ولا تستدبروها» وفي نسخ أخرى من «البلوغ» أثبتت هذه الجملة، وقوله: (وللساعة من حديث أبي أيبو..) لو قال: مرفوعاً لكان أحسن، ولكن اختصر ذلك، أو أنه ساقط من نسخ البلوغ، والله أعلم.

### ○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

**قوله: (إذا أتيتم الغائط)** المراد به هنا: المكان المنخفض من الأرض الذي كانوا يقصدونه قبل بناء المراحيض لقضاء الحاجة، وتقديم.

**قوله: (فلا تستقبلوا القبلة)** المراد: الكعبة أو جهتها.

**قوله: (بغائط)** المراد به هنا: الخارج المستقدر من الدبر.

**قوله: (ولكن شرقوا أو غربوا)** أي: استقبلوا جهة الشرق أو الغرب؛ والخطاب في ذلك لأهل المدينة ونحوهم ممن إذا شرق أو غرب انحرف عن القبلة؛ لأن قبتهم إلى الجنوب، فإذا شرقوا أو غربوا صارت عن يمينهم أو شماليهم.

**قوله: (فقدمنا الشام)** أي: بعد فتحها، وهو منصوب على نزع الخافض، أي: إلى الشام.

**قوله: (مراحيض)** جمع مرحاض، وهو المغتسل، والمراد هنا: موضع التخلí، قال في «المصباح المنير»: (رَحَضْتُ الثوب رحضاً: غسلته، والمرحاض: بكسر الميم موضع الرحض، ثم كُنّي به عن المستراح؛ لأنه موضع غسل النجoo<sup>(١)</sup>).

**قوله: (فتنحرف عنها ونستغفر الله عَزَّلَهُ)** أي: نميل عن جهة المرحاض

(١) ص(٢٢٢).

التي هي نحو الكعبة، والاستغفار هنا: إما لأنهم لم يحولوها إلى ناحية غير القبلة، أو لأن انحرافهم لا يحصل به تمام الانحراف عن القبلة لصعوبة ذلك حيث كان اتجاه المراحيض إليها.

**○ الوجه الرابع:** الحديث دليل على النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها حال البول أو الغائط، وهذا النهي للتحريم عند جمهور العلماء، وقد اختلف في هذه المسألة على أقوال أهمها:

**القول الأول:** تعميم النهي، وبه قال جماعة من أهل العلم، فقالوا: يحرم الاستقبال والاستدبار في الفضاء والبنيان، وهو المشهور من مذهب الحنفية، ورواية عن الإمام أحمد، اختارها أبو بكر عبد العزيز<sup>(١)</sup>، وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، واختاره ابن العربي، وابن حزم ورجحه، الشوكاني، والمباركفوري شارح «جامع الترمذى»، والشيخ محمد بن إبراهيم<sup>(٢)</sup>، ودليلهم حديث أبي أيوب وما في معناه، فإنه نص صريح في النهي عن الاستقبال والاستدبار، ولأنه فعل الراوي.

**القول الثاني:** لمالك والشافعي وجماعة من أهل العلم منهم: البخاري، أنه يحرم الاستقبال والاستدبار في الفضاء، ويجوز في البناء، وهو رواية عن الإمام أحمد، وهي المذهب<sup>(٣)</sup>، ورجحه الصناعي<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا بحديث ابن عمر<sup>رضي الله عنهما</sup> قال: (رقيت يوماً على بيت حصة، فرأيت رسول الله ﷺ يقضى حاجته، مستقبلاً الشام، مستدبراً الكعبة)، وفي رواية: (مستقبلاً بيت المقدس)<sup>(٥)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين (١/٣٤١)، «تصحيح الفروع» (١١١/١)، «الإنصاف» (١٠١/١).

(٢) «الاختيارات» ص(٨)، «إعلام الموقعين» (٢/٢٠٢) (٤/٢٨٠)، «تهذيب مختصر السنن» (١/٢٢)، «عارضه الأحوذى» (١/٢٧)، «المحللى» (١/١٨٩ - ١٩٠)، «نيل الأوطار» (١/٩٨)، «تحفة الأحوذى» (١/٥٨)، «فتاوی ابن إبراهيم» (٢/٣٥).

(٣) «حاشية الدسوقي» (١/١٠٨)، «المجموع» (١/٩٢)، «الإنصاف» (١/١٠٠).

(٤) «سبل السلام» (١/١٣٧).

(٥) أخرى البخاري (١٤٨)، ومسلم (٢٦٦)، (٦٢).

وكان الأولى بالمصنف أن يذكر هذا الحديث بعد حديث أبي أيوب، كما فعل ابن دقيق العيد في «الإمام»، والمقدسي في «العمدة»، ليُعرف الاستدلال به لمن قال بمضمونه، وجواب المخالف عنه.

قالوا: وهذا دليل على جوازه في البنيان؛ لأن فعل الرسول ﷺ يفسر أقواله ويبين مراده، فإذا نهى عن شيء ثم فعله دل على أن النهي ليس للتحريم، بل للكرابة، وإذا أمر بشيء ثم تركه دل على أن الأمر ليس للجوب، بل للاستحباب.

وحدث ابن عمر هذا ليس فيه إلا الاستدبار فقط، فإلحاق الاستقبال به إما بطريق القياس، أو لحديث جابر رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ قد نهانا عن أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا أهرقنا الماء، قال: ثم رأيته قبل موته بعام يبول مستقبلاً القبلة).<sup>(١)</sup>

وأجاب الأولون عن حديث ابن عمر بأنه فعل، وفعله لا يعارض قوله الذي هو خطاب لعموم الأمة؛ لأن الفعل له عدة احتمالات فلا يَرِدُ صريح النهي:  
١ - فيحتمل أنه قبل النهي، فالنهي يرجح عليه؛ لأنه ناقل عن الأصل، وهو الجواز.

٢ - ويحتمل أن النبي ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز، وهو أن النهي ليس للتحريم، وإنما هو للكرابة.

إلى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكر ابن القيم، وهي ستة<sup>(٢)</sup>، وبعضها

(١) أخرجه أبو داود (١٣)، والترمذى (٩) وابن ماجه (٣٢٥) وأحمد (١٥٧/٢٣) من طريق ابن إسحاق، حدثى أبان بن صالح، عن مجاهد، عن جابر رضي الله عنه، وهذا إسناد حسن من أجل ابن إسحاق، حسنة الترمذى، والنوى في «شرحه على صحيح مسلم» (١٥٧/٣)، ونقل ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٤٤/١) أن البخاري صححه، وقال الترمذى في «العلل» (٨٦ - ٨٧): (سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: رواه غير واحد عن محمد بن إسحاق) قال ابن القيم: (إن كان مراد البخاري صحته عن ابن إسحاق لم يدل على صحته في نفسه، وإن كان مراده صحته في نفسه فهي واقعة عين حكمها حكم حديث ابن عمر). «زاد المعاد» (٢/٣٨٥).

(٢) انظر: «المحلى» (١/١٨٩)، «زاد المعاد» (٢/٣٨٦).

ضعف، كقولهم: إنه قبل النهي، فإن هذا مجرد احتمال، فلا يكفي، إذ لا دليل عليه، وأما دعوى الخصوصية فمردودة؛ لأن الأصل التأسي به بِعَذَابِهِ في أفعاله ما لم يقدم دليل على الخصوصية، لكن الدليل إذا طرقه الاحتمال ضعف، إذ لا سبيل للجزم بواحد منها، فلا ترك الأحاديث الصحيحة الصريرة لمثل ذلك.

وقالوا عن حديث جابر: إن فيه ابن إسحاق، وهو وإن كان لا يأس به ولكننه ليس بمنزلة من روى أحاديث النهي مطلقاً، وهي أحاديث في الصحيحين، كحديث أبي أيوب الذي أخرجه السبعة، ثم إن هذا الحديث حكاية فعل فلا عموم لها، ويحتمل أن ذلك لعذر، وليس فيه دلالة على أنه في البنيان، فكيف يقدم على النصوص الصحيحة الصريرة في المنع؟.

والذي يظهر لي - والله أعلم - هو القول الأول، ووجه الترجيح أمران:

**الأول:** أن النهي ورد بتصريح القول، وهو خطاب لجميع الأمة، ولم يغيره النبي بِعَذَابِهِ في حق أمته، لا مطلقاً ولا من وجه، وقد رواه عدد من الصحابة بِعَذَابِهِنَّ، كأبي أيوب في الصحيحين، وسلمان الفارسي وأبي هريرة عند مسلم وغيرهم، والمعارض لها إما معلول السند وإما ضعيف الدلالة.

**الثاني:** أن علة النهي تعظيم واحترام القبلة، وهذا معنى مناسب ورد النهي على وفقه فيكون علة له، ولا فرق في ذلك بين الصحراء والبنيان، ولو كان الحال كافياً في جوازه في البنيان لكان في الصحراء من الجبال والأودية ما هو أكفي.

قال الشوكاني: (الإنصاف: الحكم بالمنع مطلقاً، والجزم بالتحريم حتى يتنهض دليل يصلح للنسخ أو التخصيص أو المعارضه، ولم نقف على شيء من ذلك) <sup>(١)</sup>.

○ **الوجه الخامس:** الحديث دليل على جواز استقبال الشمس أو القمر حال البول أو الغائط، ووجه الدلالة من وجهين:

(١) «نيل الأوطار» (٩٦/١).

**الأول:** أنه نهاهم عن استقبال القبلة واستدبارها ، ولم ينههم عن استقبال غيرهما من الجهات .

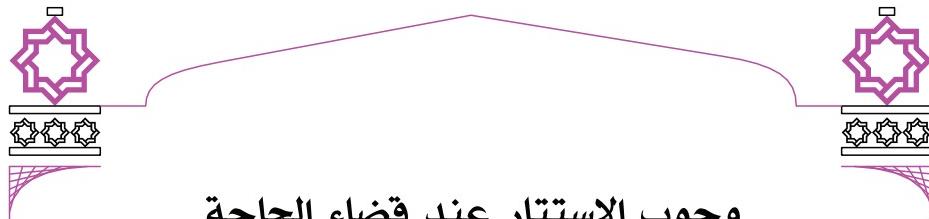
**الثاني:** أن قوله : «شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا» عام في كل وقت ، فإذا شرق وقت طلوعهما استقبلهما ، وإذا غرب عند ميلانهما للغروب استقبلهما .

وأما ما جاء في كتب الفقه من كراهة استقبالهما لما فيهما من نور الله تعالى ، فهو غير صحيح لأمرين :

**الأول:** أن النور الذي في الشمس والقمر ليس نور الله تعالى الذي هو صفتة ، بل هو نور مخلوق .

**الثاني:** أن هذا النور ليس خاصاً بهما ، بل هو في سائر الكواكب ، فيلزم منه كراهة استقبال النجوم ، ولا قائل به ، والله أعلم .

○ **الوجه السادس:** الحديث دليل على تعظيم الكعبة واحترامها ، لأنها بيت الله عَزَّلَهُ ، أضافها إلى نفسه ، فقال تعالى : ﴿وَطَهِّرْ بَيْتَنِي﴾ [الحج: ٢٦] ، ولها مكانة عظمى في قلوب المسلمين ، وقد أوجب الله تعالى استقبالها في الصلاة التي هي أكمل حالات العبد ، إذ هي صلة بين العبد وربه ، ونزعها أن تكون قبلة لهم حال بولهم أو غائطهم ، أو تكون خلفهم تعظيمًا لها واحتراماً ، والله تعالى أعلم .



## وجوب الاستئثار عند قضاء الحاجة

**١٣/٩٨** - عَنْ عَائِشَةَ رَبِيعَتُهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَرْ». رَوَاهُ أَبُو دَاؤُدْ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه أبو داود (٣٥) في «الطهارة»، باب «الاستئثار في الخلاء» من طريق ثور بن يزيد، عن الحصين الحبراني<sup>(١)</sup>، عن أبي سعيد الحبراني، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «... ومن أتى الغائط فليستر، فإن لم يجد إلا أن يجمع كثيراً من رمل فليسدر به، فإن الشيطان يلعب بمقاعدبني آدم، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج». قال أبو داود: (رواہ أبو عاصم عن ثور قال: «حسین الحمیری» ورواه عبد الملك بن الصباح، عن ثور فقال: «أبو سعيد الخیر» قال أبو داود: أبو سعيد الخیر هو من أصحاب النبي ﷺ).

وبهذا يتبيّن أن نسبته إلى عائشة وهم من الحافظ، وإنما هو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

وهذا إسناد ضعيف، لأنّه من روایة حسین الحبراني، قال الذہبی: (حسین الحمیری الحبراني، لا یعرف في زمان التابعين، خرج له أبو داود وابن ماجه)<sup>(٣)</sup>، وذکرہ ابن حبان في «الثقفات»<sup>(٤)</sup>، وقال أبو زرعة:

(١) بضم الحاء نسبة إلى حبران بضم فسكون، بطن من حمير.

(٢) انظر: «التلخیص» (١/١١٣). (٣) «المیزان» (١/٥٥٥).

(٤) «الثقفات» (٦/٢١١).

(شيخ)<sup>(١)</sup>، وقال في «التقريب»: (مجهول).

وأبو سعيد الْحُبْرَانِيُّ، مختلف فيه، فقيل: إنه صاحبي، ولا يصح، وهو مجاهول، وثقه ابن حبان<sup>(٢)</sup>.

والمحض لم يذكر ضعفه كعادته؛ لأنَّه حسن في «الفتح»<sup>(٣)</sup>، كما تقدم عند حديث سلمان رضي الله عنه، ونقل ابن الملقن تصحيحة عن ابن حبان والحاكم<sup>(٤)</sup>.

○ **الوجه الثاني:** الحديث دليل على أن الاستثار عن أعين الناس عند قضاء الحاجة مطلوب، وقد مضى أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد، وذلك لقصد الستر، وإلا فهما أمران متغايران؛ أعني الاستثار وطلب التفرد، لكن أحدهما يؤكِّد الآخر.

والحديث وإن كان ضعيفاً لكن معناه صحيح، وعمومات الشريعة تدل على أن ذلك مطلوب، وفيه تأسٌ بالنبي ﷺ.

والاستثار يحصل إما بجدار أو بكثير من رمل أو نحو ذلك مما يجعله خلفه، لئلا يراه أحد.

ومن الاستثار ما ورد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: (كان رسول الله ﷺ إذا أراد الحاجة تنجى، ولا يرفع ثيابه حتى يدنو من الأرض)<sup>(٥)</sup>.

وفي حديث بهز بن حكيم قال: حدثني أبي، عن جدي قال: قلت:

(١) «الجرح والتعديل» (٢٠٠ - ١٩٩/٣)، ومعنى: (شيخ): أي ليس بحجج، فيكتب حديثه ويصلح في المتابعات، وتقدم ذلك.

(٢) «الثقة» (٥٦٨/٥). (٣) «فتح الباري» (١/٢٥٧).

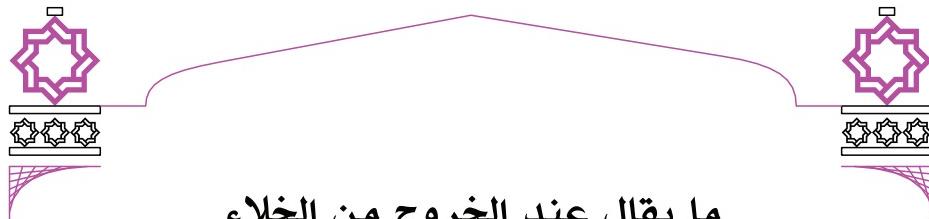
(٤) «خلاصة البدر المنير» (١/٤٣).

(٥) أخرجه أبو داود (١٤)، ومن طريقه البيهقي (٩٦/١) من طريق الأعمش، عن رجل، عن ابن عمر مرفوعاً، وهذا إسناد ضعيف لجهالة الرجل، واختلف على الأعمش فرواه عبد السلام بن حرب، عن الأعمش، عن أنس بنحوه.. أخرجه أبو داود (١٤) والترمذمي (١٤) قال أبو داود: وهو ضعيف، وقال البخاري عنهمما: (كلاهما مرسل)، انظر: «علل الترمذمي» (١/٩٥). وقد أورد اللبناني هذا الحديث في «الصحيحة» (٣/٦٠).

يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك وما ملكت يمينك» قال: قلت: يا رسول الله، فإذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرinya» قلت: فإذا كان أحدهنا خالياً؟ قال: «فالله أحق أن يستحيا منه»<sup>(١)</sup> ، والله تعالى أعلم.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠١٧)، والترمذى (٢٧٩٤)، وابن ماجه (١٩٢٠)، وأحمد (٢٣٥/٣٣)، وقال الترمذى: (هذا حديث حسن).



## ما يقال عند الخروج من الخلاء

**١٤/٩٩** - وَعَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: «غُفْرَانَكَ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ. وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَالْحَاكِمُ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه الخمسة وهم: أبو داود (٣٠) في كتاب «الطهارة»، والترمذی (٧)، والنمسائي في (عمل اليوم والليلة) (٧٩) وهو ضمن «السنن الكبرى» له (٦/٢٤)، وابن ماجه (٣٠٠)، وأحمد (٤٢/١٢٤)، وأخرجه أيضاً - ابن حبان (٤/٢٩١)، والحاکم (١/١٨٥) كلهم من طريق إسرائيل بن يونس، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، حدثني عائشة رضي الله عنها به.

وهذا إسناد حسن، يوسف بن أبي بردة، وثقة العجلی<sup>(١)</sup> والحاکم، وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(٢)</sup>، وقال الذہبی في «الکافش»: (ثقة)، وقال الحافظ في «التقریب»: (مقبول)، قال الترمذی: (هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة)، قال الشيخ أحمد شاکر: (وغرابتھ لانفرد إسرائيل به، وإسرائيل ثقة حجة)<sup>(٣)</sup>، وقد صححه أبو حاتم الرازی والحاکم، كما ذكر الحافظ.

قال الحاکم (١/٢٦٢): (هذا حديث صحيح، فإن يوسف بن أبي بردة من ثقات آل أبي موسى، ولم نجد أحداً طعن فيه، وقد ذكر سماع أبيه من

(١) «تاریخ الثقات» ص(٤٨٥).

(٢) «الثقات» (٧/٦٣٨).

(٣) «جامع الترمذی» (١/١٢).

. (١) عائشة (رضي الله عنها)

وأما تصحیح أبي حاتم فلعل الحافظ استفاده مما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه، فإنه قال: سمعت أبي يقول: (أصح حديث في هذا الباب - يعني في باب الدعاء عند الخروج من الخلاء - حديث عائشة . . .) <sup>(٢)</sup>، وقد تقدم أن مثل هذه العبارة لا تفيد الصحة <sup>(٣)</sup>. وممن صححه النووي <sup>(٤)</sup>، وابن الملقن <sup>(٥)</sup>، والحافظ ابن حجر <sup>(٦)</sup>، والألباني <sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

## ○ الوجه الثاني: في شرح الفاظه:

**قوله: (غُفْرَانُكَ) أي: أسألك غفرانك، فهو منصوب بفعل محذوف، كما قال تعالى: ﴿غُفْرَانُكَ رَبِّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]، أي: أعطنا وامنحنا غفرانك، والمغفرة هي ستر الذنوب والتجاوز عنها.**

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على استحباب قوله: «غفرانك» بعد قضاء حاجته وخروجه من المكان، فإن كان في بناء قاله إذا خرج، وإن كان في الصحراء قاله إذا فارق المكان الذي قضى فيه حاجته، ووجه الاستحباب أن هذا فعل مجرد لقصد القرابة، فهو للاستحباب، على أظهر الأقوال كما في علم الأصول.

ومناسبة هذا الدعاء أن الإنسان لما خف جسمه بعد قضاء الحاجة، وارتاح من الأذى، تذكر ثقل الذنوب وعواقبها فدعا ربه أن يخفف عنه أذية الإثم، كما من عليه بتخفيف أذية الجسم، فالنجو يُنقل البدن ويؤذيه، والذنوب تُنقل القلب وتؤذيه، وهذا معنى مناسب من باب تذكر الشيء بالشيء، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن القيم<sup>(٨)</sup>.

(١) «المستدرك» (٢٦٢/١). (٢) «العلل» (٤٣/١).

(٣) انظر: ص(٢٢١) من هذا الجزء.

(٤) «الأذكار» ص(٢٨)، «المجموع» (٢/٧٥).

(٥) «البدر المنير» (٤/٢٦٤). (٦) «نتائج الأفكار» (١/٢١٤).

(٧) «إرواء الغليل» (١١/٩١). وانظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٥٤٠) تحقيق: فريق من الباحثين.

(٨) «إغاثة اللهفان» (١/٧٤).

وقال البغوي: (كأنه رأى تركه ذكر الله تعالى زمان لبته على الخلاء تقصيراً منه فتداركه بالاستغفار)<sup>(١)</sup>، وقد سبقه إلى ذلك الخطابي<sup>(٢)</sup>، وعنده نقله التوسي<sup>(٣)</sup>.

وال الأول أظہر، وأما الثاني ففيه نظر؛ لأنَّه انحبس عن ذكر الله في هذا الموطن بأمر الله، وإذا كان كذلك فإنه لا يقال عنه: إنه غافل عن الذكر، بل هو ممثل متبع لله تعالى، كالحائض لا تصلي ولا تصوم، ولا يسن لها إذا طهرت أن تستغفر الله تعالى من تركها ذلك.

○ **الوجه الرابع:** ورد في هذا الموضوع أحاديث يذكرها الفقهاء، لكنها ضعيفة، ولذا قال أبو حاتم: (أصح ما فيه حديث عائشة) كما تقدم.

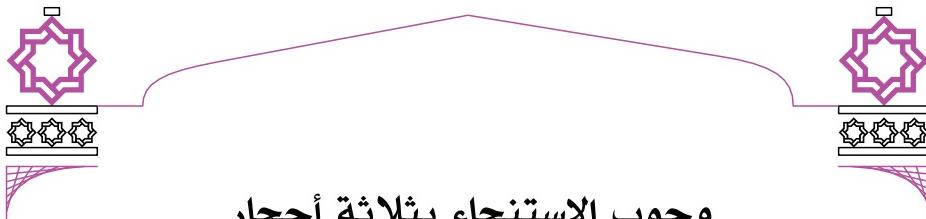
ومن ذلك حديث أنس بن مالك<sup>(٤)</sup> قال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: «الحمد لله الذي أذهب عنِّي الأذى وعافاني»، وفي الأحاديث الصحيحة غنية عن الضعف، والله تعالى أعلم.

(١) «شرح السنة» (٣٧٩/١).

(٢) «معالم السنن» (٣٢/١).

(٣) «المجموع» (٧٦/٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٠١) وإسناده ضعيف؛ لأنَّه من روایة إسماعيل بن موسى البصري ثم المكي. قال فيه أبو زرعة: (بصري ضعيف)، وقال أحمد: (منكر الحديث)، وعن علي بن المديني: (لا يكتب حدثه)، ذكر ذلك الذهبي في «الميزان» (٢٤٨/١)، وقال البوصيري في «الزوائد» (٩٢/١): (متفق على تضعيفه).



## وجوب الاستنقاء بثلاثة أحجار

١٥/١٠٠ - وَعِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْعَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَتَيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا، فَاتَّهَهُ بِرَوْثَةٍ، فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «هَذَا رِكْسٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، زَادَ أَحْمَدُ، وَالْدَّارَقُطْنِيُّ: «أَتَيْتَنِي بِغَيْرِهَا».

## الكلام عليه من وجوه:

## ○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهمذلي رضي الله عنه، كان سادس  
رجل في الإسلام، وهاجر للهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، قال له  
النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أول الإسلام: «إنك غلام معلم»<sup>(١)</sup>، وروى البخاري عنه أنه  
قال: (والله لقد أخذت من في رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بضعاً وسبعين سورة...)<sup>(٢)</sup>،  
وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة  
ابن أم عبد ...»<sup>(٣)</sup>.

وكان ممن يخدم النبي ﷺ، وهو صاحب سواكه ونعليه ووساده، قال حذيفة رضي الله عنه: (ما أعرف أحداً أقرب سمتاً وهدياً ودللاً<sup>(٥)</sup> بالنبي ﷺ من

(١) آخر جه أَحْمَد (٦/٨٢، ٨٣) وَإِسْنَادُهُ حَسْنٌ.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤٦/٩).

(٤) أخرجه أحمد (٢٨٧/٧)، وابن ماجه (١٣٨) وإسناده حسن؛ لأنَّه من روایة عاصم بن أبي النجود، وهو حسن الحديث، كما تقدم، وله شواهد يرتفع بها إلى درجة الصحة.

(٥) سمتاً: أي: خشوعاً، وهدياً: طريقة، ودللاً: أي: سيرة وحالة وهيئة.

ابن أم عبد) <sup>(١)</sup>.

تولى القضاء وبيت المال في الكوفة على عهد عمر رضي الله عنه وصدرأً من خلافة عثمان رضي الله عنه، ثم دعاه إلى المدينة، ومات فيها سنة اثنين وثلاثين <sup>(٢)</sup> رضي الله عنه.

### ○ الوجه الثاني: في تخریجه:

فقد أخرجه البخاري في كتاب «الموضوع»، باب «لا يُستنجى بروث» <sup>(٣)</sup> من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق السباعي، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود ذكر عن أبيه، أنه سمع عبد الله يقول... وذكر الحديث.

ثم قال البخاري: (وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق: حدثني عبد الرحمن...)، وإبراهيم هذا هو ابن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السباعي، روى عن أبيه وجده أبي إسحاق، قال عنه في «التقريب»: (صدقوا بهم).

وقد رواه عن زهير جمع منهم: يحيى القطان وأحمد بن يونس ويحيى بن آدم وأبو نعيم والحسن بن موسى وغيرهم.

قال الحافظ: (وإنما عدل أبو إسحاق عن أبي عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى، لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح، ف تكون منقطعة، بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة) <sup>(٤)</sup>.

وغرض البخاري من قوله: (وقال إبراهيم...) الرد على من زعم أن أبو إسحاق دلس هذا الخبر، فقد ذكر الحكم أن أبو إسحاق الشاذكوني قال: (ما سمعت بتدعيس قط أعجب من هذا ولا أخفى)، قال: أبو عبيدة لم يحدثني، ولكن عبد الرحمن عن فلان عن فلان، ولم يقل: حدثني، فجاز

(١) أخرجه البخاري (١٠٢/٧) فتح.

(٢) «الإصابة» (٢١٤/٦).

(٣) «فتح الباري» (٢٥٧/١).

الحادي وسار) <sup>(١)</sup>.

وقد ذكر الترمذى أن هذا الحديث فيه اضطراب، وكذا الدارقطنى <sup>(٢)</sup>؛ لأن أبا إسحاق السبئى روى الحديث على أوجه متعددة، وقد ذكرها الدارقطنى، ورجم رواية زهير عن أبي إسحاق، وهي التي أخرجها البخارى، ثم قال: (وفي النفس منه شيء؛ لكثرة الاختلاف على أبي إسحاق، والله أعلم) <sup>(٣)</sup>. أما الترمذى فقد رجم رواية إسرائىل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، وضعف رواية زهير المذكورة؛ لأن سماع زهير من أبي إسحاق كان بأخرة، وأبو إسحاق قد اختلف.

والصواب مع البخارى، فإنه على فرض أن زهيراً سمع من أبي إسحاق بأخرة فإنه قد توبع، كما قال الحافظ <sup>(٤)</sup>، تابعه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، قال ابن عينة: (لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه).

إسرائىل - أيضاً - قد سمع من أبي إسحاق بأخرة، كما قال الإمام أحمد <sup>(٥)</sup>، وقد ذكر أبو داود كما في «سؤالات الآجري»: أن زهيراً فوق إسرائىل بكثير <sup>(٦)</sup>.

وقد نفى الحافظ في «المقدمة» هذا الاضطراب؛ لثبت ترجيح رواية زهير عن أبي إسحاق على رواية إسرائىل عن أبي إسحاق، وهما أرجح الروايات كالماء.

وأخرجه أحمد من طريق أبي إسحاق، عن علقمة بن قيس، عن ابن مسعود، ولفظه: (فالقى الروثة وقال: إنها ركس ائتنى بحجر) <sup>(٧)</sup> وهذه الزيادة صحيحة إن ثبت سماع أبي إسحاق من علقمة، قال أبو حاتم وأبو زرعة: (أبو إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً) <sup>(٨)</sup>، ونقل الحافظ عن

(١) «معرفة علوم الحديث» ص(١٠٩). (٢) «الإلزامات والتتبع» ص(٢٢٧).

(٣) «المصدر السابق».

(٤) «هدي السارى» (٣٤٩).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٢٢٩/١).

(٦) «المسند» (٣٢٦/٧).

(٧) «المراسيل» ص(١٤٥).

الكريبيسي أنه أثبت سمع أبي إسحاق هذا الحديث من علقة<sup>(١)</sup>. وأخرجه الدارقطني بهذا الإسناد بلفظ: «أئنني بغيرها»<sup>(٢)</sup>، وسيأتي - إن شاء الله - بيان غرض الحافظ من إيراد هذه الزيادة.

### ○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (**أئنني الغائط**) أي: ذهب إلى الأرض المطمئنة لقضاء الحاجة. قوله: (**فأئنني بروثة**) بفتح الراء وسكون الواو، هي فضلة ذات الحافر، وعند ابن خزيمة (فوجدت له حجرين وروثة حمار..)<sup>(٣)</sup>. قوله: (**إنها ركس**) بكسر الراء وسكون الكاف، وعند ابن ماجه وابن خزيمة: «هي رجس»، قال أبو عبيد: (هو شيء المعنى بالرجيع)<sup>(٤)</sup>، أي: لأن رجع من حالة الطعام إلى حالة الروث، وقال الفيومي: (الركس بالكسر هو: الرجس، وكل مستقدر «ركس»)<sup>(٥)</sup>.

○ الوجه الرابع: الحديث دليل على أن الاستنجاء لا يكون بأقل من ثلاثة أحجار؛ لأنه طلب من ابن مسعود رضي الله عنه أن يأتيه بثلاثة أحجار، وقد تقدم في حديث سلمان رضي الله عنه عند مسلم: (نهانا أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار) وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيع بهن؛ فإنها تجزئ عنه»<sup>(٦)</sup>.

ومعنى: (**فليستطع**) أي فليس能夠، يقال: استطاب الرجل: إذا استنجى. وهذا قول الشافعية والحنابلة<sup>(٧)</sup>، واختاره ابن حزم، ونقله ابن عبد البر

(١) فتح الباري» (١/٢٥٧).

(٢) «السنن» (١/٥٥).

(٣) «صحيح ابن خزيمة» (١/٣٩).

(٤) «غريب الحديث» (١/١٦٦).

(٥) «المصباح المنير» ص (٢٣٧).

(٦) آخرجه أبو داود (٤٠)، والنسائي (٤٤)، وأحمد (٤١/٢٨٨)، والدارقطني (١/٥٤). وقال: (إسناد صحيح). وفي طبعة المرسلة (١/٨٥): (إسناد حسن) وهو الذي نقله عنه الحافظ في «تهذيبه» (١٠/١٢١ - ١٢٢)، وفي سنته مسلم بن قرط. قال عنه الذهبي: لا يعرف. وانظر: «العلل» للدارقطني (١٤/٢٠٥) والحديث له شواهد.

(٧) «المجموع» (٢/١٢٠)، «المغني» (١/٢٠٩).

عن أكثر المدینین من أصحاب مالک<sup>(١)</sup>.

وذهبت الحنفیة والمالکیة إلى أنه يجزئ حجران، ولا يلزم الثالث؛ لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ اكتفى بحجرين لما ألقى الروثة، ولم يطلب من عبد الله أن يأتيه الثالث بدلها<sup>(٢)</sup>.

والقول الأول أرجح؛ لأن إزالة النجاسة وإن كانت معقوله المعنى؛ وهو أن الغرض الإنقاء؛ لكن تحديد الشرع هذه الإزالة في حالة الاستجمار بثلاثة أحجار أمر يجب اعتباره، وتركه فيه مخالفة الشارع الحكيم، وهذا أمر ثبت عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قولهً وفعلاً، والقول صريح في ذلك، كحديث سلمان رضي الله عنه وغيره مما تقدم.

وأما توجيه أصحاب القول الثاني في جانب عنه من ثلاثة أوجه:

**الأول:** أن الرسول صلوات الله عليه طلب الحجر الثالث، كما تقدم في رواية أحمد والدارقطني التي ذكر الحافظ، وكأن غرضه من إيرادها الرد على الطحاوي وإثبات الحجر الثالث، وقد ذكر الحافظ أنه على تقدير عدم سماع أبي إسحاق من علقة فهو مرسل؛ والمرسل حجة عند المخالفين - يريد الطحاوي ومن هو على مذهب أبي حنيفة - وعندنا - أيضاً - إذا اعتمد<sup>(٣)</sup>.

**الوجه الثاني:** أنه لا يلزم أن يأمر ابن مسعود رضي الله عنه أمراً جديداً، بل اكتفى عَلَيْهِ السَّلَامُ بالأمر الأول في طلب الثلاثة، وحين ألقى الروثة علم ابن مسعود أنه لم يتم امثاله الأمر حتى يأتي بحجر ثالث.

**الوجه الثالث:** أنه يتحمل أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أخذ ثالثاً بنفسه من دون طلب، أو استنجى بحجر وطيفي حجر آخر، وبالاحتمال لا يتم الاستدلال للطحاوي، ولا لمن دافع عنه، وهو العيني<sup>(٤)</sup> عفا الله عن الجميع، وجراهم خيراً، والله تعالى أعلم.

(١) «المحل» (١٠٨/١)، «الكاففي» (٣٢/١).

(٢) «شرح معاني الآثار» (١٢٢/١)، «المتنقى» (٦٨/١)، «التمهيد» (١٧/١١).

(٤) «عمدة القاريء» (٢٥٧/٢).

(٣) «فتح الباري» (٢٩٣/٢).



## بيان ما لا يُستنجي به

**١٦/١١** - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَعَالَى نَهَا أَنْ يُسْتَنْجِي بِعَظْمٍ، أَوْ رَوْثٍ، وَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ.

### □ الكلام عليه من وجوه:

#### ○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه ابن عدي (٣/٣)، والدارقطني (٥٦/١) من طريق سلمة ابن رجاء، عن الحسن بن فرات القزار، عن أبيه، عن أبي حازم الأشجعي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعاً.

وقال الدارقطني: (إسناده صحيح)، وذكره ابن دقيق العيد في <sup>(١)</sup> «الإمام»، ونقل الحافظ تصحيح الدارقطني <sup>(٢)</sup>.

وسلمة بن رجاء التميمي الكوفي مختلف فيه، فقال فيه ابن معين: (ليس بشيء)، وقال النسائي: (ضعيف)، وقال أبو زرعة: (صدوق)، وقال أبو حاتم: (ما بحديثه بأس) <sup>(٣)</sup>، وقال ابن عدي: (أحاديثه أفراد وغرائب، حدث بأحاديث لا يتبع عليها) <sup>(٤)</sup>، وذكر الحافظ في «المقدمة»: أن له حديثاً واحداً في البخاري في «الفضائل» <sup>(٥)</sup>.

والظاهر أنه لا بأس به، فإنه في هذا الحديث وافق غيره، كما في حديث سلمان المتقدم وغيره من الأحاديث التي ذكر فيها النهي عن الاستنجاء

(١) ص(٩٩).

(٢) «فتح الباري» (٢٥٦/١).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤/١٢٧).

(٤) «الكامل» (٣٣٢/٣).

(٥) «هدى الساري» ص(٤٠٧).

بالعظم والروث، والحسن بن فرات قال عنه الحافظ: (صدقون لهم)، وقد ذكر الدارقطني في «العلل» (٢٣٩/٨) أنه وهم في هذا الحديث بزيادة (إنهما لا يطهران) وقد روى الدارقطني هذا الحديث من طريق نصر بن حماد، ثنا شعبة، عن فرات، عن أبي حازم به، بدونها. ونصر بن حماد ضعيف.

○ **الوجه الثاني:** الحديث دليل على النهي عن الاستنجاء بالعظم والروث، وقد علل لذلك بأنهما لا يطهران، مع أن الدارقطني قد حكم بزيادتها، وقد تقدم في حديث ابن مسعود رضي الله عنه التعليل بأنهما طعام الجن، وتقدم تعليل الروثة - أيضاً - بأنها ركس.

والتعليق بعدم التطهير في الروثة عائد إلى كونها ركساً، وأما في العظم فلأنه لزج لا يكاد يتلامس، فلا ينسف النجاسة ولا يقطع البِلَةَ، ومثل ذلك الرجاج الأملس.

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على أن الاستنجاء بالأحجار يطهر طهارة لا يلزم معها الماء، وليس مزيلاً فقط؛ لأنه علل بأن العظم والروث لا يطهران؛ فدل على أن الحجارة وما في معناها يطهر، وهذا هو القول الصحيح في هذه المسألة، ويعيد ذلك حديث ابن مسعود المتقدم، فإنه عليه السلام طلب أحجاراً ولم يطلب ماء، وكذا حديث سلمان المتقدم، وشرط ذلك الإنقاء، فإذا أنقى المحل بثلاثة أحجار فأكثر أجزاء، ولا يلزم الاستنجاء بالماء، فإن ضم إليه الماء من باب الطهارة والنظافة فهو أكمل.

وكذا لو تعدى الخارج موضع العادة بيسير بحيث لا يمكن التحرز منه، فإنه يجزئ الاستجمار.

لكن إن انتشر بحيث يخرج عما جرت العادة به، بأن انتشر الخارج على شيء من الصفحة أو يمتد إلى الحشمة امتداداً غير معتاد، ففي إجزاء الاستجمار، قوله:

**الأول:** أنه لا بد من غسله بالماء وعدم الاكتفاء بالاستجمار، وهو قول

الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة<sup>(١)</sup>؛ لأن الاستجمار في المحل المعتاد رخصة لأجل المشقة في غسله؛ لتكرر النجاسة فيه، فما لا تترکر النجاسة فيه لا يجزئ فيه إلا الغسل، أشبه الساق والفخذ، وقد أخرج البیهقی عن علی<sup>رض</sup> قال: (إنهم كانوا يبعرون بعرأاً، وأنتم تلْطُونَ ثلطاً فأتبعوا الحجارة الماء)<sup>(٢)</sup>، لكن عند الحنفیة لا يلزم الماء، بل يجزئ أي مائع طاهر مزيل.

**والقول الثاني:** أنه يجزئ الاستجمار في الصفتين والخشفة، وهو قول شیخ الإسلام ابن تیمیة؛ لعموم الأدلة بجواز الاستجمار، ولم ينقل عنه<sup>صلی الله علیہ وساتھی</sup> في ذلك تقدير<sup>(٣)</sup>، والله تعالى أعلم.

(١) «حاشية ابن عابدين» (١/٣٣٩)، «البحر الرائق» (٤/٤١٩)، «حاشية الدسوقي» (١/١١٢)، «المجموع» (٢/١٤٢)، «الإنصاف» (١/١٠٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٥٤)، والبیهقی (١/١٠٦) من طريق عبد الملك بن عمیر، قال: قال علی.. وهذا سند ضعیف، فيه عبد الملك بن عمیر، ذکر المزی أنه رأى علیاً ولم يذكر أنه روى عنه، ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال: (هو مضطرب الحديث جداً، وهو أشد اضطراباً من سماك) انظر: «علل الدارقطني» (٤/٥٤)، «تهذیب الكمال» (١٨/٣٧٠)، «شرح العلل» لابن رجب (١/١٤٠، ٣٦٣)، «موسوعة أحكام الطهارة» (٢/٥٧٦). وذكر الزیلیعی في «نصب الراية» (١/٢١٩) هذا الحديث وقال عنه: «إسناده جيد».

(٣) انظر: «الاختیارات» ص (٩٠).



## وجوب التنـزه من البول وأنه من أسباب عذاب القبر

**١٧/١٠٢** - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْتَنْزِهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَةً عَذَابُ الْقَبْرِ مِنْهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِي.

**١٨/١٠٣** - وَلِلْحَاكِمِ: «أَكْثُرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ». وَهُوَ صَحِيحٌ إِلَسْنَادٍ.

### □ الكلام عليهما من وجوه:

#### ○ الوجه الأول: في تخریجهما:

أما الأول فقد أخرجه الدارقطني (١٢٨/١) من طريق محمد بن الصباح السمان، نا أزهر بن سعد السمان، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعاً.

قال الدارقطني: (الصواب أنه مرسل).

وهذا السنـد رجالـه ثـقات غـير مـحمد بن الصـباح، فـقد تـرجمـه الـذهبـي فـي «المـيزـان» فـقال: (بـصـريـ، عنـ أـزـهـرـ السـمـانـ، لـا يـعـرـفـ، وـخـبـرـهـ مـنـكـرـ) <sup>(١)</sup> وـكـانـهـ يـعـنـيـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ) <sup>(٢)</sup>.

واما الثاني فقد أخرجه أحمد (١٢/١٥)، والدارقطني (١٢٨/١)، والحاكم (١٨٣/١) من طريق أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ» ولفظ أـحمدـ: (فيـ الـبـولـ).

(٢) انظر: «إرواء الغليل» (٣١١/١).

(١) «المـيزـانـ» (٣/٥٨٣).

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيختين، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه، وله شاهد من حديث أبي يحيى القنات).

وسائل الترمذى البخارى عن هذا الحديث فقال: (صحيح) <sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطنى: (صحيح).

وسائل عنه فقال: (يرويه الأعمش واختلف عنه، فأسنده أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وخالفه فضيل فوقه، ويshire أن يكون الموقوف أصح) <sup>(٢)</sup>، وسائل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث فقال: (إن رفعه باطل) <sup>(٣)</sup>، وقد نقل ذلك الحافظ في «التلخيص» <sup>(٤)</sup> ولم يتعقبه بشيء، وهنا جزم بصحته، والله أعلم.

وله شاهد من طريق أبي يحيى القنات - كما ذكر الحاكم - عن مجاهد، عن ابن عباس رفعه إلى النبي ﷺ فقال: «عامة عذاب القبر من البول، فتنزهوا من البول» <sup>(٥)</sup>.

○ **الوجه الثاني:** الحديث دليل على وجوب تنزه الإنسان من بوله، وذلك بغسله، وإزالة أثره من بدنـه أو ثوبـه أو مكان صلاته، وتحريم التساهل بذلك، وأن التساهل من أسباب عذاب القبر، بل إن أكثر عذاب القبر منه.

ومن ذلك أن يبول في محل دمث حتى لا يطير عليه شيء من رشاش، أو يبول في الحمام في فتحة الغائط، وإذا أصابـه شيء منه فليـبادر إلى تطهـير ما أصابـه من ثوبـه أو بدنـه.

(١) «العلل» للدارقطنى (٢٠٨/٨).

(٢) «العلل الكبير» (١٤٠/١).

(٣) «علل الحديث» (٣٦٦/١).

(٤) «التلخيص» (١١٧/١).

(٥) آخرـه البزار (١٤٦) «مختصر زوائدـه»، والطبراني في «الـكـبـير» (٨٤/١١)، والـدارـقطـنى (١٢٨/١)، والـحاـكم (٢٩٣/١)، قال الدارقطنى: (إـسـنـادـه لـا بـاسـ بـهـ). وـقـالـ فـيـ «ـمـجـمـعـ الزـوـائـدـ» (٢٠٧/١): (ـوـفـيهـ أـبـوـ يـحـيـيـ القـنـاتـ، وـثـقـهـ يـحـيـيـ بـنـ مـعـيـنـ فـيـ روـاـيـةـ، وـضـعـفـهـ الـبـاقـونـ)، وـقـدـ صـحـحـهـ الـأـلـبـانـيـ فـيـ «ـصـحـيـحـ التـرـغـبـ» رـقـمـ (١٥٠)، فـالـظـاهـرـ أـنـ قـوـلـ الدـارـقطـنىـ: (ـلـاـ بـأـسـ بـهـ) أـيـ: لـشـواـهـدـ الـمـذـكـورـةـ.

وقد جاء في ذلك - أيضاً - أحاديث كثيرة، ذكرها المنذري<sup>(١)</sup> ومن ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ مر بقبرين فقال: «إنهما ليغذيان وما يغذيان في كبير؛ ثم قال: بلـى، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة.. الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وقد أفاد هذا الحديث أن ترك التنـزه من البول من كـبـائـرـ الـذـنـوبـ، وقد جاء في رواية للـبـخـارـيـ: «ـوـمـاـ يـعـذـبـانـ فـيـ كـبـيرـةـ،ـ وـإـنـهـ لـكـبـيرـ»<sup>(٣)</sup> ، وقد بـوـبـ عـلـيـهـ الـبـخـارـيـ فـيـ كـتـابـ «ـالـوـضـوءـ»ـ بـقـوـلـهـ:ـ (ـبـاـبـ مـنـ الـكـبـائـرـ أـنـ لـاـ يـسـتـتـرـ مـنـ بـوـلـهـ)ـ<sup>(٤)</sup>ـ،ـ وـذـلـكـ لـأـنـ عـدـمـ التـنـزـهـ مـنـ الـبـولـ يـلـزـمـ مـنـهـ بـطـلـانـ الـصـلـاـةـ،ـ وـتـرـكـهـ كـبـيرـ بـلـ شـكـ،ـ وـقـدـ ذـكـرـ الـذـهـبـيـ فـيـ كـتـابـ «ـالـكـبـائـرـ»ـ:ـ عـدـمـ التـنـزـهـ مـنـ الـبـولـ<sup>(٥)</sup>ـ،ـ وـمـنـ بـعـدـ اـبـنـ حـجـرـ الـهـيـشـمـيـ فـيـ كـتـابـ «ـالـزـوـاجـرـ»ـ<sup>(٦)</sup>ـ،ـ قـالـ الـخـطـابـيـ (ـمـعـنـاهـ:ـ أـنـهـمـ لـمـ يـعـذـبـاـ فـيـ أـمـرـ كـانـ يـكـبـرـ عـلـيـهـمـ أـوـ يـشـقـ فـعـلـهـ لـوـ أـرـادـاـ أـنـ يـفـعـلـاهـ وـهـوـ التـنـزـهـ مـنـ الـبـولـ وـتـرـكـ الـنـمـيـةـ،ـ وـلـمـ يـرـدـ أـنـ الـمـعـصـيـةـ فـيـ هـاتـيـنـ الـخـصـلـتـيـنـ لـيـسـتـ بـكـبـيرـةـ فـيـ حـقـ الـدـيـنـ وـأـنـ الـذـنـبـ فـيـهـمـاـ هـيـنـ سـهـلـ)ـ<sup>(٧)</sup>ـ،ـ وـقـالـ الـمـنـذـرـيـ:ـ (ـوـلـخـوفـ تـوـهـمـ مـثـلـ هـذـاـ اـسـتـدـرـكـ،ـ فـقـالـ عـلـيـهـ:ـ (ـبـلـ إـنـهـ كـبـيرـ)ـ<sup>(٨)</sup>ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ.

وهـذاـ فـيـ بـوـلـ بـنـيـ آـدـمـ،ـ وـمـاـ شـابـهـ مـنـ الـأـبـوـالـ النـجـسـةـ،ـ وـأـمـاـ مـنـ عـمـمـهـ فـيـ سـائـرـ الـأـبـوـالـ -ـ كـالـخـطـابـيـ<sup>(٩)</sup>ـ -ـ فـهـوـ مـرـدـودـ،ـ لـقـوـلـهـ فـيـ رـوـاـيـةـ:ـ (ـوـكـانـ لـاـ يـسـتـتـرـ مـنـ بـوـلـ)ـ فـتـكـونـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ فـيـ قـوـلـهـ:ـ (ـمـنـ الـبـولـ)ـ بـدـلـاـ مـنـ الـضـمـيرـ،ـ أـمـاـ بـوـلـ الـمـأـكـوـلـ كـالـإـبـلـ وـالـغـنـمـ فـهـوـ طـاهـرـ؛ـ لـأـنـ النـبـيـ عـلـيـهـ السـلـامـ أـبـاحـ لـلـعـرـنـيـنـ شـرـبـ أـبـوـالـ الـإـبـلـ<sup>(١٠)</sup>ـ،ـ وـلـمـ يـأـمـرـهـمـ بـغـسـلـ أـوـانـيـهـمـ وـلـاـ مـاـ أـصـابـهـمـ مـنـهـاـ،ـ فـدـلـ عـلـىـ طـهـارـتـهـاـ.

(١) الترغيب والترهيب (١٣٨/١).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦)، ومسلم (٢٩٢). (٣) انظر: «فتح الباري» (٤٧٢/١٠).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٣١٧/١).

(٥) ص (١٠٤) «الكبيرة الحادية والثلاثون». (٦) «الزواجر» (١٢٠/١).

(٧) «معالم السنن» (١/٢٧). (٨) «الترغيب والترهيب» (١٣٩/١).

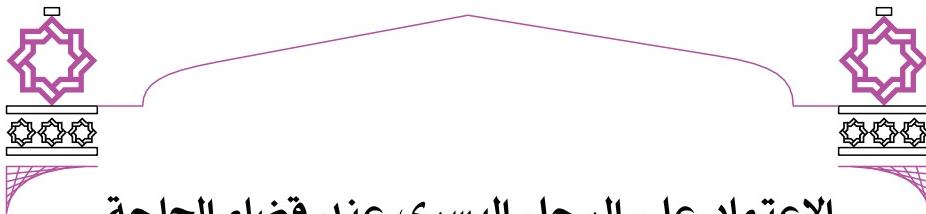
(٩) «معالم السنن» (١/٢٧).

(١٠) أخرجه البخاري (٢٣٣)، ومسلم (١٦٧١) (٩).

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على ثبوت عذاب القبر، وهو ثابت بالكتاب والسنّة والإجماع، قال تعالى عن آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعَرَّضُونَ عَلَيْهَا عُدُواً وَعَشِيَّاً﴾ [غافر: ٤٦]، قال ابن كثير: (هذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور)<sup>(١)</sup>، وقد تواترت الأحاديث عنه ﷺ في إثبات عذاب القبر، ومن ذلك الأحاديث التي مضت، نسأل الله تعالى أن يعيذنا من عذاب القبر. والله تعالى أعلم.

---

(١) «تفسير ابن كثير» (١٣٦/٧).



## الاعتماد على الرجل اليسرى عند قضاء الحاجة

**١٩/١٤** - عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلِمَنَا رَسُولُ اللَّهِ وَبِعَصَمِهِ فِي الْخَلَاءِ: أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرَى، وَنَنْصِبَ الْيُمْنَى. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في ترجمة الرواية:

وهو أبو سفيان، سراقة بن مالك بن جعشن - بضم الجيم وسكون العين المهملة وضم الشين المعجمة - المدلجي الكناني، كان ينزل قدِيداً<sup>(١)</sup> ، يُعَدُّ في أهل المدينة، وقد روى البخاري قصته في إدراكه الرسول ﷺ لما هاجر إلى المدينة، ودعا النبي ﷺ عليه حتى ساخت رجلاً فرسه في الأرض ثم إنَّه طلب منه الخلاص وأن لا يدل عليه فعل، وكتب له أماناً<sup>(٢)</sup> ، أسلم يوم الفتح، ومات سنة أربع وعشرين في خلافة عثمان رضي الله عنه، وقيل: مات بعد عثمان<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه.

### ○ الوجه الثاني: في تخریجه:

فقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب العالية»<sup>(٤)</sup>، والطبراني في «الكبير» (١٦٠ - ١٦١)، والبيهقي في

(١) قدِيد: على وزن زُبَير، قرية معروفة ضعيفة، تقع بين خليص وعسفان بقرب مكة. «المعانم المطابقة» ص ٣٣٤.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٧/٢٣٨).

(٣) «الاستيعاب» (٤/١٣١)، «الإصابة» (٤/١٢٧).

«السنن الكبرى» (٩٦/١) من طريق محمد بن عبد الرحمن، عن رجل من بنى مدلنج، عن أبيه قال: (قدم علينا سراقة بن جعشن فقال: علمنا رسول الله ﷺ إذا دخل أحدنا الخلاء أن يعتمد اليسرى وينصب اليمنى).

وهذا إسناد ضعيف، ذكره المصنف ليعلم حاله؛ لأن فيه رجلاً مجهولاً وبهرين وهما: المدلنجي ووالده، ومحمد بن عبد الرحمن: مجهول، وليس لهذا الحديث طريق غير هذا.

ولفظ البيهقي كما تبين: (أن يعتمد) وكأن معناها: أن يتمايل على رجله اليسرى ويميل على جهتها، وأما لفظ الحافظ: (أن نقعده) فهو مشكل؛ لأن قضاء الحاجة ليس محل قعود على الرجل اليسرى وإلا لتلوث بالنجاسة.

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على استحباب نصب الرجل اليمنى، والتحامل على الرجل اليسرى أثناء قضاء الحاجة، وقد ذكر العلماء أن هذه الكيفية تُسَهِّلُ الخارج.

ولكن هذا الحديث ضعيف - كما تقدم - والضعف لا تثبت به الأحكام الشرعية، فإن ثبت من الناحية الطبية أن هذه الجلسة مفيدة صارت مطلوبة، لا من جهة أنها من السنة، ولكن من جهة أنها من المصلحة؛ لأن كل ما فيه مصلحة فإنه مأمور به، ما لم يشهد الشرع ببطلانها، والله تعالى أعلم.



## ما جاء في نثر الذكر بعد البول

**٢٠/١٥** - عَنْ يَعْسَى بْنِ يَزْدَادَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَأَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتُرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

□ الكلام عليه من وجوه:

### ○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو عيسى بن يزداد؛ قيل: بباء موحدة، وراء مهملة، وdalين مهملتين بينهما ألف، وقيل: بمثناة تحتية، وزاي معجمة، وبقيته كالأول، وقيل: ازداد؛ الفارسي اليماني، روى عن أبيه، وروى عنه زكريا بن إسحاق، قال البخاري: (لا يصح حدديث)، وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(١)</sup>.

وأما أبوه، فقال أبو حاتم: (لا صحبة له، وحدديث مرسلا)<sup>(٢)</sup>، وقال ابن حبان: (يقال: إن له صحبة)<sup>(٣)</sup>، ومن نص على أنه لا صحبة له: البخاري، وأبو داود، وأبو حاتم - كما تقدم - وابنه عبد الرحمن، وابن عدي، وغيرهم، ذكر ذلك الحافظ ابن كثير<sup>(٤)</sup>، وقال ابن معين: (لا يعرف عيسى ولا أبوه).

### ○ الوجه الثاني: في تخریجه:

فقد أخرجه ابن ماجه (٣٢٦)، وأحمد (٣٩٩/٣١) من طريق زمعة ابن صالح، عن عيسى بن يزداد اليماني، عن أبيه، وأخرجه أحمد (٤٠٠/٣١) - أيضاً - من طريق زكريا بن إسحاق، عن عيسى، به.

(١) «تهذيب التهذيب» (٢١٢/٨)، «الثقات» (٢١٦/٥).

(٢) «العلل» (٤٢/١)، «المراسيل» ص (٢٣٨).

(٣) «الثقات» (٤٤٩/٣).

(٤) «إرشاد الفقيه» (٥٤/١).

وهذا إسناد ضعيف، وليس له طريق مستقيم بإجماع أهل الحديث، لما تقدم، وأيضاً: زمعة بن صالح متكلم فيه، والأكثرون على تضعيقه، ضعفه أحمد وابن معين - في رواية - وأبو زرعة وابن حبان وأخرون، قال النووي: (اتفقوا على أنه ضعيف)<sup>(١)</sup>.

وكما أنه ضعيف في سنته فهو ضعيف في متنه، فإن معناه غير صحيح؛ لأن نتر الذكر يسبب در البول وتتابعه، والإنسان بهذا الفعل يَجُرُّ على نفسه بلاء بالسلس والوسوسة وطول بقائه على حاجته.

وأما قول الشارح المغربي وتبعه الصناعي: إن حديث ابن عباس المتقدم في قصة صاحب القبرين شاهد لهذا الحديث<sup>(٢)</sup> فليس بواضح؛ لأن حديث ابن عباس يدل على خطر وعظم التساهل بالبول وأن الواجب التنفظ منه، والتنفظ منه لا يلزم منه نتر الذكر، بل يكون في غسله وغسل ما أصاب البدن أو ما أصاب الثوب، والله أعلم.

### ○ الوجه الثالث: في شرح ألفاظه:

**قوله:** (فلينتر) من التتر بنون ثم تاء مثناة من فوق ثم راء مهملة من باب «نصر»، قال في القاموس: (استتر من بوله: اجتبه واستخرج بقيته من الذكر عند الاستنجاء حريراً عليه مهتماً به)<sup>(٣)</sup>. وصفة ذلك أن ينفض ذكره لاستخراج ما بقي في القصبة.

**○ الوجه الرابع:** الحديث دليل على استحباب التتر ثلاث مرات بعد البول لإخراج بقية البول من الذكر زيادة في الإنقاء، وهذا استحببه كثير من الفقهاء كالشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، إما استدلاًأً بهذا الحديث، وإما تعويلاً على المعنى المذكور.

(١) «المجموع» (٩١ / ٢).

(٢) «البدر التمام» (٩٣ / ٢)، «سبل السلام» (١٥٨ / ١).

(٣) «القاموس» (٤ / ٣١٩).

(٤) «المجموع» (٩٠ / ٢).

(٥) «الإنصاف» (١٠٢ / ١).

والصواب أن ذلك لا يستحب لعدم ثبوت الحديث، ولأن ذلك يحدث الوسواس - كما تقدم -، بل إذا انتهى البول غسل رأس الذكر، ومثل ذلك السُّلْطُ الذي ذكره الفقهاء، وهو أن يمسح ذكره من أصله إلى رأسه ثلاث مرات، فهذا لم يصح فيه شيء، وربما سبب ضرراً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (نَتَرَ الذِّكْرَ بِدُعْةٍ عَلَى الصَّحِيحِ... وَكَذَلِكَ سَلْتُ الْبَوْلَ بِدُعْةٍ، لَمْ يَشْعُرْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْحَدِيثُ الْمَرْوُيُّ فِي ذَلِكَ ضَعِيفٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَالْبَوْلُ يَخْرُجُ بِطَبْعِهِ، وَإِذَا فَرَغَ انْقَطَعَ بِطَبْعِهِ، وَهُوَ كَمَا قِيلَ: كَالضَّرْعِ إِنْ تَرَكْتَهُ قَرَّ، وَإِنْ حَلَبْتَهُ دَرَّ) <sup>(١)</sup>.

وقال ابن القيم: (راجعت شيئاً - يعني ابن تيمية - في السُّلْطُ والنَّتَرِ فلم يرها، وقال: لم يصح الحديث) <sup>(٢)</sup>.

فإن وجد من الناس من قد يخرج منه شيء بعد البول إذا لم يتحرك أو يمشي خطوات فهذا له حكم خاص، ولا ينبغي أن يجعل أمراً عاماً لكل أحد، فهذا لا حرج عليه إذا تحرك أو مشى خطوات، بشرط أن يتيقن خروج شيء عن طريق التجربة، فإن كان مجرد وهم أو وسواس فلا عبرة به، ولا ينبغي الالتفات إليه، قال النووي: (والمختار أن هذا يختلف باختلاف الناس، والمقصود أن يظن أنه لم يبق في مجرى البول شيء يخاف خروجه... وينبغي لكل أحد أن لا ينتهي إلى حد الوسواس...) <sup>(٣)</sup>، والله تعالى أعلم.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢١/١٠٦).

(٢) «إغاثة للهفان» (١/٦٤).

(٣) «شرح المهدب» (٢/٩٠).



## حكم الجمع بين الحجارة والماء في الاستنجاء

٢١/١٠٦ - عَنْ أَبْنَى عَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ أَهْلَ قُبَّاءِ، فَقَالُوا: إِنَّا نُتْسُعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ. رَوَاهُ الْبَزَّارُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٢٢/١٠٧ - وَأَصْلُهُ فِي أَبِي دَاوُدَ، وَالْتَّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِدُونِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ.

### □ الكلام عليهما من وجوه:

#### ○ الوجه الأول: في تخريجهما:

أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فقد أخرجه البزار في «مسنده» (١٥٠) مختصر زوائد (١) قال: حدثنا عبد الله بن شبيب، ثنا أحمد، عن محمد بن عبد العزيز، قال: وجدت في كتاب أبي، عن الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء: **﴿فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾** [التوبه: ١٠٨]، فسألهم رسول الله صل الله عليه وسلم فقالوا: (إنما نتبع الحجارة الماء).

وهذا إسناد ضعيف؛ لأن فيه محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى، قال عنه النسائي: (متروك)، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: (هم ثلاثة إخوة: محمد بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد العزيز، وعمران بن عبد العزيز، وهم ضعفاء الحديث، ليس لهم حديث مستقيم)<sup>(١)</sup>، ونقل الهيثمي تضعيفه عن البخاري<sup>(٢)</sup>، قال البزار عقب الحديث: (لا نعلم أحداً رواه عن الزهرى إلا محمد بن عبد العزيز، ولا عنه إلا ابنه).

(١) «مجامع الزوائد» (١/٢١٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/٧).

وفي إسناده - أيضاً - عبد الله بن شبيب، وهو ضعيف، قال الذهبي: (مجمع على ضعفه)<sup>(١)</sup> ، وقال أيضاً: (أخبارى علامة، لكنه واه)<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث)<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن حبان: (يقلب الأخبار ويسرقها)<sup>(٤)</sup> . لكن للحديث شاهد عن رجل من الأنصار.. وهو بمعنى حديث ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٥)</sup> .

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقد أخرجه أبو داود (٤٤)، والترمذى (٣١٠٠)، وابن ماجه (٣٥٧) من طريق يونس بن الحارث، عن إبراهيم بن أبي ميمونة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحْبُّونَ أَن يَظْهَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبه: ١٠٨] ، قال: كانوا يستنجون بالماء فنزلت هذه الآية فيهم.

وهذا إسناد ضعيف، ضعفه التوسي<sup>(٦)</sup> والحافظ<sup>(٧)</sup> ، وله علتان:

**الأولى:** ضعف يonus بن الحارث، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: (أحاديثه مضطربة)، قال: وسألته عنه مرة أخرى فضعفه، وقال الدوري عن ابن معين: (لا شيء)، وعنده: (ليس به أساس يكتب حديثه).

وقال أبو حاتم: (ليس بقوى)، وقال أبو داود: (مشهور روى عنه غير واحد)<sup>(٨)</sup> .

(١) «الضعفاء» (٢١٨). (٢) «الميزان» (٤٣٨/٢).

(٣) يعرف بالحاكم الكبير، وهو محمد بن محمد بن أحمد أبو أحمد النيسابوري الكرابيسي، محدث خراسان في عصره (ت ٣٧٨هـ)، وأما صاحب «المستدرك» فهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٥٥هـ).

(٤) «المجرورين» (١١/٢).

(٥) رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» (٥١/١) قال محققه الشيخ عبد الله الدويش رحمه الله: (رجاله ثقات، وإن كان الرجل المبهم صحابياً فهو صحيح الإسناد، وفيه حجة لمن قال باستحباب الجمع بين الحجارة والماء...). وانظر: «تنبيه القاري» للشيخ نفسه ص (٦٤).

(٦) «المجموع» (٩٩/٢).

(٧) «التلخيص» (١٢٣/١). (٨) «تهذيب التهذيب» (١١/٣٨٤).

الثانية: جهالة إبراهيم بن أبي ميمونة، قال ابن القطان: (مجهول الحال لا يعرف، ما روى عنه غير يونس بن الحارث، وهو ضعيف، وقال: إن الجهل بحال إبراهيم بن أبي ميمونة كافٍ في تعليل الخبر فاعلم ذلك) <sup>(١)</sup>. لكن الحديث له شواهد كثيرة يصح بها، ويدل على مشروعية غسل الدبر من أثر النجو، ومن ذلك ما جاء من طريق أبي أويس، حدثنا شرحبيل، عن عويم بن ساعدة الأنباري، أنه حدثه أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد قباء، فقال: «إن الله تبارك وتعالى قد أحسن عليكم الثناء في الطّهور في قصة مسجدكم، فما هذا الطّهور الذي تطهرون به؟» قالوا: والله يا رسول الله ما نعلم شيئاً إلا أنه كان لنا جiran من اليهود، فكانوا يغسلون أدبارهم من الغائط فغسلنا كما غسلوا <sup>(٢)</sup>.

ومما ورد في هذا الباب حديث أبي أمامة <sup>(٣)</sup>، وحديث عبد الله بن سلام <sup>(٤)</sup>، وكذا حديث عائشة: (مُرْنٌ أَزْوَاجُكُنْ أَنْ يَسْتَطِيُّوْنَ بِالْمَاءِ، فَإِنِّي أَسْتَحِيْهِمْ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَفْعُلُهُ) <sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر الحافظ في «فتح الباري» حديث الباب، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال: (إسناده صحيح) <sup>(٦)</sup>، وهذا وهم منه ركلة ولو قال: وهو حديث صحيح، لأصاب، أي: لشواهده؛ ذكر ذلك الألباني <sup>(٧)</sup>.

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٤/١٠٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤/٢٣٥)، والحاكم (١٥٥/١)، وابن خزيمة (٨٣) وغيرهم. وهذا إسناد ضعيف، لأن أبي أويس - وهو عبد الله بن عبد الله المدني - قد تكلم فيه الأئمة من جهة حفظه، قال في «التقريب»: (صدقونا لهم)، وشرحبيل: هو ابن سعد أبو سعد الخطمي ضعيف أيضاً، وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»، (٤/٢٨٣): (وفي سماعه من عويم بن ساعدة نظر؛ لأن عويمًا مات في حياة الرسول ﷺ) ويقال: في خلافة عمر رضي الله عنه، لكنه ينتقى بما قبله.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٥٥٥).

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٠/١٦٨) وإسناده ضعيف.

(٥) أخرجه الترمذى (١٩)، والنمسائي (١/٤٢)، وأحمد (٤١/١٨٢)، وصححه الترمذى وهو معلوم.

(٦) «فتح الباري» (٧/٢٤٥).

(٧) «إرواء الغليل» (١/٨٥).

## ○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

**قوله: (قباء)** بضم القاف ممدود؛ مذكر مصروف، هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون والأكثر، وفي لغة أخرى أنه مؤنث ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وفي لغة ثالثة أنه اسم مقصور، اسم لمكان قرب المدينة النبوية بثلاثة أميال، وهذا في الزمن الماضي، أما الآن فهو حي من أحياء المدينة.

**○ الوجه الثالث:** الحديث دليل على أن إزالة النجاسة من محل الخارج بتحفيتها بالحجارة ثم إتباعها الماء هو أكمل التطهير، ليحصل كمال الإنقاء، وهذه هي الحالة الأولى، وهذه الحالة لم يثبت فيها حديث من القول ولا من الفعل؛ لأن حديث أنس المتقدم في أول الباب (فأتبעהه أنا وغلام بإدواته من ماء فيستنجي بالماء) محتمل، وحديث الباب فيه ما تقدم، لكن معناه صحيح؛ لأن المقصود حصول النظافة على أكمل الوجوه، والحجر - وما في معناه - يزيل عين النجاسة، فلا تبasherها يده، والماء يزيل ما بقي، ومعلوم أن الاستنجاء ليس من باب المأمور، وإنما هو من باب الترتكب، وهي أخف، فإذا حصل الإنقاء بأي وسيلة كفى.

**والحالة الثانية:** الاقتصر على الماء وحده؛ وهو أفضل من الاقتصر على الحجارة وحدها؛ لأنه يظهر المحل، وهذا هو ظاهر حديث أنس المتقدم حيث استنجى عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ بالماء، فيحتمل أنه استنجى به بعد الاستنجاء بالحجارة، ويحتمل أنه استنجى به وحده.

**والحالة الثالثة:** الاقتصر على الحجارة وحدها، لا فرق في ذلك بين وجود الماء وعدمه، ولا بين الحاضر والمسافر وال الصحيح والمريض، وقد دل على ذلك حديث سلمان المتقدم وفيه: (نهانا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار)، وحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما أمره الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يأتيه بثلاثة أحجار، وكذا حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه جمع للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحجاراً فأتى

بها بطرف ثوبه ووضعها إلى جنبه ثم انصرف<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ابن القيم في هدي النبي ﷺ عند قضاء الحاجة أنه كان يستنجي بالماء تارة، ويستجمر بالأحجار تارة، ويجمع بينهما تارة<sup>(٢)</sup>.

أما الأولان فثابتان، وأما الجمع من فعله فلم يثبت، ولو ثبت لما احتاج من قال: إن الأفضل الجمع بينهما إلى الاستدلال بحديث أهل قباء - الذي أخرجه البزار - مع ضعفه، ولكن الفعل هو الدليل على الأفضلية لو ثبت، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

انتهى الجزء الأول، ويليه

- بعون الله وتوفيقه - الجزء الثاني ،

وأوله باب «الغسل وحكم الجنب»

(١) «زاد المعاد» (١/١٧١).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٥).

(٣) «المنهل العذب المورود» (١٦٣/١).



## فهرس لأحاديث البلوغ المنشورة

مرتبة على حروف المعجم

### الصفحة

### الحديث

٢٠٩	«ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» .....
٣٦٩	«اتَّقُوا الَّا عِنْنَ» .....
٤٠٠	أتَى النَّبِيُّ ﷺ الْعَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيهِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ .....
٦٨	«أَحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانٌ وَدَمَانٌ» .....
١٦٦	«إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَيُسْتَشِرُ ثَلَاثًا» .....
١٦٩	«إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَعْمَسْ يَدُهُ» .....
٤١٤	«إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» .....
٣٧٤	«إِذَا تَقَوَّطَ الرِّجْلَانِ فَلْيَتَوَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا» .....
٢٦٨	«إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خُمْنِيَّ فَلْيَمْسِحْ عَلَيْهِمَا .....
١٧٤	«إِذَا تَوَضَّأَتْ فَمَضْمضْ» .....
٢٠٤	«إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَابْدُؤُوا بِمَيَامِنُكُمْ» .....
٣٥٢	«إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانَ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَحْدَثْتَ، فَلِيُقُلْ: كَذَبْتَ» .....
٨٨	«إِذَا دُبَّعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ» .....
٣٥	«إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَّ» .....
٣٠٥	«إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا» .....
٧١	«إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْوِسْهُ» .....
٢٣١	«اْرْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوئَكَ» .....
١٧٤	«أَسْبِغْ الْوُضُوءَ، وَخَلَلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ» .....



الصفحة	ال الحديث
٤٠٨	«استئنُّهُوا مِنَ الْبُولِ، فَإِنَّ عَامَةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» .....
٤٨	اغتسلَ بعْضُ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَهَنَّمِ .....
٤٠٨	«أَكْثُرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبُولِ» .....
٣٣١	«أَلَا يَمْسَيُ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ» .....
٩٥	إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأُكْلُ فِي آنِيهِمْ؟ .....
١٩٢	«إِنَّ أَمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرّاً مُحَجَّلِينَ» .....
٤٦	«أَنْ تَعْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ» .....
٣٢١	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْوَاضًا مِنْ لُحُومِ الْعَنَمِ؟ .....
٥٩	«إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجِسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ» .....
٤٠٥	أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَا أَنْ يُسْتَنْجِي بِعَظْمٍ .....
١٠٢	أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِصَّةٍ .....
٢٩	«أَنَّ الْمَاءَ ظَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» .....
٣٢	«أَنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا عَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ، وَلَوْنِهِ» .....
١٨٥	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى بِشُنْشِيٍّ مُدًّا، فَجَعَلَ يَذْلُكُ ذِرَاعِيهِ .....
٣٤٤	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ احْتَجَمَ وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .....
٢٠٧	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْحَفَّيْنِ .....
٤١٧	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ، فَقَالُوا: إِنَّا نُتَبَعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ .....
١٢٦	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ - فِي دِمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ التَّوْبَ - : «تَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ» .....
٢٩٧	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .....
١٨٢	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُخَلِّ لِحَيَّتِهِ فِي الْوُضُوءِ .....
٤٨	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَعْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ زَيْنَبِيَّةِ .....
٢٥٣	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْحُفَّ وَأَسْفَلَهُ .....
٩٨	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ تَوَضَّأُوا مِنْ مَزَادَةِ امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ .....
١٠٩	«أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَاكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ» .....

## الصفحة

## الحديث

٣٥٠	إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَىٰ مَنْ نَامَ مُضطَجِعًا
١٨٨	إِنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأَدْنِيهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخْذَ لِرَأْسِهِ
٢٧٤	إِنَّهُ رَحْصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ
٨٨	«أَيُّمَا إِهَابٌ دُبَغٌ فَقَدْ طَهَرَ»
١٥٦	بَدَا بِمُقدَّمِ رَأْسِهِ، حَتَّىٰ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهِ
٢٦٢	بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَرِيرَةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسُحُوا عَلَى الْعَصَابَ
٢٢٥	ثُمَّ أَدْخَلَ ﷺ يَدَهُ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَشَقَ مِنْ كَفٍ وَاحِدَةٍ
٢٢٥	ثُمَّ تَمْضَمَضَ وَاسْتَشَقَ ثَلَاثَةَ
١٦٢	ثُمَّ مَسَحَ ﷺ بِرَأْسِهِ، وَأَدْخَلَ إِصْبَاعَيِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أَدْنِيهِ
٦٤	جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ
٢٥٧	جَعَلَ النَّبِيَّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ
١١٣	خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمِنْيَ، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَلُعَابُهَا يَسِيلٌ عَلَى كَنْفِي
٨٨	«دِبَاغٌ جُلُودُ الْمَيْتَةِ طُهُورُهَا»
٢٤٨	«دَعْهُمَا، فَإِنِّي أَذْخُلُهُمَا طَاهِرَتِينَ»
٨٥	«الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرِّحُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»
١٤٤	رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا
٢٢٥	رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالاستِشَاقِ
١٠٥	سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ تُسْخَذُ خَلَّا؟ قَالَ: «لَا»
٥٢	«طُهُورُ إِنَاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَعْسِلَهُ سَبْعَ مَرَاتٍ، أُولَاهُنَّ بِالثُّرَابِ»
٤١٢	عَلِمَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ: أَنْ تَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرَىِ، وَنَصِيبَ الْيُمْنَىِ
٣٤٦	«الْعَيْنُ وِكَاءُ السَّيِّدِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطَلَقَ الْوِكَاءُ»
٣٦٨	قالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: (خُذِ الإِدَاؤَةِ). فَانْطَلَقَ حَتَّىٰ تَوارَى عَنِي، فَقَضَى حَاجَتَهُ
٢٨٠	كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ يَنْتَظِرُونَ الْعَشَاءَ حَتَّىٰ تَحْقِقَ رُؤُوسُهُمْ ...
٣٩٧	كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: (غُفرَانَكَ)



## الصفحة

## الحديث

٣٥٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ .....
٢٥٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفِرًا أَنْ لَا نَتْرَعَ خِفَافَنَا .....
٢٣٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدْ، وَيَعْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى حَمْسَةِ أَمْدَادٍ .....
٣٦٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ .....
٣٤٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ .....
١١٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْسِلُ الْمَنَيِّ .....
٢١٥	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْقَفِيهِ .....
٢٠٠	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّقْمِنُ فِي تَنَعُّلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ .....
٢٨٩	كُنْتُ رَجُلًا مَذَاءً، فَأَمْرَتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ .....
٣٨٨	«لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدِيرُوهَا بِعَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرَقُوكُمْ أَوْ غَرْبُوكُمْ» .....
٧٩	«لَا تَشْرِبُوكُمْ فِي آيَةِ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوكُمْ فِي صِحَافِهَا» .....
٢١٧	«لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» .....
٤١	«لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَعْتَسِلُ فِيهِ» .....
٤١	«لَا يَعْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنْبٌ» .....
٤١	«لَا يَعْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَعْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ» .....
٣٧٨	«لَا يُمْسِكَنَ أَحَدُكُمْ ذَكْرَهُ بِيمِينِهِ، وَهُوَ يَبُولُ» .....
٣٠٨	«لَا، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةُ مِنْكَ» .....
١١٦	لَقَدْ كُنْتُ أَحْكَمُ - النَّبِيُّ - يَأْسًا بِظُفْرِي مِنْ ثَوْبِهِ، فَيُصَلِّي فِيهِ .....
١١٦	لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ - النَّبِيُّ - مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرْكًا، فَيُصَلِّي فِيهِ .....
٣٨٢	لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِعَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ .....
٣٦٢	«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْحُبُثِ وَالْخَبَائِثِ» .....
٢٥٣	لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْحُفَّ .....
١٣٨	«لَوْلَا أَنْ أَشْقَى عَلَى أُمَّتِي لَأَمْرَهُمْ بِالسُّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ» .....
٧٥	«مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَيَّةٌ - فَهُوَ مَيْتٌ» .....

الصفحة	ال الحديث
٢٣٨	«مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ» .....
٣٢	«الْمَاءُ طَاهِرٌ إِلَّا إِنْ تَعْيِرَ رِيحُهُ، أَوْ طَعْمُهُ، أَوْ لَوْنُهُ؛ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ» .....
٨٨	١٠٣ مررَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَاءَ يَجْرُونَهَا، فَقَالَ: .....
٣٩٤	«مَنْ أَتَى الْعَابِطَ فَلَيُسْتَرِّ» .....
٣١٦	«مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ، أَوْ قَلْسٌ، أَوْ مَذْيٌ فَلِيَنْصُرِفْ فَلَيَتَوَضَّأُ» .....
٣٢٦	«مَنْ غَسَّلَ مِيَّتًا فَلَيَعْتَسِلُ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلَيَتَوَضَّأُ» .....
٣١١	«مَنْ مَسَّ ذَكْرَهُ فَلَيَتَوَضَّأُ» .....
٢٦	١٠٧ «هُوَ الظَّهُورُ مَا وُهُ، الْحَلُّ مَيْتَهُ» .....
١٨٨	١٠٩ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدِيهِ .....
١٥٢	١١٠ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً - فِي صِفَةٍ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ - .....
١٥٦	١١٤ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدِيهِ وَأَدْبَرَ - فِي صِفَةٍ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ - .....
٣٥٢	١١٦ «يَأْتِي أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ، فَيَنْخُضُ فِي مَقْعَدِتِهِ» .....
٢٧٧	١٢٠ يَا رَسُولَ اللهِ أَمْسَحْ عَلَى الْخُفَّينِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: .....
٢٨٤	١٢٣ يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحْاضُ فَلَا أَطْهُرُ .....
١٢٢	١٢٤ «يُعْسِلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْغَلامِ» .....
١٣٣	١٢٥ «تَكْنِكِ الْمَاءُ، وَلَا يَضْكُكَ أَثْرَهُ» .....



## فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٥ .....	* مقدمة الشارح .....
٩ .....	* ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر .....
١١ .....	* مقدمة المؤلف .....
١٩ .....	- الأئمة الذين استفاد منهم الحافظ .....
٢٥ .....	* <b>كتاب الطهارة *</b>
٢٥ .....	❖ <b>باب المياه</b> .....
٢٦ .....	طهورية ماء البحر .....
٢٩ .....	الأصل في الماء الطهارة .....
٣٢ .....	حكم الماء إذا لاقته نجاسة .....
٣٥ .....	بيان قدر الماء الذي ينجس والذي لا ينجس .....
٤١ .....	حكم البول في الماء الراكد والاغتسال فيه من الجنابة .....
٤٦ .....	نهي الرجل والمرأة أن يغتسل أحدهما بفضل الآخر .....
٤٨ .....	جواز اغتسال الرجل بفضل المرأة .....
٥٢ .....	كيفية تطهير ما ولغ فيه الكلب .....
٥٩ .....	طهارة سؤر الهرة .....
٦٤ .....	كيفية تطهير الأرض من البول .....
٦٨ .....	السمك والجراد إذا ماتا في ماء فإنه لا ينجس .....
٧١ .....	الذباب لا يُنجسُ ما وقع فيه من ماء أو غيره .....
٧٥ .....	ما قطع من الحي فهو مَيْتٌ .....
٧٨ .....	❖ <b>باب الآنية</b> .....
٧٩ .....	تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة .....
٨٥ .....	تحريم الشرب في آنية الفضة .....
٨٨ .....	طهارة جلد الميتة إذا دبغ .....



الصفحة	الموضوع
٩٥	حكم آنية أهل الكتاب .....
٩٨	جواز استعمال آنية المشركين .....
١٠٢	جواز إصلاح الإناء بسلسلة من الفضة .....
١٠٤	<b>باب إزالة النجاسة وبيانها</b> .....
١٠٥	نجاسة الخمر .....
١٠٩	نجاسة الحمر الأهلية .....
١١٣	طهارة لعاب الإبل .....
١١٦	كيفية إزالة المني من الثوب .....
١٢٢	كيفية تطهير الثوب من بول الغلام والجارية .....
١٢٦	كيفية تطهير الثوب من دم الحيض .....
١٣٣	العفو عن أثر لون دم الحيض .....
١٣٦	<b>باب الوضوء</b> .....
١٣٨	حكم السواك عند الوضوء .....
١٤٤	كيفية وضوء النبي ﷺ .....
١٥٢	مسح الرأس مرة واحدة .....
١٥٦	كيفية مسح الرأس .....
١٦٢	صفة مسح الأذنين .....
١٦٦	مشروعية الاستئثار عند القيام من النوم .....
١٧٩	وجوب غسل كثي القائم من النوم قبل إدخالهما في الإناء .....
١٧٤	بيان شيء من صفات الوضوء .....
١٨٢	مشروعية تخليل اللحمة في الوضوء .....
١٨٥	مشروعية دلك أعضاء الوضوء .....
١٨٨	مشروعية أخذ ماء جديد للرأس .....
١٩٢	فضيلة الوضوء وثوابه .....
٢٠٠	حكم التيمن في الأمور ومنها الوضوء .....
٢٠٤	الأمر بالبدء بالميمان في الوضوء .....
٢٠٧	الاكتفاء بمسح الناصية مع العمامة .....
٢٠٩	وجوب الترتيب في الوضوء .....
٢١٥	إدخال المرفقين في الوضوء .....

الصفحةالموضوع

٢١٧ .....	حكم التسمية في الوضوء .....
٢٢٥ .....	كيفية المضمضة والاستنشاق .....
٢٣١ .....	حكم الموالة في الوضوء .....
٢٣٧ .....	قدر الماء الذي يكفي في الوضوء والغسل .....
٢٣٨ .....	ما يقول بعد الوضوء .....
٢٤٥ .....	<b>باب المسح على الخفين</b> ♦
٢٤٨ .....	حكم المسح على الخفين .....
٢٥٣ .....	محل المسح على الخفين .....
٢٥٧ .....	توقيت المسح وأنه مختص بالحدث الأصغر .....
٢٦٢ .....	جواز المسح على العمامة .....
٢٦٨ .....	ما جاء غير صريح في مسح الخفين من غير توقيت .....
٢٧٤ .....	اشتراط لبس الخف على طهارة .....
٢٧٧ .....	ما جاء صريحاً في مسح الخفين بلا توقيت .....
٢٧٩ .....	<b>باب نواقض الوضوء</b> ♦
٢٨٠ .....	ما جاء في أن النوم اليسير لا ينقض الوضوء .....
٢٨٤ .....	ما جاء في أن دم الاستحاضة ناقض للوضوء .....
٢٨٩ .....	حكم المذي .....
٢٩٧ .....	تقبيل المرأة ولمسها لا ينقض الوضوء .....
٣٠٥ .....	حكم الشك في الحدث مع تيقن الطهارة .....
٣٠٨ .....	ما جاء في أن مس الذكر لا ينقض الوضوء .....
٣١١ .....	ما جاء في أن مس الذكر ينقض الوضوء .....
٣١٦ .....	بيان شيء من نواقض الوضوء .....
٣٢١ .....	حكم لحم الإبل والغنم من حيث النقض وعدمه .....
٣٢٦ .....	حكم الغسل من عَسْلِ الميت والوضوء من حمله .....
٣٣١ .....	اشتراط الطهارة لمس القرآن .....
٣٤٠ .....	الذِّكر لا يشترط له الوضوء .....
٣٤٤ .....	خروج الدم من غير السبلين لا ينقض الوضوء .....
٣٤٦ .....	ما جاء في أن النوم مظنة نقض الوضوء .....
٣٥٠ .....	ما جاء في أن نوم المضطجع ينقض الوضوء .....



الصفحة	الموضوع
٣٥٢ .....	ما جاء في تشكيك الشيطان ابن آدم في طهارته
٣٥٦ .....	<b>* باب قضاء الحاجة</b>
٣٥٨ .....	كرامة دخول الخلاء بما فيه ذكر الله تعالى
٣٦٢ .....	ما يقال عند دخول الخلاء
٣٦٥ .....	حكم الاستنجاء بالماء من البول أو الغائط
٣٦٨ .....	استحباب البعد والاستثار لإرادة قضاء الحاجة
٣٦٩ .....	بعض الأماكن التي يُنهى عن التخلّي فيها
٣٧٤ .....	النهي عن التكشّف والتحدث حال قضاء الحاجة
٣٧٨ .....	بعض الآداب في قضاء الحاجة
..... ثلاثة أحجار	بعض الآداب المتعلقة بقضاء الحاجة ومنها النهي عن الاستجمamar بأقل من ثلاثة أحجار
٣٨٢ .....	
٣٨٨ .....	حكم استقبال القبلة حال قضاء الحاجة
٣٩٤ .....	وجوب الاستثار عند قضاء الحاجة
٣٩٧ .....	ما يقال عند الخروج من الخلاء
٤٠٠ .....	وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار
٤٠٥ .....	ما لا يُستنجى به
٤٠٨ .....	وجوب التنّزه من البول وأنه من أسباب عذاب القبر
٤١٢ .....	الاعتماد على الرجل اليسرى عند قضاء الحاجة
٤١٤ .....	ما جاء في نتر الذكر بعد البول
٤١٧ .....	حكم الجمع بين الحجارة والماء في الاستنجاء
٤٢٣ .....	* فهرس لأحاديث البلوغ المشروحة
٤٢٩ .....	* فهرس الموضوعات